

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د

في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

بعنوان:

طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة حالة الجزائر 2009-2019

تحت إشراف:

د. محمد حداد

من إعداد الطالب:

محمد ماحي

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د العربي غويني.....رئيساً.....جامعة الجزائر 3
د. محمد حدادمشرفاً ومقرراً.....جامعة الجزائر 3
أ.د. لعلا رمضاني.....مقرراً..... جامعة الاغواط
د. خليل دعاسمقرراً..... جامعة الجزائر 3
د. داوود سعد الله.....مقرراً..... جامعة الجزائر 3
د. عبد القادر قطاف.....مقرراً..... المركز الجامعي أفلو

السنة الجامعية 2019-2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور

الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

بعنوان:



طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط
دراسة حالة الجزائر 2009-2019

تحت إشراف:

د. محمد حداد

من إعداد الطالب :

محمد ماحي

- أ.د العربي غويني.....رئيساً.....جامعة الجزائر 3
د. محمد حدادمشرفا ومقررا.....جامعة الجزائر 3
أ.د. لعلا رمضاني.....مقرراً.....جامعة الاغواط
د. خليل دعاسمقرراً.....جامعة الجزائر 3
د. داوود سعد الله.....مقرراً.....جامعة الجزائر 3
د. عبد القادر قطاف.....مقرراً.....المركز الجامعي آفلو

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ

الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

(سورة العلق الآية من 1 إلى 5)

إهداء

إلى روح الغالي

"المجاهد ماحي الحاج عبد القادر"

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أبي العزيز

إلى من باركتني دعواتهما والدتي الغاليتين رعاهما الله

إلى من كان نعم السند وخير معين أخي "بن عدة"

إلى رفيقة روحي ودربي زوجتي الغالية "إيمان"

إلى قرّة العين "ملك وبشرى"

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء وكل من يحمل لقب ماحي وزاوي

أهدي هذا العمل

شكر و عرفان

إمتثالاً لقوله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

سورة إبراهيم الآية 7

وقول أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " من إصطنع إليكم معروفاً فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادفعوا له حتى تعلموا أنكم شكرتم، فإن الله شاكر يحب الشاكرين " الشكر أولاً وأخير لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل والذي أثار لي درب العلم والمعرفة، فله الحمد والمنة.

بكل إحترام وتقدير يسرني أن أرفع أصدق كلمات الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "حدّاد محمد" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ولم ييخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور قدي عبد المجيد مدير مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية. الشكر موصول إلى لجنة التكوين في الدكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف وكافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، وإلى كل من علمني حرفاً في المسار الدراسي.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة الأطروحة، وكما أشكرهم على نصائحهم وتوجيهاتهم.

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل، الذي أرجو من الله عز وجل أن يكون عملاً خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لعباده الصالحين.

قائمة الفهارس

- ❖ فهرس المحتويات.
- ❖ قائمة الاشكال.
- ❖ قائمة الجداول.
- ❖ قائمة الملاحق.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	قائمة الفهارس
IV	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
XIII	ملخص الدراسة (باللغة العربية، اللغة الأجنبية)
أ-ع	المقدمة
ب	أولاً: إشكالية الدراسة.
د	ثانياً: فرضيات الدراسة.
هـ	ثالثاً: أهمية الدراسة.
ز	رابعاً: أهداف الدراسة.
ح	خامساً: حدود الدراسة.
ط	سادساً: منهج وأدوات الدراسة.
ط	سابعاً: أسباب إختيار الموضوع.
ي	ثامناً: الدراسات السابقة.
س	تاسعاً: هيكل الدراسة.
ع	عاشراً: صعوبات الدراسة.
45 - 01	الفصل الأول
	النفط بين السياسة والإقتصاد.
02	تمهيد
11-03	المبحث الأول
	الخلفية التاريخية للنفط. ط.
03	المطلب الأول
	مفهوم النفط. ط.
05	المطلب الثاني
	أشكال ومميزات النفط.
09	المطلب الثالث
	الصناعة النفطية.
20-12	المبحث الثاني
	أهمية النفط. ط.
12	المطلب الأول
	الأهمية الاقتصادية للنفط.

16	الأهمية السياسية للنفط.	المطلب الثاني
18	الأهمية الإجتماعية والعسكرية للنفط.	المطلب الثالث
29-21	الأطراف والهيئات المؤثرة في الصناعة النفطية.	المبحث الثالث
21	منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC).	المطلب الأول
24	منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط.	المطلب الثاني
27	الدول المستوردة للنفط ووكالة الطاقة الدولية.	المطلب الثالث
44-30	العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط والتوقعات المستقبلية.	المبحث الرابع
30	التسعير النفطي والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط.	المطلب الأول
35	الطلب على النفط ومحدداته وتوقعاته المستقبلية.	المطلب الثاني
40	العرض النفطي ومحدداته وتوقعاته المستقبلية.	المطلب الثالث
45	خلاصة الفصل الأول	
97-45	دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة في الجزائر	الفصل الثاني
46	تمهيد	
54-47	الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر.	المبحث الأول
47	الإطار النظري للموازنة العامة.	المطلب الأول
50	خصائص وأهداف الموازنة العامة في الجزائر.	المطلب الثاني
52	الطبيعة القانونية للموازنة العامة في الجزائر الطبيعية القانونية للموازنة العامة في الجزائر.	المطلب الثالث
73-55	تحليل وضعية الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2019)	المبحث الثاني
55	تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2019).	المطلب الأول
63	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.	المطلب الثاني
65	تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر.	المطلب الثالث
85-74	النفقات العامة وتطورها في الجزائر 2009-2019	المبحث الثالث
74	هيكل النفقات العامة في الجزائر.	المطلب الأول
77	تطور النفقات العامة في الجزائر 2009-2019.	المطلب الثاني
80	تأثر النفقات العامة بأسعار النفط في الجزائر 2009-2019.	المطلب الثالث
96-86	إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر	المبحث الرابع
86	تطور رصيد عمليات الموازنة العامة.	المطلب الأول
89	تطور الرصيد الإجمالي للموازنة خارج صندوق ضبط الإيرادات.	المطلب الثاني

94	المطلب الثالث	تأثير الجباية النفطية على رصيد الموازنة العامة.
97	خلاصة الفصل الثاني	
148 - 98	الفصل الثالث	تحديات وآليات ضبط الموازنة العامة في الجزائر.
99	تمهيد	
114 - 100	المبحث الأول	التحديات المتعلقة باستدامة العجز الموازني في الجزائر.
100	المطلب الأول	الإطار النظري لعجز الموازنة.
105	المطلب الثاني	أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر.
110	المطلب الثالث	أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر.
124 - 115	المبحث الثاني	تحديات إدارة الفوائض المالية وآلية توازن الموازنة العامة في الجزائر.
115	المطلب الأول	إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.
116	المطلب الثاني	التطور المالي لصندوق ضبط الإيرادات.
120	المطلب الثالث	تحديات مساهمة الصندوق في إدارة الفوائض وتمويل الموازنة العامة.
132 - 125	المبحث الثالث	ترشيد النفقات العامة كآلية لضبط الموازنة العامة.
125	المطلب الأول	سياسة ترشيد النفقات العامة.
126	المطلب الثاني	تحديات ترشيد النفقات العامة في الجزائر.
130	المطلب الثالث	الآثار الإقتصادية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر.
147 - 133	المبحث الرابع	آليات ضبط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر.
133	المطلب الأول	قوانين المالية كآلية لضبط الموازنة العامة.
136	المطلب الثاني	إجراءات تقدير وتعزيز جودة الموازنة العامة.
139	المطلب الثالث	آليات ومقترحات تبني نظام ضريبي فعال.
148	خلاصة الفصل الثالث	
149	خاتمة عامة	
154	قائمة المراجع والمصادر "References"	
160	الملاحق "Appendixes"	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
06	إحتياطيات النفط في العالم (2013 – 2017)	1-1
13	إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية في العالم (2009 – 2018)	2-1
13	إستهلاك النفط حسب القطاعات في العالم لسنة 2018	3-1
20	تطور إنتاج النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2009-2018).	4-1
23	تطور إنتاج النفط لدول منظمة الأوبك (2007-2018).	5-1
26	الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (2012-2017).	6-1
28	تطور إستهلاك النفط لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2007-2018).	7-1
38	تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة (2015-2040).	8-1
43	توقعات الامدادات النفطية (2017-2040).	9-1
56	أسعار بعض النفوط العربية (2008-2009)	1-2
57	أسعار بعض النفوط العربية (2009-2014)	2-2
58	تطور سعر النفط الجزائري (2000-2014)	3-2
61	تطور سعر النفط الجزائري 2019	4-2
62	أسعار بعض النفوط العربية (2015-2019)	5-2
67	تحديد الرسم المساحي في الجزائر	6-2
67	تحديد الاتاوة على الكميات النفطية المستخرجة	7-2
68	تطور الجباية البترولية المحصلة في الجزائر (2009-2018)	8-2
70	مساهمة الجباية النفطية في الناتج الداخلي (2009-2018)	9-2
71	تطور الموارد العادية المحصلة في الجزائر (2009-2018)	10-2
78	تطور النفقات العامة في الجزائر (2009-2019)	11-2
79	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام (2009-2017)	12-2
81	العلاقة بين نمو النفقات العامة والجباية النفطية (2009-2019)	13-2

83	تنفيذ النفقات العامة وتغطية الإيرادات (2009-2019)	14-2
86	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2009-2018)	15-2
88	نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الخام (2009-2017)	16-2
89	تطور الرصيد الاجمالي للموازنة في الجزائر 2009-2018	17-2
95	علاقة الجباية النفطية بالعجز الموازي (2009-2018)	18-2
108	معامل حساسية الايرادات للنفقات العامة (2009-2018)	1-3
111	تطور التمويل البنكي لعجز الموازنة في الجزائر (2009-2018)	2-3
113	تطور التمويل غير البنكي لعجز الموازنة في الجزائر (2009-2018)	3-3
114	نسبة تمويل صندوق ضبط الايرادات لعجز الموازنة في الجزائر (2009-2018)	4-3
117	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات للجزائر (2000-2018)	5-3
121	تطور تمويل صندوق ضبط الايرادات لعجز الخزينة (2000-2018)	6-3
123	تطور تمويل صندوق ضبط الايرادات للمديونية (2000-2009)	7-3
127	نسبة التضخم في الجزائر (2009-2018).	8-3
129	تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (2012-2017)	9-3
129	تطور مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)	10-3
131	تطور نسبة الناتج حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)	11-3
143	تطور الايرادات الضريبية للجزائر حسب النوع (2009-2017)	12-3
144	تطور هيكل الايرادات الضريبية (بالنسب المئوية من الايرادات الضريبية) (2002-2017)	13-3
145	تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح (2002-2017)	14-3

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
07	احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية 2017	1-1
14	إستهلاك النفط حسب القطاعات في العالم لسنة 2017	2-1
14	إستهلاك النفط حسب قطاعات النقل في العالم لسنة 2016	3-1
23	الإحتياطيات المؤكدة للنفط في العالم 2017	4-1
39	توقعات الطلب على النفط حسب المناطق 2017-2040	5-1
58	تطور أسعار بعض النفوط العربية 2009-2014	1-2
59	تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2014)	2-2
62	تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2015-2019)	3-2
65	تقسيم الإيرادات العامة للدولة في الجزائر	4-2
69	تطور الجباية البترولية المحصلة (2009-2018)	5-2
70	تطور سعر النفط الجزائري (2009-2018)	6-2
73	تطور الموارد العادية المحصلة (2009-2018)	7-2
82	علاقة النفقات العامة بالجباية النفطية (2009-2019)	8-2
87	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2009-2018)	9-2
90	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2009-2018)	10-2
96	تطور الجباية النفطية (2009-2018)	11-2
107	تطور النفقات العامة في الجزائر (2009-2017)	1-3
110	تطور معدل حساسية الإيرادات للنفقات العامة في الجزائر (2009-2018)	2-3
119	تطور الفائض ورصيد صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)	3-3
120	تطور أسعار النفط (2000-2019)	4-3
123	نسب تمويل العجز في الجزائر لسنة 2018.	5-3

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات (2000-2018).
2	تطور المؤشرات الخاصة بالأسعار في الجزائر (2000-2018).
3	تطور المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري (2000-2018).
4	الوضعية المالية لعميات الخزينة (2000-2016).
5	الوضعية المالية لعميات الخزينة (2000-2017).
6	المؤشرات الأساسية للجزائر (2000-2017).
7	الإيرادات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2016.
8	الإيرادات النهائية والاعتمادات الموزعة لميزانية الدولة 2019
9	مؤشرات للوضعية المالية للجزائر من بنك الجزائر 2009-2013
10	مؤشرات للوضعية المالية للجزائر من بنك الجزائر 2013-2017

الملخص

الملخص:

يتلخص موضوع الدراسة في جانب مهم من السياسة المالية يتعلق بطبيعة الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، وهذا بعد الهزات التي عرفها القطاع النفطي في الجزائر حيث أن تمويل الميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات التي تفرضها الأحداث على الساحة الوطنية والدولية تجعل الجزائر تواجه رهانات وتحديات كبيرة في كيفية إدارة الإيرادات والنفقات العامة للدولة بعد اللاإستقرار في أسعار النفط والتذبذبات في الجباية العادية خارج المحروقات، حيث تعكس الموازنة العامة للدولة الخطة المالية الأساسية التي تعدها الحكومة من اجل الوفاء بالتزاماتها وتحقيق سياستها وبرامجها، ولأهمية الموضوع وإعطاء لمحة لمتغيرات الدراسة تم التطرق إلى بعض المفاهيم والأدبيات الفكرية والإدارية الحديثة، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالاحصائيات المتعلقة بالموازنة العامة خلال فترة الدراسة وتحليلها، وقد خلصت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها الجباية النفطية في الموازنة العامة في الجزائر وأن لها أثر كبير في ضبط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم الإشارة إلى مختلف التحديات التي واجهت الموازنة العامة في الجزائر والآليات التي تمت معالجة إختلال الموازنة العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، النفط.

Abstract:

The subject of the study boils down to an important fiscal policy related to the nature of the state budget in Algeria during the period 2009-2019 after the shocks experienced by the oil sector in Algeria, where the financing of the state budget depends heavily on oil taxes, which are directly related to prices Oil, the changes imposed by events on the national and international scene make Algeria face major bets and challenges in how to manage revenues and public expenditures of the state after the instability in oil prices and fluctuations in the regular levies outside hydrocarbons, where it reflects the general budget of the state The basic financial plan prepared by the government in order to meet its obligations and achieve its policies and programs, and the importance of the topic and give a glimpse of the variables of the study was addressed some concepts and modern intellectual and administrative literature, and the study was based on the descriptive analytical approach, and to achieve the objectives The study was used to use statistics related to the general budget during the study period and analyzed, and the study concluded the great importance played by the oil levy in the general budget in Algeria and that it has a great impact on the control and balance of the general budget in Algeria during the study period, as was Referring to the various challenges to Algeria's public budget and the mechanisms that addressed algeria's budget imbalance.

Keywords: Budget; public revenues; public expenditures; oil.

المقدمة

مقدمة (Introduction):

تتم معظم الدول بمعالجة الإختلالات الهيكلية على المستوى الكلي للاقتصاد لما له من أهمية كبيرة في الإقتصاد، ولعل من بين المؤشرات الهامة في الإقتصاد الكلي وضعية الموازنة العامة للدولة بإعتبارها تعكس الصورة المالية للدولة، وقد أخذ هذا الجانب حيّزا هاما من دراسات الإقتصاديين من خلال تحليل آثار المتغيرات الإقتصادية الكلية على الاقتصاد، ويعاني الإقتصاد الجزائري كغيره من أغلب إقتصاديات الدول النامية من إشكالية إرتباط الاقتصاد بالنفط، وإنعكس هذا الارتباط على جميع المتغيرات والمؤشرات الكلية في الجزائر، وهذا لإعتبار النفط من أهم المواد الطاقوية في العالم رغم التطور التكنولوجي وظهور مواد طاقوية بديلة.

وقد فرض النفط نفسه كسلعة إستراتيجية بقوة منذ منتصف القرن الماضي نظرا لاستحواذه على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام للدول المستوردة والمصدرة على حدّ سواء، فقد تأكد أن هذه السلعة لها دور كبير في تحسين معدل النمو الإقتصادي بالنسبة للدول التي تعتمد بصفة كبيرة على النفط في اقتصادها، ومع التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة أصبح التفكير جديا في كيفية ضمان حد معين من المداخيل يمكن الدول المصدرة للنفط من المحافظة على إستقرار موازاتها العامة حتى تلبى إحتياجاتها المتزايدة وبغض النظر حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم أنّها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له الأثر الكبير على تطور قطاع النفط للكثير من الدول وخاصة الجزائر، وبذلك ارتبط اقتصادها بالعائد النفطي حتى أصبح يعرف بالاقتصاد الريعي وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذا الاقتصاد.

لقد أصبح النفط سلعة دولية لها أهميتها السياسية والاقتصادية في السوق الدولية وليس مجرد سلعة تخضع لقوانين السوق، وأصبح الإهتمام بالنفط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل كبير وكان دخول الولايات المتحدة الأمريكية في السوق النفطية نقطة التحول بالنسبة للسوق البترولية، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكبر المنتجين أصبحت من أكبر المستهلكين والذي أدى بها إلى البحث عن مواقع النفطية في العالم وبالتالي الإهتمام بالدول النفطية العربية، غير أنه بعد حرب 1973 وما تبعه من قرارات بالإضافة إلى هبوط سعر الدولار أدى إلى التغيير من معادلة التسعير والذي يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، غير أن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد الأسعار وبالتالي يتضح لنا وجود علاقة بين

تقلبات في أسعار النفط وما تخلفه من انعكاس على الدول المصدرة لها، والتي ارتبط اقتصادها بإيرادات المنتجات البترولية، غير أن اقتصاديات هذه البلدان تسجل معدلات نمو ضعيفة أكثر ما هي قوية.

أما على المستوى المحلي فقد اعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على النفط اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية نتيجة تأثرها بعوامل متعددة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها من العوامل أدى بدوره إلى تأثير على الاقتصاد الوطني وهذا لاعتماده على النفط في صادراته بصفة أساسية .

ولقد شهد الاقتصاد الجزائري بعد عشرية التسعينيات انفراجا ملحوظا انطلاقا من بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وعرفت أسعار النفط تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة حيث شهدت منحى تصاعدي منذ سنة 2002 وإلى غاية منتصف 2008 حيث عرفت منتصف سنة 2008 وبداية سنة 2009 تقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية غير أنه مع تكريس الإقتصاد الريعي في صورة توزيع المداخيل والتي لا تقابلها نفس الدرجة من الإنتاجية ووضع تسهيلات للاستيراد سواء للسلع الأساسية أو الكمالية وارتفاع الإستهلاك بسبب سياسة الدعم المحمية، مع زيادة في المستوى العام للأسعار كلها أسباب ساهمت في دق ناقوس الخطر مع أول هزة سجلت في بورصة النفط منتصف 2014 وهذا نتيجة للتقلبات والإنخفاض الحاد والمستمر في الأسعار.

أولا: مشكلة الدراسة (Study Problem)

إن التقلب المفاجئ في أسعار النفط على الساحة الدولية من الأشياء التي يصعب توقعها أو التحكم فيها لتأثرها بعدة عوامل إقتصادية وجيوسياسية، مما يجعل صناع القرار على مستوى السياسة المالية يواجهون تحديات تتعلق حول صعوبة تقدير الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة وطبيعة النفقات العامة وقد بذلت الجزائر جهود معتبرة بهدف مواجهة هذه التحديات، من خلال محاولة التقليل من الآثار المحتملة لتقلبات الإيرادات العامة كنتيجة للتذبذبات السعرية للنفط، ومن خلال إطلاعنا على العديد من الأبحاث والدراسات المحلية وحتى العربية منها والأجنبية، لاحظنا أن الأدبيات والفكر الإداري يزخر بعدد من الإسهامات والدراسات عن موضوع الموازنة العامة خاصة والمالية العامة بصفة عامة، ونظرا للتطورات التي عرفتها الجزائر في السنوات القليلة الماضية في مجال الموازنة العامة للدولة من اللجوء إلى تبني جملة من التدابير والسياسات من أجل إيجاد مصادر تمويلية للموازنة العامة

وتقلص درجة تأثير التقلبات النفطية والآثار الإقتصادية على الموازنة العامة للدولة، حيث أصبح إيجاد آليات جديدة لدعم الإقتصاد بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة هاجس يعرق الحكومات المتتالية خاصة في الظرف الأخير المتمثل في كيفية صياغة الموازنة بعد أن طالت أزمة النفط الأخيرة وتداعياتها على المداخيل النفطية في الجزائر، ومن هنا فإن الدراسة تتلخص في تحليل ودراسة الوضعية العامة للموازنة في الجزائر في ظل عدم إستقرار الأسواق النفطية من خلال التحديات التي تواجهها الجزائر والآليات المنتهجة والمقترحة لمواجهة هاته التحديات، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية:

1- الإشكالية الرئيسية: في ضوء ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة في ذهن الباحث في صورة التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم التحديات والإنعكاسات التي تواجهها الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟ وماهي الآليات والخيارات لمواجهة هذه التحديات؟

وإستناداً على ما تقدم، يسعى الباحث في الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على علاقة كل من التقلبات السعرية للنفط والموازنة العامة في الجزائر والتحديات التي تواجهها الجزائر في حالات عدم الاستقرار لأسواق النفط.

2- الإشكاليات الفرعية: وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نطرحها كالاتي:

- ماهي أهم المراحل التي مرَّ بها النفط والصناعة النفطية كسلعة طاقة؟
- ماهي الأهمية التي يمثلها النفط على الساحة العالمية؟
- ماهي الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الصناعة النفطية وعلى أي أساس يتم تحديد سعر النفط؟
- ماهو الإطار النظري والتشريعي الذي يحكم الموازنة العامة في الجزائر؟
- في ما تتمثل مصادر الإيرادات العامة في الجزائر؟ وماهي الوضعية التي مرت بها خلال فترة الدراسة؟
- ماهي طبيعة النفقات العامة في الجزائر وماهي أهم التطورات التي مرت بها خلال فترة الدراسة؟
- هل يوجد إنعكاسات للتقلبات السعرية للنفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العجز الموازني والتحديات التي تواجهها الجزائر في معالجة هذا العجز؟
- ماهي الآليات المستخدمة في الجزائر لإدارة الفوائض؟
- ماهو دور ترشيد النفقات العامة كآلية لتوازن وضبط الموازنة؟
- ماهي الآليات المساعدة على ضبط وتوازن الموازنة العامة للدولة في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة (Research Hypotheses)

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذلك التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وتحليلها، فتشمل دراستنا الحالية على ثلاثة فرضيات رئيسية، تتفرع منها عدة فرضيات فرعية وهي:

1- الفرضية الرئيسية الأولى:

للفظ دور مهم على الساحة الاقتصادية العالمية ومن أهم المصادر الطاقوية في العالم ولا يمكن إستبداله في الوقت الراهن بأي مادة بديلة، وتساهم في ذلك مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية ويتم تحديد قيمته من خلال قوانين العرض والطلب.

وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- مرّت الصناعة النفطية بعدة مراحل هامة ويبقى النفط أهم سلعة طاقوية في العالم.
- للمؤسسات الدولية والاقليمية دور إيجابي في توفير المواد الطاقوية.
- يتم تحديد أسعار النفط إنطلاقاً من عدة محددات منها الطلب والعرض اللذان تحكمهما متغيرات إقتصادية وغير إقتصادية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

تساهم الموازنة العامة في دعم النشاط الاقتصادي للدولة، وانطلاقاً من ذلك تستند الجزائر على نظام تشريعي للموازنة العامة لا يتماشى مع الظروف والنظام الاقتصادي السائد، مما يجعل مصادر الإيرادات العامة غير كفيلة بتغطية إلتزامات الدولة المتعلقة بالنفقات العامة.

وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

- يحكم الموازنة العامة في الجزائر إطار تشريعي يتلائم مع النظام الإقتصادي المنتهج للدولة.
- تتنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ليست كفيلة بتغطية النفقات العامة للدولة، وتتم الموازنة العامة في الجزائر بوضعية غير عادية.
- تعاني الجزائر من تعاضم النفقات العامة التي ليس جدوى في الاقتصاد حيث تهيمن عليها النفقات التحويلية.
- توجد علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة:

- يعتبر العجز الميزة الغالبة على طبيعة الموازنة العامة في الجزائر نظرا للدور الذي تساهم فيه الموازنة في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر، وتستخدم آليات فعالة لإدارة الفوائض المالية للجباية النفطية، بالإضافة إلى الآليات المتعلقة بالنفقات والتقدير الموازي، مع وجود تحديات تعيق تبني نظام جبائي فعال.
- وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الثالثة الفرضيات الفرعية التالية:
- تعاني الجزائر من عجز في موازنتها العامة يمكن معالجته عند تحسن أسعار النفط.
 - تستخدم الجزائر صندوق ضبط الإيرادات في إدارة الفوائض المالية وهو يلعب دورا إيجابيا في ذلك.
 - يعتبر ترشيد النفقات العامة من الآليات الفعالة في ضبط توازن الموازنة العامة للدولة.
 - من أجل تقدير الموازنة العامة يجب إستعمال الطرق العلمية والاحصائية والدراسات القياسية لتفادي الاختلالات المستقبلية للموازنة العامة.
 - يساهم النظام الجبائي خارج المحروقات بشكل إيجابي في دعم الإيرادات العامة وتوازن الموازنة ويعتبر كبديل للجباية النفطية.
 - تواجه الجزائر تحديات عديدة في حالة تبني نظام جبائي يعتمد نسبيا على الجباية النفطية.

ثالثاً: أهمية الدراسة (The Importance of the Study)

تأتي هذه الدراسة في خضم الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بصفة عامة والميزانية العامة بصفة خاصة، حيث تتناول الدراسة موضوعا هو حديث الساعة، بعد الأحداث التي مرت بها الجزائر عقب الأزمة النفطية الأخيرة من خلال البحث في أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات العامة للموازنة، وذلك لاستشراف آفاق المستقبل، مما يسهل على واضعي السياسة المالية إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة والتزايد المستمر للنفقات العامة الناتج عن زيادة الحاجيات العامة والدور الاقتصادي للدولة.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة محاولة لفت أنظار القارئ على الاقتصاد الجزائري إلى أهمية النفط في تحديد السياسات العمومية باعتباره أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للجزائر فهو مصدر للطاقة إذا تم إستغلاله في الصناعات المشتقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى خطورة

عدم الإستغلال الأمثل للموارد النفطية في ظل الإكتشافات الحديثة للموارد الطاقوية البديلة وإيجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة العامة إذا تم الإستغناء عن النفط، أو وقوع اضطرابات تخص الأسعار.

وعلى إعتبار أن الموارد العامة في الدول النفطية تأتي في أغلبها من المصادر النفطية التي تعتبر الركيزة الأساسية في تكوين الإحتياجات من العملة الوطنية والأجنبية مساهمة بذلك في الدعم المالي للموازنة العامة للدولة، فإن أهمية الدراسة تأخذ بعدين مهمين هما:

1- البعد العلمي: حيث أن الدراسة في هذا الجانب تتمثل أهميتها في:

- كونه يتناول متغيرين هامين على مستوى الدراسات الإقتصادية وهما النفط والموازنة العامة للدولة، وهي مفاهيم متعلقة نسبياً في حقل إقتصاد؛
- إلقاء الضوء على الدور الإيجابي التي ينتج عن التطبيق والتفعيل الجيد للموارد العامة للدولة ضمن الموازنة العامة من أجل النمو الإقتصادي؛
- تتسم الدراسة في الإثراء المعرفي للموازنة العامة والنفط من خلال مراجعة وتمحيص مجموعة معتبرة من المراجع والمصادر والمؤلفات والدراسات السابقة ذات الصلة؛
- الدراسة الحالية تُشكل إطاراً منهجياً ومعرفياً، يُمكن للمهتمين والباحثين في مجال المالية العامة والسياسة المالية والميزانيات الرجوع إليه عند إجراء دراسات متعلقة بهذا المجال.

2- البعد العملي: تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونه من أهم القضايا التي أصبحت تمس جوهر الإقتصاد

الجزائري والذي أصبحت من حديث الساعة خاصة بعد الأحداث والأزمات الأخيرة في العالم المتعلقة بالنفط والموازنة العامة، ويعد كذلك إستجابة ومواكبة ومسيرة للتطورات والتحديات والتجديد في ظل التطورات الحديثة ضرورة ملحة ومطلباً أساسياً، ونجاحه يكمن في إعطاء الإهتمام الكبير للإيرادات العامة ضمن الموازنة وإيجاد منظومة عملياتية ضمن هيكل وزارة المالية في الجزائر لتثمين وتقدير الموارد المالية المتاحة والحفاظ عليها وإستخدامها بطرق مثلى، وتتجلى أهمية الدراسة من الناحية العملية وفق الزوايا الأربعة التالية:

- أهمية الدراسة بالنسبة للباحث: تتوافق أهمية هذه الدراسة مع الباحث من خلال إهتمامه بدراسة المالية العامة والتعمق في موضوع الموازنة العامة والتغيرات التي تحدث على النفط في الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تكمن أهميتها بإعتبارها مكمل لنيل الباحث درجة دكتوراه في التحليل الإقتصادي والإستشراف، وهذا ما يسمح بالباحث بالقيام ببحوث ودراسات أخرى تتعلق بالموضوع؛

- أهمية الدراسة بالنسبة للإقتصاد الجزائري: تسعى هذه الدراسة لتكون مساهمة علمية وعملية في البحث عن الحلول للإشكالات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري في ما يخص المالية العامة والسياسات العمومية المنتهجة، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات تساعد الهيئات المشرفة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف المسطرة والدقة في تنفيذ المالية العامة ضمن أطر علمية وتشريعية حديثة مسايرة للتطورات الحديثة في مجال الموازنات العامة، وبما ينعكس على تحسين الإيرادات العامة للدولة والتنفيذ الجيد للنفقات العامة من أجل أن تكون ذات جدوى إقتصادية.
- أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع الجزائري: تكمن أهمية الموضوع في هذا الجانب في ضرورة أن تكون هناك صورة للمجتمع على الأوضاع التي تمر بها الجزائر وكذا طريقة تسيير الموازنة العامة للدولة والتحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر، من أجل أن تكون هناك تكافل بين الدولة والمجتمع للنهوض بالاقتصاد الجزائري وإيجاد ثقافة جبائية لدى المجتمع.
- أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين أو المهتمين: تسهم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على دراسة الطبيعة المالية والقانونية للموازنة العامة للدولة في الجزائر ضمن الاحداث والتأثيرات المتعلقة بالنفط، وفي هذا إثراء المعرفة العلمية وفتح مجال للباحثين المتخصصين والمهتمين في دراسة السياسات المالية والضريبية قصد إجراء المزيد من الدراسات والبحوث، وكما تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات الحديثة التي تناولت التحديات التي تواجه الموازنة العامة من إعدادها إلى تنفيذها والإنعكاسات التي التغيرات العالمية في مجال النفط على طريقة تسيير الموازنة العامة والتي تمثل خطوة عملية لتسليط الضوء البحثي على هذا الموضوع.

رابعاً: أهداف الدراسة (The Objectives of the Study)

- تسعى الدراسة العلمية الحالية إلى تحقيق أهداف محددة، بحيث تتناسب مع موضوع الدراسة، وتتمثل كالاتي:
- 1- تهدف الدراسة إلى إبراز الآثار والتحديات التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر في ظل التحول العالمي لقطاع المحروقات وكذا النتائج المترتبة عنها؛
 - 2- البحث عن السياسات التي يمكن للجزائر أن تنتهجها بإعتبار أن الحماية النفطية هي أهم مورد للجزائر لتمويل ميزانيتها؛
 - 3- دراسة العوامل المؤثرة والمحددة للسعر النفطي وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة؛

- 4- إبراز مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وواقع التنمية في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد ككل، وكذا مكانته في الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة؛
- 5- الوقوف على عجز الدولة الجزائرية في خلق موازنة بين القطاعات مما أدى إلى عدم تنويع في الاقتصاد والاعتماد على الاقتصاد الريعي؛
- 6- إبراز أهم المصادر التمويلية للموازنة العامة ومدى تطورها ومساهمتها في تغطية النفقات العامة للدولة والكشف عن أهم المشاكل والتحديات المتعلقة بتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة؛
- 7- معرفة طبيعة الرصيد العام للموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة وتحليل طبيعة الرصيد؛
- 8- معرفة مختلف التحديات المتعلقة بإستدامة العجز الموازي وآليات معالجته في ظل عدم إستقرار الجباية النفطية وقلة الموارد الخاصة بالموازنة العامة؛
- 9- معرفة قدرة الجزائر على إدارة الفوائض المالية الناتجة عن الجباية النفطية، والاستراتيجية المنتهجة في هذا المجال مع التطرق لمختلف التحديات المتعلقة بإدارة الفوائض؛
- 10- التطرق إلى الآليات الممكنة لترشيد النفقات العامة من أجل ضبط الموازنة العامة للدولة؛
- 11- التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في البحث عن الحلول التي تحد من العجز الموازي الذي تعاني منه الموازنة؛
- 12- محاولة الوصول إلى إيجاد آليات كفيلة بإنشاء نظام جبائي خارج المحروقات؛
- 13- معرفة مختلف التطورات الحاصلة في مجال الموازنة العامة.

خامساً: حدود الدراسة (Research Limitations)

من أجل المعالجة الموضوعية والتحليل الدقيق قمنا برسم حدود تنظيمية لدراستنا تتمثل فيما يلي:

- 1- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة التحديات التي تواجهها الجزائر لرسم السياسة المالية والإنعكاسات التي تفرضها التقلبات النفطية على الإيرادات والنفقات العامة من خلال التطورات التي حدثت خلال فترة الدراسة وأهم الآليات الكفيلة بمواجهة هاته التحديات.
- 2- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على دراسة التطورات التي حدثت في الجزائر.

3- الحدود الزمنية: شملت فترة الدراسة الممتدة بين سنة 2009 إلى سنة 2019 مع الاخذ بعين الإعتبار الإحصائيات والاحداث خارج هذا النطاق التي لها علاقة بالموضوع.

سادساً: منهج وأدوات الدراسة (Research Methodology)

إعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعد أحد مناهج البحث العلمي نظراً لملائمة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها بشكل دقيق، ويُعبر عن هذه الدراسة بشكل كمي وكيفي، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من خلال تحليل الظاهرة المدروسة للإلمام بالموضوع بصفة شاملة، والاعتماد على المراجع المتخصصة والمعطيات الإحصائية.

سابعاً: أسباب إختيار الموضوع

تعددت أسباب ودوافع إختيار موضوع بحثنا، فكان إختيارنا لموضوع الموازنة العامة في خضم التطورات النفطية الراهنة نابعاً من الأسباب التالية:

1- أسباب ذاتية: من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في التخصص في ميدان التحليل الاقتصادي والاستشراف، كما أننا وباعتبارنا إطار في وزارة المالية المديرية العامة للمحاسبة، أمين خزينة لدى المديرية الجهوية للخرزينة غرداية لعدة سنوات إرتأينا التطرق لهذا الموضوع بحكم الممارسة الفعلية لتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة، مما قد يساهم في الإحاطة بجوانب هذا الموضوع؛

- الحيز الكبير الذي ناله الموضوع في الوقت الراهن في الجزائر، وصفة الموضوع بإعتباره قابل للتطور وإظهار لمسة وبصمة الباحث من الناحية المعرفية والفكرية.

2- أسباب موضوعية: من بين الأسباب الموضوعية التي جلبت لنا الإنتباه، تتمثل فيما يلي:

- الميول الشديد لمواضيع المالية العامة، وذلك بمحاولتنا التطرق للكيفيات التي تتم بها معالجة الموازنة العامة للدولة والتطورات التي مست الموازنة العامة في السنوات القليلة الماضية من أجل رفع الغموض على كيفية إدارة المالية العامة في الجزائر؛

- البحث عن آليات وأساليب تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية؛

- فتح المجال لإستشراف مستقبل الموازنة العامة للدولة وهذا ما يهدف إليه مجال التخصص ألا وهو التحليل الاقتصادي والاستشراف؛
- تسليط الضوء على واقع ومكانة الجباية النفطية ضمن الموازنة العامة في الجزائر القطاعات الحساسة في الجزائر؛
- محاولة التحسيس بضرورة اعتماد الادوات العلمية في تقدير الموازنة العامة وجمع البيانات وتحليلها من أجل التقييم المالي على المستويين الطويل والمتوسط ووضع إستراتيجية لإستدامة التمويل للموازنة العامة خارج النفط؛
- محاولة إثراء البحث العلمي وتطبيقاته بما يفيد المجتمع عامة، والمؤسسات والهيئات المتخصصة في إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة خاصة بمعلومات ومعارف جديدة في هذه الموضوع.

ثامناً: الدراسات السابقة (Previous Studies)

من خلال إطلاع الباحث على أدبيات الدراسة، وجد وفرة في الدراسات المتعلقة بالنفط والعديد من الدراسات في الموازنة العامة والمالية العامة في مجالات مختلفة، غير أنّها تفتقر إلى الجانب العملي والدراسات العملية حول طرق تطبيق الموازنة العامة من جهة وكذا درجة مرونة الموازنة العامة في مواجهة التحديات التي تتعلق بالجانب التطبيقي للموازنة العامة أثناء التنفيذ، والميزة التي يتسم بها الموضوع هو طابع التجدد حسب الأحداث والتطورات التي تمس المالية العامة (على حد علم الباحث)، خاصة في تطبيقه على الميزانيات العامة للمؤسسات العمومية الجزائرية، وعليه تم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين: دراسات محلية ودراسات أجنبية، وقد روعي في عرض هذه الدراسات التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، والتعقيب على هذه الدراسات، وفيما يلي تمت مراجعتها لما لذلك من أهمية في إضاءة العديد من الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.

1- الدراسات المحلية: فيما يلي بعض الدراسات المحلية التي تمت مراجعتها في المنظمات الجزائرية بمختلف

مجالاتها ونشاطاتها لكي تتمكن من تشخيص بحثنا بشكل جيد ومن هذه الدراسات نجد:

- دراسة للباحثة سيهام شباب، 2019، بعنوان " تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، تضمنت الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟ وهدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية، وتحليل تطور هيكل الموازنة العامة

(النفقات والإيرادات العامة) في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وتحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر، واقترح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

- **دراسة للباحث نصر الدين ساري، 2017**، بعنوان " إستراتيجيات الإستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية دراسة مقارنة بين الجزائر، قطر وروسيا" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: كيف يُمكن للجزائر إستغلال ثروتها الغازية وفق إستراتيجيات مستدامة تفي بالمتطلبات التنموية الداخلية وتُلبّي إحتياجات السوق الطاقوية الدولية؟ وكيف يُمكن الإستفادة من الإستراتيجيات الروسية والقطرية في هذا المجال في إطار مقارنة مرجعية متعددة الجوانب؟ **وهدفت** الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول أفضل البدائل الاستراتيجية لإستغلال الثروة الغازية الجزائرية بشكل مستدام، يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، في ظل الالتزام بتأمين جزء من الإحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية.

- **دراسة للباحثين كزيز نسرين، لحضر مرغاد، 2017**، بعنوان " آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2017) "، مقال في مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 47، 2017 ، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ماهي أهم الآليات المعتمدة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟ **وهدفت** الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة، وموقعه في النظريات الاقتصادية ودراسة تطور اتجاه الموازنة العامة في الجزائر بأدواتها المختلفة في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتحليل مسار العجز المالي، إبراز أهم المصادر والآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال فترة الدراسة.

- **دراسة للباحثة إدريس أميرة، 2016**، بعنوان " تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ماهو أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري؟ **وهدفت** الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في

المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات من شأنها احداث اضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أداء السياسة المالية.

- **دراسة للباحث إبراهيم بلقلة، 2015**، بعنوان " سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ما هي مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟ **وهدفت** الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تراوحتها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها.

- **دراسة للباحثة موري سمية، 2015**، بعنوان " أثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: كيف يمكن لتقلبات أسعار البترول أن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ **وهدفت** الدراسة إلى الوقوف على عجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في إنفراد قطاع المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني، وتهدف أيضا إلى إمكانية إستعمال العائدات المالية النفطية المتأتية من الطفرة النفطية في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وإخضاعها لمبدأ الفعالية والكفاءة في الاستخدام.

- **دراسة للباحث مباني عبد المالك، 2014**، بعنوان " الجزائر في تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ماهي آثار ونتائج تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات على قطاع المحروقات الجزائري وكيف يمكن أن تساعد النظرية الاقتصادية في تحليل وفهم هذه التحولات والآثار؟ **وهدفت** الدراسة إلى إستخدام النظرية الاقتصادية للمساعدة في فهم وتحليل أوضاع إقتصاد المحروقات، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، والتعود على البحث

والتحليل الأساسي في مختلف القضايا وذلك من أجل فهمها ثم تحديد وتغطية ابعادها سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

- **دراسة للباحث حاج بن زيدان، 2013**، بعنوان "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا؟ **وهدفت** الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي من خلال تحديد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي وفي دول العينة بشكل خاص، والتعرف على تأثير ترتيبية الصادرات البترولية دون غير البترولية على النمو الاقتصادي لدى دول العينة. مع إبراز العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في الأجل الطويل لدول العينة واتجاه هذا الأثر. ودراسة المتطلبات والسبل التعويضية والتكميلية أو البديلة للبترول الداعمة للنمو الاقتصادي.

- **دراسة للباحث شيبني عبد الرحيم، 2013**، بعنوان "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ماهي الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في الجزائر، وهل هناك قدرة على الاستدامة في تحمل العجز الموازي والدين العام؟ **وهدفت** الدراسة إلى تحليل الاسس الاقتصادية للسياسة المالية والنقاشات المتعلقة بتقييم آثارها على النشاط الاقتصادي، وتحليل التوازنات المالية للدولة من خلال تقييم ملاءة الدولة ومدى إمكانية تحمل عجز الموازنة والدين العام.

- **دراسة للباحثة حمادي نعيمة، 2009**، بعنوان "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة؟ **وهدفت** هذه الدراسة إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية، وتمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 الى 2008 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى المنهج التجريبي الذي سعى

الى إعطاء تصور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الاجمالي لـ 17 دولة عربية. وقد تم تقدير نموذج الانحدار البسيط OLS باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

توصلت الدراسة الى النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية. كما خلصت الى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر من بين أكثر الدول العربية تأثراً بتقلبات أسعار النفط، تنخفض درجة التأثير بالنسبة للدول الغير نفطية والمنتجة للنفط كسوريا، اليمن، السودان ومصر، ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية.

2- الدراسات الأجنبية: فيما يلي بعض الدراسات الأجنبية التي تمت مراجعتها عن الموازنة العامة في المراجع

الاجنبية بمختلف مجالاتها ونشاطاتها لكي نتمكن من تشخيص بحثنا بشكل جيد ومن هذه الدراسات نجد:

- دراسة الباحث **Tan Juat Hong** ، 2010، بعنوان :

Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure:

Evidence for Malaysia

تهدف الدراسة لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2008 وذلك باستخدام نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار النفط والنفقات العامة والإيرادات العامة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنة، حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات العامة، بينما حدوث صدمة بتروولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات العامة وبالتالي النفقات الحكومية.

دراسة الباحثة **صبيحة برزان العبيدي**، 2015، بعنوان " بدائل تمويل الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار النفط"، ورقة بحثية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2015 ، تضمنت الدراسة **الإشكالية الرئيسية** التالية: هل إن إيرادات النفط الخام تسد النفقات وتسد العجز المالي، فيما لو تم اعتمادها كمورد اساس في تمويل الموازنة العامة للدولة؟ **وهدفت** الدراسة إلى البحث في تحقيق الاهداف المتعلقة بموارد تمويل الموازنة العامة للدولة في العراق ومعدلات النمو لفترات البحث، دراسة وتحليل أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية التي يعاني منها العراق،

والتعرف على الآثار التي أفرزتها الازمة الاقتصادية الحالية على كافة الانشطة، وضع الحلول والمقترحات اللازمة للحد أو التقليل من حدة الازمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد.

تاسعاً: هيكل الدراسة

في إطار إنجاز هذه الدراسة المعنونة بـ " طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"، تكمن في المحاولة للإجابة على الإشكاليات الفرعية، وسعياً لإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، تم تناول الدراسة من خلال ثلاثة فصول، الفصول الثلاثة تضمنت الجانب النظري والتطبيقي، وهذا من أجل الإلمام بجوانب الدراسة قدر الإمكان، وتتضمن هذه الفصول ما يلي:

1- الفصل الأول: عنوانه "النفط بين السياسة والاقتصاد"، يتمحور هذا الفصل حول أربعة مباحث، يتضمن المبحث الأول الخلفية التاريخية للنفط من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية حول النفط، وكذا أشكاله ومميزاته، والصناعة النفطية وماتتميز به من خصائص عامة، أما المبحث الثاني فتمحور حول أهمية النفط من خلال مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذا الاجتماعية، والدور الجيوسياسي والاقتصادي للنفط. أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية الفاعلة في المجال النفطي إنطلاقاً من الدول المصدرة للنفط مروراً بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، وصولاً إلى الدول المستوردة للنفط والوكالة الدولية للطاقة. أما المبحث الرابع فقد تطرقنا لمختلف العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط وأهم التوقعات المستقبلية لها آفاق 2040 من خلال التطرق للطلب والعرض على النفط وأهم محدداتهما مع ذكر التوقعات المستقبلية لهما، والطرق المعتمدة في التسعير.

2- الفصل الثاني: عنوانه "دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة في الجزائر" إحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري والتشريعي الذي يحكم الموازنة العامة في الجزائر أما المبحث الثاني فيتضمن تحليل وضعية الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى النفقات العامة وأهم التطورات التي مرت بها خلال فترة الدراسة، وفي الختام تم التطرق في المبحث الرابع إلى إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وإظهار الآثار والإنعكاسات التي يخلفها النفط على رصيد الموازنة خلال فترة الدراسة.

3- الفصل الثالث: تحت عنوان "تحديات وآليات ضبط الموازنة العامة في الجزائر" إحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول التحديات المتعلقة باستدامة العجز الموازني في الجزائر خلال

فترة الدراسة والطرق المختلفة لعلاجه، أما **المبحث الثاني** فيتضمن تحديات إدارة الفوائض المالية وآلية توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما **المبحث الثالث** يتضمن ترشيد النفقات العامة كآلية لضبط الموازنة العامة من إيجاد سبل التوازن المالي للموازنة العامة أما **المبحث الرابع** تم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف آليات ضبط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر وكيفية تبني نظام جبائي فعال خارج المداخل النفطية.

4- الخاتمة: تتمحور حول إظهار مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات وعرض آفاق الدراسة المستقبلية.

عاشراً: صعوبات الدراسة Research Difficulties

ككل بحث علمي أكاديمي في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، واجه الباحث بعض الصعوبات والعراقيل، منها:

- شح الدراسات المحلية المتعلقة بموضوع التحديات والآليات التطبيقية في تنفيذ وتحديد الموازنة العامة، نجم عنه قلة في المراجع خاصة باللغة العربية التي تتعلق بالموازنة العامة من الجانب العملي؛
 - خُصِّصت للدراسة الحالية وقت كبير لترجمة مصطلحات الدراسة، وذلك بعد الإطلاع على مجموعة معتبرة من المراجع الأجنبية والتي عرفت تناقضات بحد ذاتها فيما يخص تحديد المفاهيم المتعلقة بدراستنا، وهذا ما جعل الأمر يزيد صعوبة لأن لكل إنتماء علمي إتجاه معرفي، وفيما يخص الترجمة للعربية كانت من خلال الإجتهد المعرفي الشخصي؛
 - التضارب في بعض الاحصائيات وإحجام بعض المصالح الادارية من الإفصاح عن الاحصائيات المتعلقة بالمالية العامة وعدم تحيين الديوان الوطني للإحصاء للمعطيات المتعلقة بالجانب المالي للموازنة العامة؛
- لكن تبقى هذه الصعوبات والعراقيل من بين الأسباب التي تدفع بالباحث في إنجاز دراسته والكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

النفط بين السياسة والإقتصاد

- ❖ المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنفط.
- ❖ المبحث الثاني: أهمية النفط.
- ❖ المبحث الثالث: الأطراف والهيئات المؤثرة في الصناعة النفطية.
- ❖ المبحث الرابع: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط والتوقعات المستقبلية.

تمهيد:

تعتبر العلاقة بين النفط والإقتصاد والسياسة علاقة متجذرة منذ ظهور النفط فلطالما كان الإرتباط وثيقا بين هذه العناصر والنفط بإعتبار هذا الأخير المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية لمعظم الدول سواء النامية أو المتطورة، فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له وعلى عكس معظم السلع الخاضعة لقانون العرض والطلب لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية أكثر منه إقتصادية ويتحدد سعره بناء على عدد مختلف من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن سوق النفط لها تاريخ طويل مليء بالأحداث والتقلبات والأزمات الإقتصادية فهو سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا. وإنطلاقا من العلاقة الوطيدة بين الإقتصاد والنفط والسياسة وعلى هذا الأساس تطرقنا في هذا الفصل الموسوم بالنفط بين السياسة والإقتصاد إلى عناصر تاريخية وهامة في قطاع النفط وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الخلفية التاريخية للنفط من خلال المفهوم ونشأة النفط وأشكاله وكذا الصناعة النفطية أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية للنفط ومستقبل الصناعة النفطية العالمية أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهم الأطراف والهيئات المؤثرة في الصناعة النفطية العالمية من خلال المرور على أهم المنظمات والمؤسسات العالمية للنفط أما المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنفط

رغم التطور الحديث وإكتشاف المزيد من مصادر الطاقة إلا أنه لم تستطع أن تجد بديلا فعالا للنفط بصفته أهم مصدر للطاقة، وقد سعت معظم الدول إلى إمتلاك هذه المادة الحيوية ولكن قبل معرفة أي دور للنفط يجب معرفة الخلفية التاريخية له وكذا المفاهيم المتعلقة بهذه المادة وأشكالها ومميزاتها ومشتقاتها، لذا تم التطرق في هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط وكيفية نشأته وإلى أهم أشكال النفط ومميزاته.

المطلب الأول: مفهوم النفط

أولا: مفهوم النفط ونشأته

تمثل الطاقة أهم ركائز اقتصاديات الدول، وتتمثل أهم مصادر الطاقة غير المتجددة في الفحم والنفط والغاز، ونال اهتمام الأوساط العلمية والاقتصادية والسياسية وأطلق عليه اصطلاح " الذهب الأسود " إن النفط والبتترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي الأصل، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة petroleum وهي تتكون من مقطعين petr وتعني الصخر و oleum وتعني زيت الصخر.¹

وقد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين وإستغله القدماء بصورة بدائية محدودة ، وكانوا يعثرون عليه من النشوع و النزازات السطحية دون حفر أو تعدين، واستخدم الزيت الثقيل والقطران والبيتومين والإسفلت- وهي تواجدها بترولية ثقيلة تطايرت منها مكوناتها الخفيفة بسبب تعرضها للعوامل الجوية- في أغراض البناء كمادة لاحمة للأحجار وفي بناء السفن والطلاء، كما إستخدمها قدماء المصريين بالإضافة إلى ذلك في تحنيط جثث الموتى وعلاج بعض الأمراض وإضاءة المشاعل، وجدير بالذكر أن في مصر بمنطقة خليج السويس الغنية بحقول البترول هناك جبل إسمه جبل النزازات Gebel nazzazat حيث توجد بقع زيتية مترسبة على السطح بين الحبيبات الصخرية.²

كما أن قدماء المصريين قد عرفوا البترول منذ القدم وإستخدموه كمواد للتحنيط كما إستخدمه البابليون والآشوريون كمواد صالحة لبناء المنازل ولم يعرف إستخدام النفط في أغراض الإضاءة إلا مع بداية القرن الأول ميلادي وذلك عندما إرتفعت أسعار زيت الحوت فبدأ الإنسان يفكر في بديل له، فكان هذا البديل هو البترول

1 - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

2 - سليم زيدان، البترول والغاز الطبيعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص 34.

وكان أهل صقلية أول من إستخدمه لأغراض الإضاءة ثم تلاهم العرب في العصور الوسطى، وفي سنة 1858م إكتشف النفط في رومانيا، ثم في سنة 1859م تمكن الكولونيل أدوين دريك* من حفر أول بئر في مدينة تتيوسفل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية،¹ تراوح حجم إنتاجها بين 15 إلى 25 برميلا في اليوم.²

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأن هناك إختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع عبر ما يسمى المصائد البترولية.³

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد، كما يعتقد أن الصينيون كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.⁴ لكن تبقى الخلفية التاريخية للاكتشافات النفطية في القدم غير معروفة أو أن النفط كان سائدا على شكل سائل لم يكتشف دوره في المجال الطاقوي إلا في القرن العشرين، وتتضارب الآراء حول أولى الأماكن التي تم إكتشاف النفط فيها.

ثانيا: مشتقات النفط وطرق استخراجها.

لا تتم الاستفادة من النفط الخام بشكل كبير وعن طريق ما يسمى " تكرير النفط " نحصل على عدد كبير من المشتقات التي يصل عددها إلى حوالي 8000 منتج،⁵ وخضعت الصناعة النفطية بحلول القرن 20 إلى سيطرة 7 شركات سميت بالشقيقات السبع وهي: بريتش بترولوم، شل، إكسون أسون، جولف، تكساسكو،

¹ Mohamed El Hocine Bennisad, **Eléments D'économie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economica**, paris, 1981, p7.

* الكولونيل دريك 1880-1819 مخترع وصناعي وفي أمريكي في مجال الميكانيك البخاري.

² عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعوية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص21.

³ وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص4.

⁴ حسام خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، ص2.

⁵ خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات اخبيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له المخاطر والحلول، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم العلوم التجارية وعلوم التسيير، ص3.

موبيل، سوكال شفران وهي شركات إحتكرت الصناعة البترولية عبر العالم منذ ظهور النفط على الساحة العالمية وتعتبر المشتقات عن سلعة أو سلع يتم إشتقاقها من النفط وتكون هذه السلع في الغالب موجهة لقطاع الطاقة مثل البنزين ومواد أخرى.

تشتمل مراحل الإستخراج على النشاطات التالية:¹

- عملية الاستطلاع و الاستكشاف:
- عملية التنقيب والحفر
- عملية الإنتاج والنقل
- عملية التكسير

وهناك عدة طرق لاستخراج النفط وهي:²

- الطريقة الجيولوجية: تشمل ثلاث طرق هي: المسح السطحي، المسح الجوي، المسح الجيولوجي.
- طريقة المسح الجيوفيزيائي: تشمل ثلاث طرق هي: المسح المغناطيسي، المسح للجاذبية الأرضية، المسح الزلزالي.
- طريقة المسح الجيوكيميائي: تشمل ثلاث طرق هي: الحفر بالدق، الحفر الدوار أو الدوراني، الحفر التوربيني.

المطلب الثاني: أشكال ومميزات النفط

أولاً: أشكال النفط

يتواجد النفط الخام في الطبيعة على أشكال وصور مختلفة لكن غالباً ما يستخرج من الجيوب الباطنية للأرض على صورتين:³

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 17-18.

² - سليم زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 215-218.

³ - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- الشكل الأول: أن يكون على شكل مادة سائلة، وهو ما يطلق عليه البترول الخام الذي يحمل ألوان مختلفة، كالأسود، الأخضر والبني. كما يتميز النفط الخام بكثافته تتحدد نسب ذرات الكربون المتواجد، وكلما ارتفع حجم الذرات في النفط كلما زاد حجمه والعكس بالعكس.

- الشكل الثاني: هو صورته الغازية وهو ما يطلق عليه الغاز الطبيعي، هذا الأخير يتكون من غازات متباينة كالميثان، الإيثان، البروبين، البوتان وغيرهم، ولم تبدأ صناعته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر. إن البترول الخام، كغيره من الموارد الطبيعية الباطنية، مكس في باطن الأرض على شكل احتياطي متباين من منطقة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر وحسب الدراسات العلمية الجيولوجية يمكن أن يصنف إلى ثلاثة أنواع:¹

1- الاحتياطي الثابت أو المؤكد: هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات الكامنة في باطن الأرض والتي تم تقديرها علمياً، وتم اكتشافها عن طريق حفر الآبار البترولية، إذ بات من الممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتبعة والمتوفرة وبصورة اقتصادية، وقد ازدادت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في نهاية عام 2017 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 : إحتياطيات النفط في العالم 2013 – 2017

الوحدة: مليار برميل

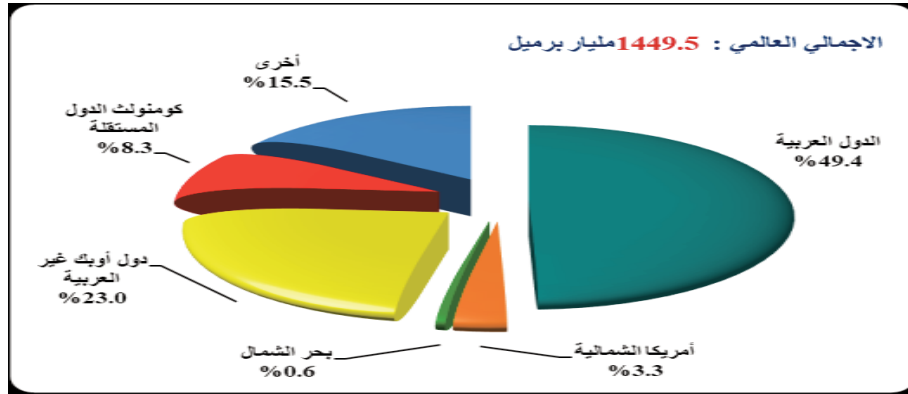
2017	2016	2015	2014	2013	البيان
716.38	716.39	711.81	711.93	713.20	إجمالي الدول العربية
706.84	706.84	702.33	702.26	703.53	إجمالي دول أوبك العربية
1033.87	1016.69	1010.21	1009.21	1011.57	إجمالي دول أوبك
1449.51	1445.80	1291.17	1285.44	1285.49	إجمالي دول العالم

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط 2017 .

الملاحظ من الجدول أن الإحتياطيات تختلف من سنة لأخرى بسبب إما الانخفاض في الاحتياطي أو الزيادة كنتيجة للاكتشافات النفطية في الدول المذكورة، كما أن الاحتياطي النفطي تهيمن عليه دول الأوبك ب 1033.87 مليار برميل لسنة 2017 وهي نسبة كبيرة كنتيجة لوجود أكبر الإحتياطيات في دول الأوبك ووجود كبرى الدول المنتجة للنفط في هذه المنظمة.

¹ - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص32 .

الشكل رقم 1-1 : احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية 2017



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط 2017 .

- 2- الاحتياطي الراجح الوجود: وهو عبارة عن الكميات البترولية المعروضة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، ويكتشف هذا الاحتياطي في المنطقة أو الحقل المعين عن طريق حفر بئر واحد أو اثنين.
- 3- الاحتياطي محتمل الوجود: هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة بشكل دقيق، وإنما تم تخمين أو تقدير كمياتها بصورة أولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات الأرض المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول.

ثانيا: خصائص النفط

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط:¹

- 1- درجة الكثافة والنوعية: وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على وجود النفط الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute) API وتعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناء على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع:
 - أ- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي... مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

¹ - حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009، ص 4، 5.

ب- النفط الثقيل: درجة كثافته 28 درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت) مثل النفط الخام السوري والمصري.

ت- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل (زيت التشحيم) مثل النفط الخام السعودي والكويتي.¹

2-نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) و النفط المر (الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت).

3-نقطة الإنسكاب: وهو مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4-نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط زادت تكاليف إنتاجه وتنخفض بذلك جودته.²

5-مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الحالات التالية بحسب الوزن أو الحجم.

أ- حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعاً هي الوحدة الأمريكية للبرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6,28 برميل.

ب- حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالمياً هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من النفط وتشمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006 كغ

- الطن المتري ويساوي 999 كغ

- الطن القصير ويساوي 906 كغ.³

¹ - أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، دار تامة للنشر، جدة، 1980، ص 31.

² - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية

بعد التطرق لأهم المفاهيم الأساسية للنفط سوف نعرض من خلال هذا المطلب إلى الصناعة النفطية خاصة بعد مرحلة الثورة الصناعية قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد بالصناعة النفطية كل ما يمكن إشتقاقه من النفط كمادة خام إلى منتجات مختلفة تساهم في التمويل بالموارد المختلفة للطاقة.

أولاً: مفهوم وتطور صناعة النفط

الصناعة البترولية هي مجموع النشاطات الإقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاماً أو تحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.¹

تعد الصناعة النفطية سلسلة من العمليات أو المراحل المترابطة التي تبدأ بمرحلة الاستكشافات النفطية، تعقبها مرحلة الإنتاج النفطي ثم مرحلة النقل، تأتي بعد ذلك مرحلة التكرير، وتنتهي هذه الصناعة بمرحلة توزيع المشتقات النفطية.

كان نمو الصناعة النفطية بطيئاً نوعاً ما في القرن التاسع عشر الميلادي، إذ كانت هذه الصناعة محكومة بالمتطلبات المحدودة للكبروسين ومصايح الزيت، أما في بداية القرن العشرين فقد أصبحت مسألة الإهتمام بالصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية مسألة قومية، بخاصة مع بداية إستخدام محركات الإحتراق الداخلي مما أدى إلى زيادة طلب الصناعة على النفط.²

ثانياً: مراحل الصناعة النفطية

تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل قبل أن تصل بالمنتج النفطي إلى مرحلته الأخيرة، وحسب المختصين هباك خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكتملة يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة وهي مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.³

¹ - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² - عمار محمد سلو العبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الإقتصادية في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2012، ص 11.

³ - سفيان عمري، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2018، ص 25.

أ- **مرحلة البحث والتنقيب:** يرتكز هدف هذه المرحلة نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض وتقدير كمياتها وأنواعها ونوعياتها، رغم التطور التكنولوجي الهائل في مجال البحث والتنقيب إلا أن الحفر يعتبر الوسيلة الوحيدة المؤكدة والمضمونة لمعرفة والتأكد من وجود البترول، ومن أهم الطرق المتبعة في حفر الآبار هي: الحفر بالدق وطريقة الحفر الدوراني والحفر التوربيني.

ب- **مرحلة الإستخراج:** وهي مرحلة تهدف إلى إستخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه.

ت- **مرحلة النقل:** وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري ويتم التمييز بين النقل البري والبحري فلكل فنياته وتقنياته الخاصة به.

ث- **مرحلة التكرير البترولي:** وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غريلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

ج- **مرحلة التسويق والتوزيع:** هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، إقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة.

ح- **مرحلة التصنيع البتروكيميائي:** إن البتروكيمياء صناعة ثقيلة تستعمل كمادة أولية بعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية التكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي، وانطلاقا من عملية التكسير المرحلة الأولى لهذه الصناعة نتحصل على مايسمى المواد الأساسية وهي: الأثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، وإنطلاقا من كل واحدة من هذه المواد يمكن صنع عدد لامتناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستخدم كأساس لإنتاج المواد البلاستيكية المنظفات، الأسمدة، المبيدات الحشرية وغيرها من المواد.¹

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20 ففي شمال البلاد

¹- سوناطراك، تعرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، جدر ة، الجزائر، 1991، ص ص، 24-25.

ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956)، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA الشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية وفي يناير سنة 1956 تم اكتشاف "حقل عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب.¹

¹ -Rabah Mahiout, **Le Pétrole algérien**, ENAP, Alger, 1974, P 112-113.

المبحث الثاني: أهمية النفط

لا يختلف إثنان في أن النفط كان له الوقع الكبير على حياة الإنسان من خلال توفيره للمصدر الطاقوي، بل تعداه إلى أكثر من ذلك حيث أصبح الهاجس الأكبر للدول سواء المصدرة أو المستوردة له حتى أصبح لأجله تقام الحروب وتغير السياسات الدولية، إنطلاقاً من المداخل المالية التي يوفرها النفط وصولاً إلى كيفية الحصول على هذا المورد بأقل الأثمان وممارسة الدول لسياسة المحافظة على هذا المورد في ظل وجود تقارير حول نضوب هذه المادة وسوف نتطرق في هذا الجزء من الفصل إلى أهمية النفط على عدة أصعدة منها الإقتصادي والسياسي والعسكري والإجتماعي.

المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للنفط

إرتبط الإقتصاد الحديث كثيراً بمصادر الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي لما لهما من الأهمية البالغة في تحريك العجلة الإقتصادية الدولية وترباط المصالح الإقتصادية الدولية وأصبح النمو الإقتصادي مرتبطاً بدرجة استخدام الطاقة وكذا الإستغلال الأمثل لها وكنتيجة للتحويلات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، تم التحول من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد على المواد الهيدروجينية (بتروول وغاز) حيث كان 37% من استهلاك الطاقة العالمي سنة 1950 كان من النفط والغاز وانتقلت هذه النسبة إلى 65,4% سنة 2013 وتجلت الأهمية الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية وتبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الإستراتيجية التالية:¹

1- القطاع الصناعي: يمثل النفط والطاقة عموماً المحرك الرئيس لقطاع الصناعة سواء بتزويده بالمواد التشغيلية للمصانع وغيره أو عن طريق الصناعات البتروكيمياوية التي تتعدد إلى نشاطات عديدة مثل المنتجات النفطية الممونة لعدة قطاعات ونجد أن إستهلاك الطاقة يختلف من قطاع إلى آخر كما من دولة إلى أخرى حسب درجة التطور الصناعي فكان الإرتباط وثيقاً بين درجة النمو الإقتصادي وإستعمال الطاقة، " كلما زاد إستهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الإقتصادي والإجتماعي"² ونجد أن إنتاج الطاقة كصناعة يتطور من سنة إلى أخرى متأثراً بعدة عوامل منها الطلب المتزايد على المنتجات النفطية من سد الإحتياجات الطاقوية سواء للإستهلاك أو للإنتاج الصناعي.

¹ - حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، لبنان، ط1، 2000، ص ص، 74-75.

² - عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحويلات الإقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص14.

الجدول رقم 1-2: إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية في العالم 2009 - 2018.

الوحدة: 10³ برميل/اليوم

2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
72842.2	72765.8	70430.9	69865.4	68942.1	الإنتاج العالمي للنفط الخام
85576	85161	85151	85384	83253	الإنتاج العالمي للمنتجات النفطية
2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
75779.9	74566.8	75276.2	75080.1	73359.8	الإنتاج العالمي للنفط الخام
90147	89167	87548	86619	85438	الإنتاج العالمي للمنتجات النفطية

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2019 على الموقع : www.asb.opec.org

من الجدول أعلاه يتبين حجم تطور الصناعة البترولية سواء في شكلها الخام أو متمثلة في منتجات نفطية مشتقة حيث نرى أن حجم الإنتاج يتزايد من سنة إلى أخرى كدليل لتطور الصناعة النفطية وكذا الدور الريادي الذي يلعبه النفط في مجال الصناعة.

2- قطاع النقل: يعتبر النقل شريان الاقتصاد بكل فروعها، فهو يساعد على وصول السلع والخدمات وحركة الأشخاص من جهة وكذلك أداة أساسية في الصناعة النفطية بإعتباره المحرك للتجارة العالمية للنفط، ويستحوذ قطاع النقل من الاستهلاك العالمي للنفط والتي بلغت 64.7% سنة 2016 بعدما كان 44.7% سنة 1973 حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2017.

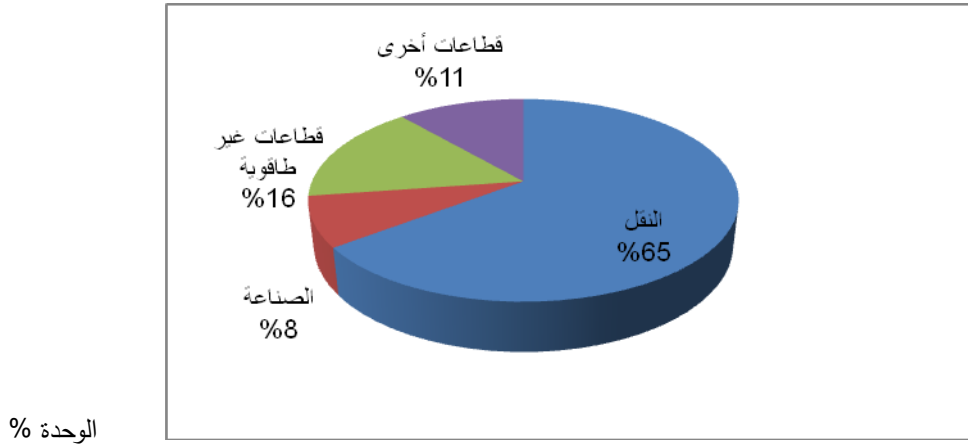
الجدول رقم 1-3: إستهلاك النفط حسب القطاعات في العالم لسنة 2018 الوحدة %

القطاع	النقل	الصناعة	قطاعات غير طاقوية	قطاعات أخرى
النسبة	64.7	8.00	15.9	11.4

المصدر: International energy agency. key world energy statistics 2018. p 38

حسب التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة فقد حصل قطاع النقل على الحصة الأكبر من إستهلاك النفط وهذا يرجع إلى المكانة التي يحتلها النفط بمشتقاته في مجال النقل حيث تعتمد أغلب وسائل النقل الحديثة على مادة النفط في الحياة اليومية من جهة وكذا مكانة قطاع النقل في مجال الطاقة.

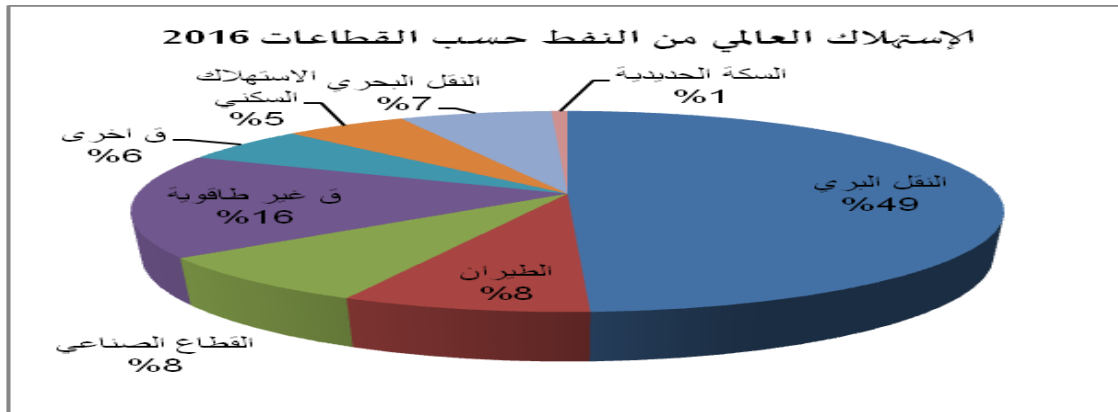
الشكل رقم 1-2 إستهلاك النفط حسب القطاعات في العالم لسنة 2017



المصدر: International energy agency. key world energy statistics 2018

يعزو الكثير من الإقتصاديين الإرتفاع الكبير لإستهلاك النفط في قطاع النقل إلى خصوصية ومكونات هذا القطاع إذ نجد أن إستهلاك مشتقات النفط لقطاع النقل البري يستحوذ على أكثر من 49% من مجموع الإستهلاك حسب القطاعات مما يدل على أهمية النفط في قطاع النقل البري والمواصلات والطيران يمثل 7.8% من مجموع الإستهلاكات.

الشكل رقم 1-3: إستهلاك النفط حسب قطاعات النقل في العالم لسنة 2016



المصدر: International energy agency. key world energy statistics 2018

4- قطاع الزراعة: أدى التطور التكنولوجي في مجال الزراعة إلى ضرورة استعمال النفط بكل مشتقاته والذي أدى إلى تحسين المردودية وأثرها في التقدم الزراعي بعدما كان الإعتماد في الماضي على الطرق التقليدية، وكنتيجة للتطور الصناعي بعد الثورة الصناعية بدأ الإهتمام بقطاع الزراعة من خلال الإبتكارات الصناعية في هذا المجال مما أدى إلى إستخدام النفط مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتر وكيميائية والتي ساهمت والى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي.¹

في هذا السياق نشير إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50 % من سكان العالم فقد أكدت الإحصائيات أنه سيرتفع تعداد سكان الأرض سنة 2030 إلى 8.5 مليار نسمة و نحو 90 % من هذه الزيادة ستحدث في الدول النامية كما يعاني العالم أيضا نقصا في البروتين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات و تقدر الخسارة منه حوالي 12 ألف دولار سنويا (20 % من قيمة الانتاج).²

ويمكن تلخيص أهمية النفط الإقتصادية والتجارية في النقاط التالية:³

- 1- يعتبر النفط في الوقت الراهن أحد أهم ركائز الإقتصاد العالمي سواءً من ناحية تزويده بالطاقة الضرورية، أو من ناحية مساهمته كقطاع صناعي في النمو العالمي.
- 2- إن للنفط دور كبير في إنشاء الثروة من خلال الفوائض المالية سواءً للدول المنتجة أو الدول والشركات التي تستخدمه كمادة وسيطية للإستغلال الصناعي.
- 3- يعتبر النفط مصدرا من مصادر التمويل، ومناخا هاما للإستثمار الدولي.
- 4- إستعمال النفط كمادة طاغوية في قطاع النقل يجعل هذا القطاع رهينة له، إذ يستحوذ على 64% من الإستهلاك العالمي، بإستخدام مشتقاته كوقود لمختلف وسائل النقل.
- 5- العوائد المترتبة عن التبادلات التجارية أدت إلى تطور الحركة التجارية الدولية.
- 6- المساهمة في الرفع من الموازين التجارية للدول المصدرة للنفط.
- 7- المساهمة في زيادة التبادلات المالية الدولية، عن طريق مختلف العقود في الأسواق المالية الدولية.

¹ - حافظ البرجاس، مرجع سبق ذكره، ص78.

² - مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص14.

³ - يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص ص 17-18.

8- الرفع من الإحتياطات النقدية من العملة الصعبة بالنسبة للدول المصدرّة، وإعطاء الدول المستوردة مزيدا من القوة لعملائها النقدية.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية للنفط

قد تختلف المفاهيم حول من يؤثر السياسة في النفط أم النفط في السياسة، ونجد أن العلاقة القائمة بينهما بدأت منذ ظهور النفط على الساحة العالمية وازدادت حدة بعد معرفة دوره في ميدان توفير الطاقة وعدم إيجاد بديل فعال للنفط خاصة بعد إمتلاك الدول النامية لهذه المادة وإفتقار الدول الصناعية الكبرى لها بإستثناء الولايات المتحدة وروسيا.

واستعمل البترول كسلاح ضغط سياسي كان أوله الشركات البترولية المحتكرة من خلال إتفاقيات إستغلال، ففي الفترة 1928-1934 تم تحت الشركات العالمية الكبرى الثلاث التي كانت تسيطر آنذاك على السوق العالمية للنفط، وهي ستاندارد جرسبي وشل و البريطانية للنفط، إبرام عدة إتفاقيات رئيسية بقصد تأكيد سيطرتها على تلك السوق والحد من المنافسة في ما بينها¹، ومنذ منتصف القرن الـ19 إكتشفت مزايا النفط كطاقة محرّكة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تدعيم الدولة في عالم الصناعة والسياسة جنبا إلى مصادرها الغنية من الفحم، وكانت حاجة أوروبا في النفط من عوامل إحتلال الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية دول الشرق الأوسط التي ظهرت فيها بؤادر النفط وبخاصة إيران والعراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتكالت إمبراطوريات النفط العالمية الأوروبية والأمريكية في الحصول على إمتيازات النفط في منطقة الخليج بدءا من البحرين والسعودية وإنتهاء بالإمارات وعمان بعد الحرب العالمية الثانية.²

ثم تلت بعد تطورات مهمة على الساحة الدولية بعد هيمنة القوتين العالميتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي تمثلت في تجاذبات الحرب الباردة ومحاوله كل طرف الهيمنة على أكبر عدد ممكن من المناطق وصراعات حول التموقع، وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي- الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 و العدوان الأخير على العراق

¹- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2006، ص 19.

²- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 92.

سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر و هدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول " ¹.

وقد غيرت الدول المستوردة للبترول سياستها تجاه الطاقة تغييرا جذريا بعد أزمة 1973 البترولية وما عانته كل بلد منهم بدرجات مختلفة، فالولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لم تتأثر كثيرا من تلك الأزمة فكانت تعتمد على ماتنتجه على أرضها من البترول (نحو 9 مليون برميل 9 يوميا وتستورد القليل منه)، أما اليابان والدول الأوروبية التي لا تحظى إلا بقدر بسيط من آبار النفط في أراضيها فقد تأثر اقتصادها في ذلك الوقت تأثرا سلبيا كبيرا، فقررت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول والغاز بحيث تتخلص من حالة الاعتماد المميت على بترول الشرق الأوسط، ولفك ذلك الاعتماد وضعوا قرارات أولا بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية، ورغم معارضة شديدة من شعوبها بدأت واستمرت في بناء المفاعلات النووية التي تنتج الطاقة الكهربائية. وخلال السنوات بين 1975 - 1985 قامت فرنسا ببناء نحو 50 مفاعل نووي، ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75 مفاعلا تعمل الآن بكامل قدرتها. وتمد هذه المفاعلات فرنسا اليوم بنحو 70 % من الطاقة الكهربائية. بنفس هذه الطريقة تصرفت على سبيل المثال اليابان وألمانيا وبلجيكا وسويسرا وكوريا الجنوبية وغيرهم، وتنتج اليوم بلجيكا أيضا نحو 70 % من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية.

كذلك سارت اليابان على هذا الطريق وانجزت بناء 52 من المفاعلات الذرية لإنتاج الكهرباء، بل قامت أيضا بإنشاء مفاعلات نووية تعمل على تدوير اليورانيوم المستهلك في المفاعلات النووية وإعادة استغلالها في إنتاج الطاقة بما يسمى قضبان اليورانيوم-الموكس (MOX)، مثلها في ذلك كمثل فرنسا التي تبني تلك الأنواع من المفاعلات. أما ألمانيا فلم تستطع تنفيذ برنامجها الطموح الذي وضعته عام 1975 لبناء 45 مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء بسبب المعارضة الشعبية القوية التي أدت إلى ظهور حزب الخضر. واستطاعت تنفيذ 21 مفاعل نووي فقط تعمل منها اليوم 18 مفاعل وأغلقت ثلاثة (حتى 2009) وإنتاج ألمانيا اليوم من الطاقة النووية يعادل نحو 25 % من إنتاج الطاقة الكهربائية فيها. ²

¹- مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

²- تقرير بعنوان سياسة نفطية أنظر الموقع: www.ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع 2019/01/10.

بعد إحتلال العراق أصبحت الولايات المتحدة هي المهيمن الأكبر على النفط في منطقة الخليج بإعتبار الخليج يحوي أكبر الإحتياطيات العالمية، بعد تصاعد التغيرات الجيوسياسية أصبحت الأسواق أكثر تعرضا للسياسة فالإتفاق النووي الإيراني أدى إلى رفع العقوبات عن إيران مما زاد من حجم المعروض النفطي ورجوع إيران بقوة إلى السوق النفطية، لكن سرعان ماتغيرت العوامل السياسية بوصول دونالد ترامب إلى هرم السلطة.

مما سبق نستنتج أن النفط لا يمكن أن تحكمه العوامل الاقتصادية وحدها عن طريق قانون العرض والطلب بل يتعداه إلى أكثر من ذلك ويخضع لعوامل جيوسياسية.

المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية والعسكرية للنفط

أولا : الأهمية الاجتماعية

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:¹

1- النفط وقطاع المواصلات: يعتبر النفط من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها بالبنزين، والمازوت.....

2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: تكون للشركات النفطية الكبيرة المساهمة في توظيف أكبر عدد ممكن من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

¹ - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

ثانيا: الأهمية العسكرية.

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2,5 و 4,5 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 5% من الاستهلاك العالمي للبترول وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل وقود النفاثات (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة، إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 من الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لا زال مخيفا.¹

وبالتالي فإن المكانة المتميزة التي يحظى بها النفط والذي يعتبر كسلعة ضرورية في تقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر ويمكن أن نوجز أهميته في النقاط التالية:

- تشكل الطاقة عامل من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم كما تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل.
 - إن القطاع الصناعي لا يستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.
 - تكمن أهميته كمصدر لتوليد الطاقة.
 - أهميته التجارية والذي يمثل بدوره سلعة تجارية دولية.
 - استعمال النفط كسلاح ضغط سياسي.
- وتبرز أهمية النفط من خلال الارتفاع المستمر في إنتاج واستهلاك النفط على المستوى العالمي وقد بلغ استهلاك النفط معدل 94.718.000 برميل يوميا سنة 2018، بزيادة 2,4% مقارنة بسنة 2017.

¹ - مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21-22.

الجدول رقم 1-4: تطور إنتاج النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2009-2018).

الوحدة: ألف برميل/يومياً

السنة	أمريكا	روسيا	السعودية	الإمارات	العراق	الجزائر	الأوبك	إجمالي عالمي
2009	7259	10152	9709	2795	2446	1775	34999	81410
2010	7552	10379	9865	2937	2469	1689	35894	83255
2011	7870	10533	11079	3303	2773	1642	36724	84009
2012	8910	10656	11622	3440	3079	1537	38292	86228
2013	10073	10807	11393	3577	3103	1485	37293	86646
2014	11773	10860	11519	3603	3239	1589	37228	88736
2015	12773	11007	11998	3898	3986	1558	38601	91547
2016	12340	11269	12406	4038	4423	1577	39736	91822
2017	13135	11255	11892	3910	4533	1540	39673	92502
2018	15311	11438	12287	3942	4614	1510	39338	94718
الحصة % 2018	16.2	12.1	13.0	4.2	4.9	1.6	41.5	100

المصدر : التقرير السنوي الاحصائي BP Statistical Review 2019 على الموقع: <https://www.bp.com>

تاريخ الاطلاع: 2019/10/22

المبحث الثالث: الأطراف والهيئات المؤثرة في الصناعة النفطية

شهدت الصناعة النفطية تحولات عديدة منذ ظهورها كصناعة إستراتيجية تتأثر بعوامل السوق، ونظرا للهيمنة على هذه الصناعة من طرف الشركات الكبرى خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي مما إستدعى إنشاء شركات وطنية المستقلة في السوق الدولية، وكان كل من الدول المصدرة والمستوردة محاولات للتكامل والسيطرة على الأسواق العالمية نظرا لعدم توازن القوى بين الشركات البترولية وحكومات الدول المنتجة من جهة والدول المستوردة من جهة أخرى.

إن الإستغلال الكبير للدول والشركات الكبرى لمصادر الطاقة للدول المنتجة جعل الدول الفقيرة إقتصاديا تعيد التفكير في طريقة إستغلال ثرواتها، وسنحاول في هذا الجزء من الفصل أن نتطرق إلى أهم التكتلات النفطية الكبرى في العالم إنطلاقا من التأسيس التاريخي وكذا الدور الذي تلعبه هذه الأطراف في الساحة الدولية للطاقة.

المطلب الأول: منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)

أولا : نشأة الأوبك والنظام الأساسي

سبقت إنشاء منظمة الاوبك خطوات كان أولها كان أولها سنة 1949، وذلك لما إقتترحت فنزويلا على كل من إيران، العراق، الكويت والمملكة العربية السعودية آنذاك، تبادل وجهات النظر وتعزيز الاتصال فيما بينها فيما يخص المسائل النفطية.¹

أنشئت منظمة البلدان المصدرة للنفط في مؤتمر عقده في بغداد يوم 10 سبتمبر 1960 الأعضاء المؤسسون وهم إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا. وقد تقرر أثناء الإجتماع الأول للمنظمة جواز قبول أعضاء جدد بشرط أن يكون العضو المرشح مصدرا لكميات صافية كبيرة من النفط الخام، وأن يحوز الموافقة الإجماعية للأعضاء الخمسة الأصليين. عدلت المنظمة شروط العضوية بأن إشتطت في العضو الجديد أن تكون مصالحه متشابهة بدرجة كبيرة مع مصالح الدول الأعضاء وأن يحوز موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء المؤسسين.²

¹ - محمد ماضي، كمال ديب، إدارة الموارد النفطية، النشر الجديد، الجزائر، 2017، ص 18.

² - حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وانضم إلى هذه البلدان فيما بعد قطر (1961) وإندونيسيا (1962) وليبيا (1962) والإمارات العربية المتحدة (1967) والجزائر (1969) ونيجيريا (1971) والإكوادور (1973) وغابون (1975) وأنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017) والكونغو (2018). علقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر 1992، ولكنها انضمت إلى أوبك في أكتوبر 2007. وعلقت إندونيسيا عضويتها في يناير 2009، وأعدت تنشيطها مرة أخرى في يناير 2016، لكنها قررت تعليق عضويتها مرة أخرى في الاجتماع 171 لمؤتمر أوبك في 30 نوفمبر 2016. أنهت الجابون عضويتها في يناير 1995، إلا أنها انضمت إلى المنظمة في يوليو 2016 قطر أنهت عضويتها في 1 يناير 2019، وهذا يعني أن لدى المنظمة حاليًا ما مجموعه 14 دولة عضو. يميز نظام أوبك الأساسي بين الأعضاء المؤسسين والأعضاء الكاملين - تلك الدول التي قبل المؤتمر طلبات العضوية، وينص النظام الأساسي على أنه "يجوز لأي دولة لديها تصدير كبير من النفط الخام، والتي لها مصالح مماثلة بشكل أساسي لمصالح الدول الأعضاء، أن تصبح عضوًا كامل العضوية في المنظمة إذا قبلتها أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الكاملين، بما في ذلك الأصوات المتزامنة لجميع الأعضاء المؤسسين."¹

ثانيا : دور المنظمة في مجال النفط

تلعب منظمة الأوبك دورا رائدا في المجال النفطي لما تساهم به من إمدادات النفط الخام حيث نجد أن أكبر الإحتياجات موجودة في دول الأوبك بالإضافة إلى الإمدادات النفطية وحصتها من السوق حيث نجد أن الأوبك تهيمن على مايقارب 1860.3 مليون طن أي بنسبة 42.2% من حجم الإنتاج العالمي لسنة 2017 بعدما كان يقدر ب 1878.1 مليون طن سنة 2016، هذه النسبة تبين لنا مدى مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي، وتمارس الأوبك سياسة الرفع والخفض في الإنتاج بناء على عدة عوامل يكون أغلبها متعلقة بالسوق والنمو الإقتصادي العالمي، ويبين لنا الجدول الآتي تطور إنتاج منظمة الأوبك خلال السنوات الأخيرة .

1- مقال حول الدول الأعضاء في الأوبك على الموقع : https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm تاريخ

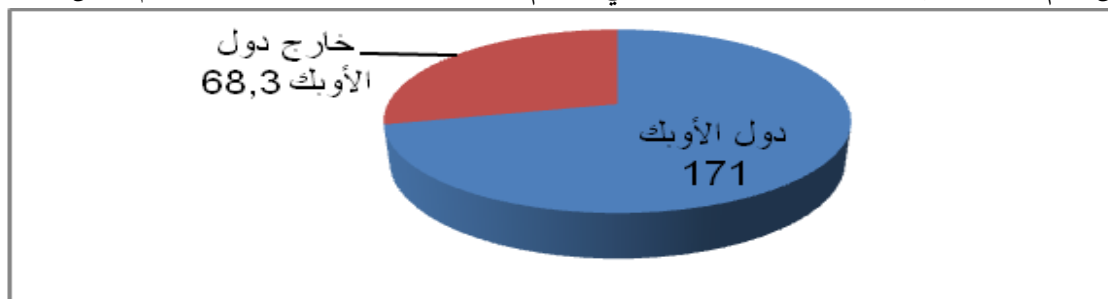
جدول رقم 1-5: تطور إنتاج النفط لدول منظمة الأوبك (2007-2018). الوحدة: مليون طن

السنة	الإنتاج العالمي	حصة اوبك	خارج الاوبك	حصة الاوبك %
2007	3954.2	1722.2	2232.0	43.55
2008	3999.0	1783.0	2216.0	44.58
2009	3892.6	1653.9	2238.7	42.48
2010	3981.4	1697.4	2284.0	42.63
2011	4009.5	1733.2	2276.3	43.22
2012	4120.8	1809.0	2311.8	43.89
2013	4125.3	1755.3	2369.9	42.54
2014	4223.0	1750.1	2472.9	41.44
2015	4355.2	1817.7	2537.5	41.73
2016	4377.1	1878.1	2498.9	42.90
2017	4387.1	1860.3	2526.9	42.40
2018	4474.3	1854.3	2620.1	41.44

المصدر: bp statistical review of world energy 2019 ، مرجع سابق.

الملاحظ في الجدول هو النسبة التي تحوزها من الإنتاج العالمي ونرى حصة المنظمة يتراوح في الغالب بين 40 إلى 44 % تقريبا وهذا نظرا لوجود منافسين خارج المنظمة، لكن يبقى الدور الريادي لها لما تتمله حصتها في السوق العالمية، وتملك دول الأوبك إحتياطيات هامة من النفط تجعلها الأولى عالميا من حيث التأثير على السوق وكذا التحكم في حجم المعروض النفطي.

الشكل رقم 1-4: الإحتياطيات المؤكدة للنفط في العالم 2017



Source : BP Statistical Review of World Energy 2018 p 12

المطلب الثاني: منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط

أولاً : نشأة المنظمة العربية المصدرة للنفط

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968 بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة، كان ظهور "أوابك" في ذلك الوقت إنجازاً عربياً مهماً، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967.

إنطلاقاً من الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة النفطية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، برزت حاجة الدول العربية المصدرة للنفط إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، ولتأثيره على مختلف قراراتها محلياً وقومياً ودولياً لذلك بادرت الدول الثلاث آنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة، وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء (أوابك) هدفها الرئيسي الذي ينص على "هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البتترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البتترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البتترول في الدول الأعضاء".¹

أثبتت النواة الأولى لأوابك قابليتها للاستمرار وللتوسع، حيث انضمت إلى عضويتها في عام 1970 كل من الجمهورية الجزائرية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. وحرصاً من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة، بإفراح المجال الأكبر عدد من الدول العربية للانضمام إليها، وتوثيق روابط المصلحة المشتركة بين أعضائها، فقد تم الاتفاق في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1971 على تعديل أحد بنود المادة السابعة من

1- مقال حول المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط أنظر الموقع: <http://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History> تاريخ الإطلاع 2019/03/13.

اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد والذي ينص على "أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي"، ليصبح "أن يكون البترول مصدرا هاما لدخله القومي".

واشترط لقبول انضمام أي دولة عربية إلى المنظمة قبولها بأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات، وأن يوافق مجلس الوزراء على انضمامها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين. انضمت الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام 1972، وجمهورية مصر العربية عام 1973. والجمهورية التونسية في عام 1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية.¹

ثانيا : موقع المنظمة في الخارطة النفطية العالمية

تحتل الدول العربية موقعا هاما ضمن ميزان الطاقة العالمي بصفتها من أهم المنتجين وإمتلاكها أهم الإحتياطيات في العالم من النفط مما يؤهلها لتكون من ضمن متخذي القرار في الساحة الطاقوية في العالم ونجد أن دول المنظمة لديها 704.9 مليار برميل من الإحتياطيات النفطية المؤكدة في نهاية سنة 2017 بعدما كانت 701.4 مليار برميل سنة 2012، حيث أن هذا الإحتياطي يؤهل دول المنظمة العربية للدول المصدرة ثاني أكبر إحتياطي بعد منظمة الدول المصدرة للبترول الاوبك نظرا لوجود أكبر الدول العربية إحتياطا للنفط داخل المنظمة على غرار السعودية والعراق والكويت.

إن الإحصائيات المقدمة حول الإحتياطيات النفطية تبين تركز 48.3% من هذا الإحتياطي العالمي في دول منظمة الأوبك لسنة 2017، في حين يتوزع الإحتياطي المتبقي على باقي الدول وهو ما يؤكد الدور الفاعل لهذه المنظمة في السوق البترولية العالمية.

والجدول الآتي يبين توزيع الإحتياطيات النفطية العالمية بين دول الأوبك والاوبك وباقي دول العالم للسنوات 2012 إلى 2017.

¹ - نفس المرجع السابق.

جدول رقم 1-6: الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (2012-2017).

الوحدة: مليار برميل

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	265.9	265.8	266.6	266.5	266.2	266.3
سورية	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	143.1	143.1	142.8	142.1	148.4	147.2
قطر	25.2	25.1	25.2	25.2	25.2	25.2
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	48.5	48.4	48.4	49.5	48.4	48.4
مصر	4.2	4.2	3.7	3.5	3.4	3.3
أوإبأ	701.4	701.1	701.3	701.3	706.2	704.9
الدول العربية الأخرى	9.5	9.2	9.3	9.5	9.6	9.6
اجمالي الدول العربية	710.9	710.2	710.6	710.8	715.7	714.5
دول أوبك العربية	694.2	693.8	694.5	694.8	699.7	698.6
أوبك	1007.6	1011.6	1008.1	1009.1	1015.0	1011.4
إجمالي العالم	1268.8	1285.5	1454.3	1455.3	1444.1	1460.8
نسبة الأوبك من العالم %	55.3	54.5	48.2	48.2	48.9	48.3
نسبة الأوبك من العالم %	79.4	78.7	69.3	69.3	70.3	69.2
نسبة دول أوبك العربية	54.7	54.0	47.8	47.7	48.5	47.8
نسبة الدول العربية الأخرى	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7
نسبة إجمالي الدول العربية	56.0	55.3	48.9	48.8	49.6	48.9

المصدر : المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، التقرير السنوي 2018، ص 8.

المطلب الثالث: الدول المستوردة للنفط ووكالة الطاقة الدولية.

أولاً : دور الدول المستوردة في الساحة النفطية

تعتبر أغلب الدول المصدرة للنفط من الدول النامية على عكس الدول المستوردة التي تضم الدول الصناعية وهي المستهلك الرئيسي للطاقة على المستوى الدولي، وتسعى الدول المستوردة للنفط لضمان إحتياجاتها من الثروة النفطية إليها بشكل دائم ومستمر وبأسعار جد مناسبة، ولتحقيق مساعيها كانت تتكفل وتتعاون من أجل الضغط على الدول المصدرة للنفط.

كان أولى بوادر التكتل للدول المستوردة للنفط بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) رسمياً في 30 سبتمبر 1961، عندما دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، انضمت إليها دول أخرى، بدءاً من اليابان في عام 1964. واليوم هناك 36 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم تتحول بانتظام إلى بعضها البعض لتحديد المشاكل ومناقشتها وتحليلها، وتشجيع السياسات لحلها. شهدت الولايات المتحدة ثروتها الوطنية ثلاثة أضعاف تقريباً في العقود الخمسة منذ إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتحسب من حيث الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد من السكان.

كانت هناك دولاً كانت قبل عقود قليلة من اللاعبين الصغار على الساحة العالمية وبرزت البرازيل والهند وجمهورية الصين الشعبية كعمالقة اقتصادية جديدة. الثلاثة منهم، مع إندونيسيا وجنوب إفريقيا، هم شركاء رئيسيون للمنظمة ويساهمون في عملها بطريقة مستدامة وشاملة جنباً إلى جنب معهم، تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول جدول أعمالها 39 دولة تمثل 80٪ من التجارة والاستثمار العالمي، مما يمنحها دوراً محورياً في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.¹

1- مقال حول تاريخ إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الموقع : <http://www.oecd.org/about/history> تاريخ الإطلاع

جدول رقم 1-7: تطور إستهلاك النفط لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2007-2018).

الوحدة: 10^3 برميل / اليوم

السنة	الاستهلاك العالمي	استهلاك oecd	استهلاك خارج oecd	حصة % oecd
2007	87105	49744	37361	57,11
2008	86515	48131	38384	55,63
2009	85587	46127	39460	53,89
2010	88535	46657	41877	52,7
2011	89561	46126	43435	51,5
2012	90509	45600	44908	50,38
2013	92088	45679	46409	49,6
2014	92986	45691	47695	49,14
2015	94843	45953	48890	48,45
2016	96488	46552	49936	48,25
2017	98186	47033	51152	47,9
2018	99843	47466	52377	47,5

المصدر: bp statistical review of world energy 2019

يبين الجدول السابق تطور الإستهلاك العالمي للبتروك حيث نلاحظ بأنه دائماً يسير في اتجاه الارتفاع، فقد ارتفع وبشكل كبير بين 2007 و 2017 من 87 مليون برميل يوميا إلى أكثر من 98 مليون برميل يوميا كنتيجة لزيادة النمو الإقتصادي العالمي في هذه المرحلة، وهو ما يثبت أن للنفط مكانة هامة ضمن المنظومة الطاقوية رغم وجود البدائل الأخرى للطاقة، والملاحظ كذلك أن الدول الكبرى المستوردة للنفط المتكثلة ضمن المنظمة وتستهلك أكثر من 47.90% من الإستهلاك العالمي بالرغم من أنها تضم عدد قليل من الدول لكن لها وزنها على الصعيد الإقتصادي العالمي، لكن الملاحظ أن الإستهلاك إنخفض مقارنة بسنة 2007 لوجود الإستهلاك خارج المنظمة و بروز قوى إقتصادية خاصة في آسيا مثل النمر السبعة.

ثانيا : وكالة الطاقة الدولية (AIE)

أنشئت وكالة الطاقة الدولية سنة 1974 من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية نتيجة الصدمة البترولية الأولى، وبدعوى من وزير الخارجية آنذاك، هنري كيسنجر إجتمع ممثلو إحدى وعشرون دولة صناعية في العاصمة الأمريكية واشنطن في فيفري 1974 وهذا بهدف إتخاذ موقف جماعي إتجاه الأوضاع الدولية الجديدة التي فرضتها قرارات دول الاوبك عموما والدول العربية النفطية خصوصا في أعقاب الحظر العربي على البترول عام 1973م.¹

تتكون وكالة الطاقة الدولية من 30 دولة عضوا من أهم المستوردين الأساسيين للنفط في العالم، تقوم بالتنسيق والتعاون في مابين الدول الأعضاء من أجل للمحافظة على التموين بالطاقة وتعزيز النمو الإقتصادي عند حدوث إختلالات في العرض، كانت الأهداف الرئيسية أثناء تأسيسها تتمثل في:

- صيانة وتحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الامدادات النفطية.
- تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمنظمات الدولية.
- تشغيل نظام معلومات دائم في سوق النفط الدولية.
- تحسين إمدادات الطاقة في العالم وهيكل الطلب من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقوية.²

¹ - محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1982-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص136.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط والتوقعات المستقبلية.

تتأثر أسعار النفط بعدة عوامل تكون غير إقتصادية أحيانا نظرا للأهمية الإقتصادية والجيوسياسية التي يلعبها النفط في الساحة الدولية وسنحاول في هذا الجزء من الفصل الأول التطرق إلى العوامل التي تؤثر في أسعار النفط، من خلال المرور على طرق التسعير وكذلك الطلب على النفط وكيفية تحديده إلى جانب العرض ومحدداته.

المطلب الأول: التسعير النفطي والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

أولا: التسعير النفطي

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات إقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن نفهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية.

ويعرف السعر على أنه قيمة الشيء المنتج معبرا عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعين قيمة المادة أو السلعة البترولية المعبر عنها بالنقود.¹

يتميز سعر النفط عن غيره من أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته، فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية، والمرتبط أساسا بعملة الدولار ويكون التغير في قيمته نتيجة تأثير عدة عوامل إقتصادية واجتماعية وسياسية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، ويتغير طبيعة السوق يتغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريًا

¹ - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص198.

تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات أصبح السعر محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق الطلب والعرض.¹

وهناك عدة طرق للتسعير النفطي نوردتها كما يلي:

1- **السعر المعلن**: هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للنفط وتاريخها ظهر في أمريكا سنة 1880 واستمر لغاية نهاية الخمسينات وهو متلازم مع حالة الاحتكار من قبل الشركات النفطية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.²

2- **السعر المتحقق**: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- **سعر الإشارة (المعدل)**: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل تقييم أو توزيع العوائد بين الطرفين إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.³

4- **السعر الفوري (الآني)**: هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض

¹ - طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انخيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدينة، ص 3-4.

² - قويدري فوشيح بوجمة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2009، ص 62.

³ - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ط1، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 103.

والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.¹

5- **سعر التكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برمبل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة + الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعينة، وتحصل الشركة المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.²

6- **سعر التحويل:** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيما تبلغ حدا أدنى، ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن الشركة الأم، كأن تباع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

7- **السعر الرسمي (الإداري):** هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف جهة رسمية أو إدارية وبرز هذا السعر مع بداية السبعينات للدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسميا من قبلها، وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية.³

8- **السعر الترجيحي:** هو سعر يعبر عن القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم، وبوحدات محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منه تكلفة التكرير وهامش الربح ومصاريف النقل وظهر هذا السعر منتصف الثمانينات في السوق الفورية.

9- **السعر الارجاعي:** هو القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم ومحدد على أساس السعر الفوري الخام والسعر الترجيحي وظهر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في السوق الفورية الآجلة (أي سوق المضاربة).

¹ - الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، المجلد 36، العدد 132، مجلة النفط والتعاون العربي، الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2010، ص 17.

² - Jean piere Angelier, *l'énergie internationale 1987-1988*, Economica 1987, P 66.

³ - بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص 85.

10- **سعر المقارضة النقطي**: هو القيمة النقدية للوحدة النقدية في زمن معلوم، ويحدد على أساس سعر أقل من السعر الرسمي وكذلك أقل من السعر الفوري، أي يكون هو السعر المتحقق. وظهر نتيجة وجود فائض للمعروض النقدي في السوق الدولية نهاية الثمانينات.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

تتميز صناعة النفط بالتطور وارتفاع مستوى المجازفة الرأسمالية وكونها سلعة رأسمالية فهي تحكمها عدة عوامل أهمها عوامل اقتصادية وسياسية ومناخية ونوضح ذلك كما يلي:

1- العوامل الاقتصادية:²

يرتبط استقرار أسعار النفط بعوامل العرض والطلب على النفط بالإضافة إلى المخزون العالمي له وهناك عدة عوامل تؤثر على الطلب والعرض العالميين وهي من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط، فالعلاقة التي تربط بين العرض النفطي (الإنتاج) وأسعار النفط هي علاقة عكسية أي كلما زاد العرض انخفضت الأسعار والعكس صحيح أما العلاقة بين الطلب على النفط (الاستهلاك) والأسعار فهي علاقة طردية أي كلما زاد الطلب ارتفعت الأسعار والعكس صحيح.

وهناك عدة عوامل تؤثر في الطلب العالمي على النفط أهمها:

1- **الدخل**: يؤثر مستوى الدخل الوطني وهيكلته في الطلب على النفط طرديا / فمثلا دول جنوب شرق آسيا عند الأزمة المالية نهاية التسعينيات تراجعت أسعار النفط آنذاك، ثم حدث العكس عند تعافي هذه الدول.

2- **سعر البرميل النفط**: يؤثر السعر سلبا على الطلب العالمي للنفط.

3- **مستوى المخزونات**: رفع مخزون النفط و مشتقاته من قبل الدول المستهلكة وخاصة الدول المتقدمة، يؤدي إلى تقليص الطلب من السوق الفورية وينعكس ذلك على الأسعار التي قد تنخفض.

4- **المضاربة في الأسواق النفطية**: تعتبر المضاربة عامل أساسي في عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الحرة حيث تؤدي تفاعول المضاربين بخصوص ارتفاع أسعار النفط إلى إقبالهم على شراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع الأسعار.

¹ - خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 8-9.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، 2013، العدد الأول، المجلد 15، ص 334.

2- العوامل السياسية:¹

لا تتعد سياسة النفطية بمحورها الأسعار والإنتاج كثيرا عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة الدولية العالمية من علاقات سياسية دولية، وتعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية، ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط دورا هاما في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيرا أن تربط النفط بمصالح دولها وهي أدت دورا في جعل النفط عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية.

وتتأكد أهمية هذا العامل أكثر فأكثر من خلال سعي القوى الكبرى للسيطرة وبشتى الوسائل على أهم منابع النفط في العالم ومن أهم أمثلة على ذلك، التواجد الدبلوماسي القوي لقوى الدول الكبرى كالولايات المتحد الأمريكية في كل المناطق الغنية بالنفط، بل والتواجد العسكري عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك، إضافة نجد العامل الأمني والذي برز بقوة خلال السنوات الأخيرة فهو يلعب دورا تختلف أهميته حسب الظروف التي تمر بها مناطق النفط المختلفة.

3-العوامل المناخية:

تتعلق بتقلبات فصول السنة، وموسم الأعاصير وانعكاس ذلك على إنتاج النفط، ففي حالة الأعاصير تغلق مصافي النفط كما حدث في إعصار كاترينا بأمريكا، كما تؤثر برودة الطقس إلى زيادة الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع سعره.

4-العوامل نفسية:

تتعلق العوامل النفسية بعامل التوقعات والشائعات المتعلقة بحدوث حرب أو أزمة ما متعلقة بالنفط، وتمس الدول الكبرى المنتجة للنفط، أو توقع نقص في الإمدادات لعامل معين، فتوتر العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران قد يدفع إلى هذا الهوس وأيضا تهديدات المتمردين في نيجيريا وغير ذلك.²

¹ - محمد حسن سالم، من يقود أسعار النفط في هذه المرحلة؟، مجلة عالم النفط والغاز، العدد الخامس، مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة، القاهرة، الربع الأول، 2010، ص 2.

² - خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

5- عوامل الصيانة والتطوير:

يمكن أن يتوقف إنتاج النفط لفترة محدودة، بسبب مشاكل فنية أو حرائق أو فيضانات أو أعمال إرهابية تتطلب أعمال صيانة وتصليح.

6- العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية:

تتعلق بالاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره وهي تؤدي إلى رفع أسعار النفط، والأمثلة عن ذلك كثيرة كحرب الخليج الثانية وأحداث 11 سبتمبر 2001 وغير ذلك. كما تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في التأثير على أسعار النفط ومنها:

1- منظمة الأوبك OPEC:

أنشئت المنظمة بسبب توسع نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وتحكمها في الأسعار وهوامش الربح وهي تهدف إلى الإبقاء على سعر مرتفع للنفط وحماية مصالح المنتجين، مع فوائد مناسبة للشركات المستثمرة في الصناعات البترولية، وغيرها من الأهداف ذات الصلة بالنفط.

2- الوكالة الدولية للطاقة IEA:

هي منظمة عالمية ترعى مصالح الدول المستوردة للنفط وتم إنشاؤها بمبادرة من الرئيس الأمريكي نيكسون 1974 وتتمحور أهدافها حول ترشيد استهلاك النفط والبحث عن المصادر البديلة له وتكوين مخزون استراتيجي للنفط يكفي استهلاكه 90 يوما ولغرض التأثير على السوق النفطية.¹

المطلب الثاني: الطلب على النفط ومحدداته وتوقعاته المستقبلية

أولا: مفهوم الطلب على النفط ومحدداته في السوق النفطية.

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و لعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة و التي

¹ - خليل عبد القادر، نفس المرجع، ص 13.

تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط¹.

ويقصد بالطلب النفطي مقدار الاحتياجات الفعلية للسلع البترولية الخام أو المشتقات البترولية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية معينة، تهدف إلى الإشباع أوسدّ تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض الاستهلاك النهائي أو لأغراض إنتاجية.² وقد عرفته منظمة الطاقة الذرية على أنه مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى إلتزامات الموزعين من مصانع التكرير للمخزونات الاولية.³ وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحديد كميات الطلب على النفط ومشتقاته قد تتعارض في الغرض من الاستعمال نهائي أو وسيطي فحساب الطلب على النفط الخام في المرحلة الوسيطة ثم اعادة حسابه في المرحلة النهائية كمنتوج مشتق قد لا يحدّد الكميات المطلوبة من النفط الخام بدقة. ويتأثر الطلب على النفط كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها⁴:

1- النمو الاقتصادي العالمي:

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4,7% عام 2000 ليرتفع إلى 5,9% عام 2004. وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75,7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82,2 مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي.

2- الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في

¹ - موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة إقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 32.

² - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

³ - Joël Maurice, **Prix du Pétrole**, PAO, Paris, 2001, P16.

⁴ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، أعداد مختلفة.

نيجيريا و غيرها، ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

3- المناخ:

يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب البترولي، و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضاً يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبزين، و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة.

4- النمو السكاني¹:

يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيراً و متزايداً فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان 2,5 مليار نسمة استهلكوا 11,7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96,2 مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط، وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبياً و متكاملًا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعياً يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

5- أسعار السلع البديلة:

تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجاباً أو سلباً على الطلب العالمي للنفط، إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية.

¹ - صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000، ص 35.

ثانيا: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط 2040

إن الهدف الاساس من التوقعات المستقبلية هو تفادي الوقوع في الأزمات من خلال إعطاء صورة تنبؤية للتغيرات التي قد تمس القطاع النفطي.

جدول رقم 1-8: تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة (2015-2040).

النسبة من مصادر الطاقة %				نسبة التطور 2015 - 2040	مستوى الطلب على الطاقة مليون ب/يوم				مصادر الطاقة
2040	2030	2020	2015		2040	2030	2020	2015	
27.8	29.5	31.4	31.5	0.6	101.3	98.9	93.4	86.3	النفط
22.2	24.5	26.7	28.1	0.2	81.0	82.1	79.2	76.9	الفحم
25.0	23.6	22.3	21.7	1.7	91.3	79.1	66.1	59.4	الغاز
6.2	5.8	5.2	4.9	2.1	22.6	19.3	15.4	13.5	الطاقة النووية
2.7	2.6	2.5	2.5	1.6	10.0	8.7	7.4	6.7	الطاقة المائية
9.7	9.7	9.8	9.8	1.1	35.5	32.5	29.0	26.9	الطاقة الحيوية
6.3	4.3	2.2	1.4	7.4	23.1	14.3	6.6	3.9	طاقات متجددة أخرى
100	100	100	100	1.2	364.7	334.9	297.1	273.7	المجموع

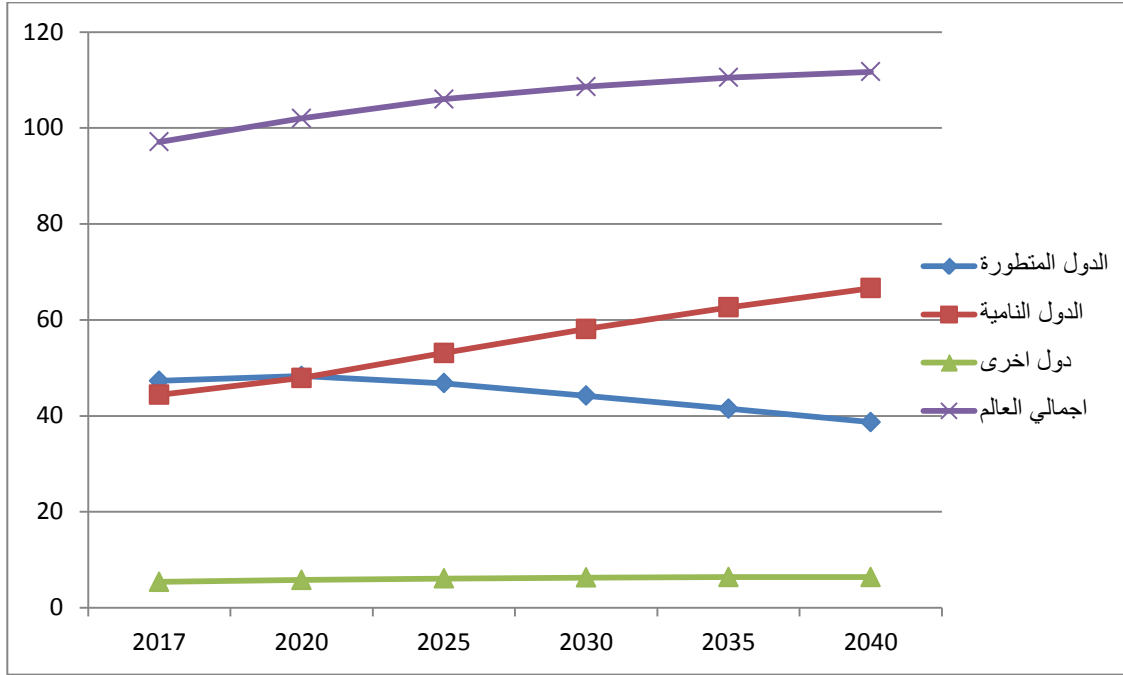
Source: world oil outlook , Opec, 2018, p 61.

من الجدول أعلاه نلاحظ توقع إرتفاع في الطلب العالمي على مصادر الطاقة من 273.7 مليون برميل يوميا سنة 2015 إلى 364.7 مليون ب/يوميا بحلول سنة 2040، إن الأهمية النسبية للطلب العالمي على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، تكمن في كونه المصدر الأساس للطاقة والذي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، للقطاعات الإقتصادية ، وما يلعبه من دور رائد في نمو الإقتصاد العالمي وتشير التوقعات أيضا إلى عامل الزيادة السكانية الذي يؤثر في الطلب العالمي الطاقوي، إذ تشير أن سكان العالم سيتزايد من 6.9 مليار نسمة سنة 2010 إلى 7.6 مليار نسمة سنة 2020، ثم إلى 8.3 مليار نسمة سنة 2030 ويصل إلى حدود ال 10

مليارات نسمة بحلول سنة 2040، مع العلم أن معظم الزيادة في الطلب على الطاقة ستكون لأغراض الإستهلاك النهائي كون أن الزيادة السكانية ستشهدها منطقة إفريقيا وآسيا وخاصة الهند.¹

الشكل رقم 1-5: توقعات الطلب على النفط حسب المناطق 2017-2040

الوحدة: 10^3 م برميل



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط 2018.

من المتوقع نمو الطلب على النفط من 86.3 مليون برميل يوميا إلى 101.3 مليون برميل يوميا ويتم حساب القيمة المطلقة في حوالي 19 مليون برميل في اليوم بين عامي 2015 و2040، وسيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في حصة "مصادر الطاقة المتجددة الأخرى" إلى أكثر من 6% في عام 2040، من أقل من 1.5 في المائة في عام 2015.

ومن المتوقع أيضا نمو قوي في الطلب على الطاقة النووية، بمعدل نمو يبلغ في المتوسط 2.1 في المائة. وهذا يعادل توسعاً يزيد قليلاً عن 9 ملايين برميل يوميا في الفترة المتوقعة، استناداً إلى توسع قوي في البلدان النامية ومدعوماً بالعودة المتوقعة للطاقة النووية في اليابان، ومن المتوقع أن يزداد استخدام الكتلة الأحيائية (بما في ذلك

¹ - توقعات النفط العالمية 2040، أوبك، 2018، ص116.

الوقود الحيوي الصلب والنفايات والغاز الحيوي والوقود الإحيائي السائل) بمقدار 8.5 مليون برميل يومياً بين عامي 2015 و2040.

ومن الأسباب الرئيسية لتوسيع نطاق استخدام الكتلة الاحيائية، تحسين إدارة النفايات في البلدان النامية، وتمشيا مع زيادة التحضر، فضلا عن دعم الدولة لعدة أنواع من أنواع الوقود القائم على الكتلة الأحيائية، مثل الوقود الأحيائي السائل والغاز الحيوي، ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الكهرمائية بحوالي 3.3 مليون برميل يوميا، معظمها في البلدان النامية، استنادا إلى موارد لم تستغل بعد.

يشهد النفط معدل نمو منخفض نسبياً بنسبة 0.6% في المتوسط بين عامي 2015 و2040. ومع ذلك، وبسبب قاعدة أولية كبيرة، من المتوقع أن يزداد الطلب على النفط بحوالي 15 مليون برميل في اليوم إلى ما يزيد قليلاً عن 101 مليون برميل في اليوم في عام 2040. وبالتالي، من المتوقع أن تنخفض حصة النفط في مزيج الطاقة من حوالي 31.5% في عام 2015 إلى أقل بقليل من 28% في عام 2040. ومن المتوقع أن يظل النفط الوقود الذي يمثل أكبر حصة في مزيج الطاقة في عام 2040، متقدماً على كل من الغاز والفحم.¹

المطلب الثالث: العرض النفطي ومحدداته وتوقعاته المستقبلية

أولاً: مفهوم العرض النفطي ومحدداته

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، و العرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.²

توجد العديد من العوامل و الأسباب و التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، ويعد العرض النفطي الطرف الاخر في معادلة سعر النفط حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة ، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الإنخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين عكسية. ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد

¹ - نفس المرجع السابق.

² - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد 1992، ص 311.

يضاف إليه جزء من الإحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث إختلال في الإمدادات، ومن العوامل المحددة له نجد:¹

1- الإحتياطات والطاقة الإنتاجية:

تعتبر الإحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترو.

4- المصادر البديلة للنفط و أسعارها:

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب و الأحداث السياسية:

كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1986، 2014.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة:

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:²

¹ - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

² - حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 64.

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):

تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999):

تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ت- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000):

تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوماً تجارياً متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / يوماً.

ثانياً: التوقعات المستقبلية للعرض العالمي من النفط 2040

تشهد السوق النفطية تطورات عديدة يصعب توقعها ولكن المعطيات الموجودة تكون إستناداً إلى الإحتياجات النفطية والاحتياجات المتوقعة.

بعد نموها القوي على المدى المتوسط، من المتوقع أن ينخفض إجمالي إنتاج النفط الخام من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى ما بعد عام 2023، مع ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة في أواخر عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض العرض من النفط الخام من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الفترة من 2023 إلى 2040 بمقدار 6.7 مليون برميل يومياً، ويعزى هذا الانخفاض تقريباً إلى انخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي. وتشمل المجالات الأخرى التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج النفط الخام في هذه الفترة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا والصين وآسيا الأخرى، وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن تشهد أوراسيا وأمريكا اللاتينية ارتفاعاً في إنتاج النفط الخام في هذه الفترة.¹

¹ - التوقعات العالمية للنفط أوبك، مرجع سابق، ص178.

جدول رقم 1-9: توقعات الامدادات النفطية (2017-2040).

الوحدة: مليون برميل/يوميا

2040	2035	2030	2025	2020	2019	2018	2017	المجموعات الدولية
29.0	30.5	32.1	32.6	30.2	29.1	27.6	25.7	منظمة التعاون الاقتصادي
49.3	46.0	42.5	39.5	39.3	39.0	38.8	38.9	دول الاوبك
62.6	64.6	66.3	66.7	63.1	61.8	59.6	57.5	خارج دول الاوبك
0.2	0.2	0.2	0.2	0.5	0.5	0.4-	0.8-	التغير في المخزون
111.9	110.7	108.8	106.2	102.4	100.8	98.4	96.4	اجمالي العالم

Source: word oil outlook , Opec, 2018, p 177.

من الجدول السابق فإن الإمدادات خارج منظمة اوبك يأتي في الغالب من منظمة التعاون والتنمية، حيث أن الزيادة في الامدادات مرده توقعات في الزيادة في إنتاج النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة وكندا، أما بالنسبة للدول النامية غير الاعضاء في منظمة الاوبك فالتوقعات تشير الى زيادة مساهمتها بشكل كبير في الامدادات النفطية خاصة أنها تضم دولاً مثل روسيا والصين.

وبالنظر إلى النمو القوي على المدى القصير إلى المتوسط، لا سيما في الولايات المتحدة، وبلدان أخرى مثل النرويج، التي من المتوقع أن يكون لها انتعاش مؤقت في الإنتاج، فإن هذا التأثير يعوض إلى حد ما اتجاه الانخفاض على المدى الطويل، وبالتالي إجمالي النفط الخام من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أما عن الفترة الإجمالية 2017-2040، يرتفع بشكل نسبي فقط، من 38.9 مليون ب/اليوم في عام 2017 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم في عام 2040.

ومن بين الدول البارزة هنا البرازيل التي من المتوقع ان تشهد نموا مستمرا في انتاج النفط الخام وارتفاعا بنسبة 1.4 مليون برميل في اليوم في الفترة 2017-2040، وكازاخستان، التي تشهد زيادة قدرها 1 مليون برميل في اليوم في نفس الإطار الزمني. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد الصين أكثر الانخفاض في أسعار النفط الخام وضوحاً، حيث تقلصت من 3.8 مليون برميل في اليوم في عام 2017 إلى 2.8 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2040. ومن المتوقع أن تشهد كل من كولومبيا وإندونيسيا انخفاضاً قدره 0.4 مليون برميل يومياً في هذه الفترة.¹

¹ - التقرير السنوي لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2018، ص 179.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر النفط المادة الطاقوية الأولى في العالم ومادة حيوية أساسية في القطاع الصناعي والتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود، الذي كان له الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فقد تكفي صدمة بتروولية واحدة لشل اقتصاديات العالم، ولقد كانت لأسعار النفط آثارا مزدوجة على كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة، وما نتج عنه من صراع بهدف السيطرة على السوق النفطية.

وبالتالي أصبحت الحاجة إلى النفط ضرورة لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاديات الدولية، كما يمكن أن يكون النفط عامل سلمي في عدد من المحاور أهمها إذا ما تم استخدام هذه المادة الأولية في غير محلها، كمثال استخدام عائداته في زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد أو استنزاف منابعه بالسرعة التي لا تمكن الأجيال القادمة من الاستفادة منه.

من ناحية أخرى، تلعب الحكومات دورًا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط من خلال جملة من الإجراءات والسياسات قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو تشريعية، التي من خلالها قد تساهم في تعميق الأزمة ومن ثم الزيادة من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد أو قد تساهم هذه السياسات في معالجة للأزمة ومن ثم حصر آثارها في مجال ضيق يمكن التحكم فيه.

الفصل الثاني:

دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة في الجزائر

- ❖ المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تحليل وضعية الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2019).
- ❖ المبحث الثالث: النفقات العامة وتطورها في الجزائر 2009-2019.
- ❖ المبحث الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة

تمهيد:

يعتبر قطاع النفط في الجزائر بمثابة العمود الفقري لهيكل الإقتصاد والمحرك الأساسي لكل الأنشطة الإقتصادية، ولعل من بين أركان الإقتصاد الجزائري الموازنة العامة للدولة، ويعتبر أي إختلال يمس هذا القطاع بمثابة إنذار لإختلال جميع القطاعات الأخرى وتهديد للإستدامة المالية للحكومة، ولعلّ من أوجه هيمنة قطاع النفط هو مساهمته في النسبة الكبيرة من الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى المساهمة في الميزان التجاري والمساهمة الفعالة في الموازنة العامة للدولة من خلال الجباية النفطية.

وساهم النفط منذ الاستقلال توفير الإيرادات اللازمة للموازنة العامة للدولة من أجل تغطية النفقات العامة والتنمية في الجزائر خاصة في الفترات التي عرف فيها النفط إرتفاعات معتبرة مثل أزمة 1973 التي عرفت فيها أسعار النفط قفزة نوعية مهدت لطفرات مالية لم تكن الجزائر قد شهدتها من قبل مما أدى إلى الرفع من النفقات العامة إذ أنّ الزيادة في النفقات العامة المتأتية من إرتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغائها بعد انخفاض أسعار النفط، وتراجع الإيرادات العامة جراء هذا الانخفاض.

وعرفت الموازنة العامة في الجزائر تطورات عديدة منذ إسترجاع السيادة الوطنية نسقا متصاعدا في الإيرادات والنفقات العامة كنتيجة للتزايد المستمر في الحاجيات الاقتصادية للدولة، وكذا طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر. ولعلّ من الأسباب الرئيسة في تنامي الموازنة العامة للدولة هو التطورات التي عرفها قطاع المحروقات وطنيا ودوليا وزيادة الحاجة للموارد الطاقوية والحاجة التمويلية لمختلف برامجها التنموية.

ومما سبق سوف نعالج في هذا الجزء جانبا مهماً ألا وهو التطورات التي عرفتها الموازنة العامة خلال فترة الدراسة من خلال المرور على الجانب النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر، وكذا إستعراض وضعية الإيرادات العامة وتحليل هيكلها، مع التطرق للنفقات العامة وإنعكاس التقلبات النفطية على مستوى أرصدة الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر

تعد القوانين والتشريعات المتعلقة بالموازنات اللبنة الأساسية والمرجع الأول في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما عرفت هذه القوانين والتشريعات تحولات عديدة حسب النظم والتوجهات الإقتصادية ومدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وبغية معالجة الموازنة العامة يجب التطرق أولاً إلى المفاهيم النظرية للموازنة العامة وكذا أهم القوانين التي تحكم الميزانية العامة في الجزائر والإصلاحات التي مسّت هذه التشريعات وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء.

المطلب الأول: الإطار النظري للموازنة العامة.

أولاً: نشأة فكرة الموازنة العامة.*

عرف الفكر المالي فكرة الميزانية بين إيرادات الدولة ونفقاتها منذ القدم، وارتبطت فكرة الميزانية وتطورت بوجود الدولة وتطور وظائفها، فكلمة ميزانية في اللغة العربية تدل على المقارنة بين شيئين وبيان التوازن، وفي اللغة الفرنسية هي budget وفي اللغة الإنجليزية BUDGET وهي مشتقة من كلمة BOUGETTE التي تعني الكيس الذي يضع فيه الخازن الأموال لينفق منها.¹

لقد تمت أول موازنة في التاريخ وضعها النبي يوسف عليه السلام في مصر، إذ وضع ميزانية إنتاج واستهلاك القمح في سنوات الرخاء والقحط، قال تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُونَهُ فِي

* يوجد مصطلحين الميزانية والموازنة، ويستخدم إصطلاحاً الموازنة العامة والميزانية العامة بشكل مترادف ويؤيدان نفس المعنى، وكلمة ميزانية هي كلمة محدثة، إستخدامها المحدثون في العصر الحديث وشاعت في لغة الحياة العامة، وميزانية الدولة هي سجل تعادل فيه موارد الدولة مصروفاتها أنظر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 8-9.

إلا أن هناك من يرى أن الموازنة تقديرات والميزانية هي النفقات والإيرادات الفعلية، فالموازنة تُقدّر تقديراً وتوضع في بداية السنة، وتُستخدم كأداة رقابية على العمل، وتعتمد على التخطيط لما سيتم إنفاقه في العام المقبل، بينما الميزانية تكون في نهاية العام لمعرفة ما حققت الموازنة من إيرادات للدولة، ومن ثمّ مقارنتها بالأهداف التي وُضعت في الموازنة، إذأ فهي سجل مُفصّل لما تم إنفاقه خلال العام الماضي. ولا تختلف كيفية التحضير للموازنة والميزانية بالنسبة للدولة عنها في الشركات، فالشركات تتبع الترتيب نفسه لكي تستطيع معرفة ما سوف تحتاجه من نفقات للعام المقبل، وما أنفقته فعلاً في العام السابق، ومن الجدير بالذكر أنّه في حال حدوث أي خلل في خطط الموازنة فإن ذلك ينعكس سلباً على الميزانية، ممّا يضطر الدولة إلى اللجوء إلى القروض لتغطية العجز الناجم عن هذا الخلل. أنظر على الموقع: الفرق بين الميزانية والموازنة / <https://mawdoo3.com/> وقد تناولت اغلب الدراسات مصطلح الموازنة على العامة بدلا من الميزانية العامة لإرتباط المصطلح الأخير بالعمليات التجارية.

¹ - محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والإشهار، ط1، الجزائر، 2017، ص 220.

سُنِّبِلِهٖ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ يوسف: (47-48) حيث أن زمن سيدنا يوسف عليه السلام عرف الكثير من الإضطرابات المتعلقة بالجانب الزراعي الذي كان أساس الحياة والنشاط الأساس، وهذا يُؤكده الكتاب حيث أكد القرآن الكريم على ضرورة توزيع الموارد وإستغلالها في رؤيا سيدنا يوسف عليه السلام، واستخدم القمح في الميزانية بين إنتاجه واستهلاكه لعدة سنوات بحيث يستخدم الفائض في الميزانيات في سنوات الرخاء لاستهلاكه في سنوات القحط.¹ ومن بين الدول الأوروبية تعد إنجلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة بمفهومها الحديث، ثم تلتها فرنسا، ورسخت مبادئ الدول التي وضعت الموازنة العامة على أسس علمية واضحة، وانتقلت هذه المبادئ من إنجلترا وفرنسا إلى الدول الأخرى.²

ويكمن ظهور الموازنة العامة إلى التطور الذي مس الجانبين السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث أن التطور السياسي وظهور مفهوم الدولة أدى إلى ضرورة وجود أطر وتشريعات وآليات لتسيير المال العام من أجل الحفاظ على المملكة أو الدولة أو الشكل الذي كان عليه هذا الكيان، ولعل من أهم المعالم التي أدت إلى ظهور الموازنات بشكلها الحديث هو التطور الذي مس الدول الأوروبية خاصة في فترة الثورة الصناعية.

وتعود نشأة فكرة الميزانية في مفهومها الحديث الى بريطانيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بصورة تدريجية وموازية لتطور حق الشعوب في السيادة والحرية. ثم طبقت بدءا من أوائل القرن التاسع عشر في فرنسا وبقية الدول الأوروبية، وأخذت تنتشر بعد ذلك في بلدان العالم المتمدن فقد كان " لوثيقة إعلان الحقوق"، التي أصدرها الملك شارل الثالث واتجاهات البرلمان البريطاني بضرورة معرفة أوجه استخدام المبالغ التي ستحصل من الجباية العامة لإقرار مشروعيتها أساسا لنشوء فكرة الميزانية كإجازة دورية تمنحها السلطة التشريعية إلى الحكومة بالجباية والإنفاق. ثم إنتشرت الفكرة إلى فرنسا التي طبقت مفهومها بعد الثورة الفرنسية وصدور الدستور في عامي 1791 و 1793، حيث أصبحت السلطة التشريعية تأذن بالجباية والإنفاق لمدة سنة مقبلة واحدة.³ وأن أول

¹ - محمد ساحل، نفس المرجع، ص 220.

² - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، المريح للنشر والاشهار، ط6، عمان، الأردن، 2016، ص 269.

* الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل وزن، تقول وازنت بين الشيئين موازنة ووزانا، ووازنه عادله وحاذاه، ووازن بين الشيئين، ساوى وعادل. أنظر: جمال الدين بن منظور، لسان العرب المحيط، دار الجليل ودار لسان العرب، المجلد 6، بيروت، 1988، ص 921.

³ - محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة في سورية - الواقع والافاق -، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول، 2000، ص 20.

ميزانية صدرت في مصر عام 1880م في عهد الخديوي اسماعيل وفي الاردن عام 1952م والكويت 1960م والبحرين 1970م.¹

ثانيا: مفهوم الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية إستغلال الموارد وعملية توزيعها، ومن المعلوم أنه ليس هناك دولة تملك قدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة تركز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، وبمعنى آخر الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام موارد، كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي، ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط التنموي، واستمرارا للتنمية الاقتصادية ذاتها، هذا بالإضافة إلى أنها عنصرا أساسيا في نظام الإدارة المالية، الذي يتميز بخصائص مهمة في نطاق الأداء المحاسبي والرقابة المالية، كما أن إعداد الموازنة يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات لأنه يتولى تخطيطها وتوزيعها، وبناء على ما تقدم أصبح إعداد الموازنة يحظى بهذا الإهتمام الكبير، وقد تطور مفهوم الموازنة العامة مع تطور مفهوم الدولة وتطور دورها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.²

لا يقتصر مفهوم الموازنة العامة على كونه أداة للحصول على الموارد من اجل إنفاقها بعد يتعداه إلى أكثر من ذلك لتصبح أداة للتدخل في الحياة الإقتصادية عن طريق توجيه عناصر الموازنة من خلال ما يعرف بالسياسة المالية سواء التوسعية أو الانكماشية، ونظرا للأهمية الكبيرة للمالية العامة من خلال إيرادات ونفقات الموازنة العامة فقد كان لمفهوم الميزانية مرونة كبيرة يأخذ بعين الاعتبار التوجه السياسي والاقتصادي للدولة، وقد تعددت التعاريف النظرية للميزانية العامة نذكر منها:

الميزانية العامة هي وثيقة هامة يصادق عليها البرلمان تهدف إلى محاولة تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، إلى جانب الإيرادات الكفيلة بتغطية هذه النفقات عن فترة مستقبلية تقدر عادة بسنة.³

¹ - حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 64، العراق، 2007، ص100.

² - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص269.

³ - محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2015، ص317.

الميزانية العامة هي بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة ومحددة من الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية المختصة.¹

وترى الأدبيات المالية أنه: "يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحوي كلمات وأرقاماً وتقترب نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة، أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة".²

تختلف الأبجديات حول المفهوم الدقيق للموازنة إلا أنها لا تختلف حول كونها بيانا تقديريا لسلوك السلطة التنفيذية فيما يخص الإيرادات والنفقات العامة وقد يعرفها البعض حسب الأهداف والسياسات للسلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الموازنة العامة في الجزائر

أولاً: خصائص الموازنة العامة في الجزائر

تتميز الموازنة العامة عن مختلف الميزانيات الأخرى، وانطلاقاً من مفهومها كأداة تخطيط تمثل السياسة العامة للحكومة فهي تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **الصفة التقديرية للموازنة العامة³**: حيث تعبر الموازنة العامة عن الإيرادات والنفقات التقديرية للسنة المقبلة وجميع الحسابات والموازنات الملحققة مثل مانصت عليه المادة الثالثة من القانون 90-21 على أنها وثيقة تقدر وترخص للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.⁴ غير أن الموازنة العامة تضبط بعد السنة المالية بصفة نهائية عبر ما يسمى قانون ضبط الميزانية وهو الشكل النهائي للميزانية ويعبر عن الإيرادات والنفقات الفعلية خلال السنة المالية.

1 - حمدي أحمد العناني، إقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق: دراسة اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص116.

2 - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص270.

3 - محمد الطاق، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص169.

4 - المادة 3 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990، ص12.

- صفة الإجازة: لا يمكن للموازنة العامة أن تنفذ ما لم يتم المصادقة عليها من طرف البرلمان أي السلطة التشريعية. والإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الميزانية وتنفذها والبرلمان هو الذي يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات المذكورة في الميزانية.¹
- خاصية السنوية: تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.²
- تدرج في ميزانية السنة المالية، الإيرادات المحصلة فعلا وكذا النفقات المقبولة دفعها بصفة نهائية من طرف محاسب عمومي خلال السنة المدنية المناسبة.³

ثانيا: أهداف الموازنة العامة في الجزائر

لا تعبر الموازنة العامة على الإيرادات والنفقات العامة في شكل قيم مالية بل تعبر أيضا عن مختلف التوجهات العامة للحكومة بحيث تجعلها أداة للتأثير على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ونجد أن من بين الأهداف التي تصبو إليها الموازنة العامة هي:

- ❖ **الأهداف الاقتصادية:** لم يعد الهدف من الموازنة العامة تحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات العامة بل تعداه إلى أن أصبحت أداة للمحافظة على التوازن الاقتصادي من خلال تدخل السياسة المالية عن طريق الموازنة العامة في توجيه الحياة الاقتصادية.
- ❖ **الأهداف المالية:** تعد الموازنة العامة المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة فهي وثيقة مالية تفصل وتعدد مصادر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والاعراض التي اعتمدت من أجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة.⁴

1 - محمد الطاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 170 .

* يتجلى لنا الفرق بين قانون المالية والموازنة العامة للدولة، حيث أن قانون المالية هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم التوقعات والتقدير التي تحدد خلال سنة مدنية بمجموع إيرادات وأعباء الدولة ويشمل الإجراءات الخاصة بتحصيل الإيرادات والنفقات وكذا ويشمل الأشكال الثلاث قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي وقانون ضبط الميزانية، أي أن الموازنة العامة تمثل جزءا من قانون المالية لكل سنة.

2 - المادة 6 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1984.

3 - المادة 7، نفس المرجع.

4 - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 329.

❖ **الأهداف الاجتماعية:** الموازنة العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجيهها ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل التي تنفذها الحكومة بواسطتها فالميزانية وجه إجتماعي وهي كالمصفاة التي يمكن أن تسهم في إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها في تحقيق ذلك.¹ ويظهر جليا هذا الهدف في الجزائر من خلال الاعتمادات المالية التي تخصصها الحكومة للتحويلات الاجتماعية في الجزائر من خلال عمليات التضامن الوطني.

❖ **الأهداف السياسية:** لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها، ويمكن القول أن الميزانية العامة للدولة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والحفاظة عليها من جهة أخرى كما تعني الميزانية أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.²

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للموازنة العامة في الجزائر

أولا: قانون المالية والموازنة العامة في الجزائر*

تختلف النظرة القانونية عن النظرة الإقتصادية فالرؤية القانونية للموازنة العامة تتمثل في المراحل القانونية والسلطة التي تصادق وتنفذ الموازنة العامة أي الحفاظ على الشكل القانوني. يرى البعض أن الميزانية العامة هي قانون من الناحية الشكلية وليس من الناحية الموضوعية ذلك أن الميزانية العامة يتم إقرارها بشكل قانوني وفق

¹ - محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 233.

* من أجل التمييز بين قانون المالية والموازنة العامة فإن قانون المالية هو الإطار القانوني الذي يضبط الميزانية العامة، أي أن الميزانية العامة هي جزء من قانون المالية والذي يشمل على مجموعة من الحسابات هي ميزانية الدولة، الميزانيات الملحقه والحسابات الخاصة للخزينة العمومية. أنظر : يحي ديدي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص2.

² - مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2005/2006، ص 137.

المراحل المتبعة في صدور القوانين، فبعد المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، تصدر في شكل قانون المالية من طرف رئيس الجمهورية.¹

حيث في الجزائر فقد تم إصدار القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يونيو 1984 المتعلق بقوانين المالية والذي يضبط قوانين المالية والإطار القانوني للموازنة العامة في الجزائر، حيث عرف الميزانية في مادته السادسة "تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها" أي أن الموازنة العامة في الجزائر يتم إقرارها سنويا وفقا لقانون المالية السنوي وتشمل الإيرادات والنفقات وفقا لترخيص وإقرار تشريعي، مصادقة المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وحسب المادة الثالثة من القانون رقم 84-17 فإن قانون المالية للسنة يقدر ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع الإيرادات والنفقات المالية الموجهة لتسيير المصالح العامة، يقدر ويرخص أيضا النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية ونفقات رأس المال.

ثانيا: أشكال قوانين المالية في الجزائر.

يكتسي قانون المالية في الجزائري طابعا قانونيا يعبر عن السياسة المالية للحكومة خلال السنة المالية بمصادقة وإشراف ورقابة البرلمان وحسب نص المادة الثانية من القانون 84-17 فإن قانون المالية يأخذ ثلاث أشكال:

❖ **قانون المالية السنوي:** يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية بمحمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية.² حيث أن القانون في هذه المرحلة يكتسي طابع التقديرات ويحدد الإيرادات المرخص لها سواء بالقيمة أو بالنوع، وكذا الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير والتجهيز.

❖ **قانون المالية التكميلي:** هو القانون الذي يتم من خلاله دون سواه إتمام قانون المالية للسنة أو تعديله خلال السنة الجارية، ويشمل هذا التعديل كل من الموارد المنصوص عنها في المادة 11 من القانون 84-17، وكذا النفقات العامة المنصوص عنها في المادة 23 من القانون السالف الذكر، ويعدل هذا التعديل ضروري كنتيجة لإحتمالية وقوع تغيرات على الإعتمادات المفتوحة في بداية السنة المالية ويتم المصادقة عليه من طرف البرلمان.

¹ - الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، ص 33.

² - المادة 3 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق.

❖ **قانون ضبط الميزانية:** يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة.¹ حيث يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتملة على الفائض أو العجز الناتج عن الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، وكذا النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة بالخرينة ونتائج تسيير عمليات الخزينة،² ويعد هذا القانون المرحلة النهائية لضبط الإيرادات والنفقات الفعلية في نهاية السنة المالية بعدما كانت مقدرة بداية السنة المالية.

¹ - المادة 5 نفس المرجع.

² - المادة 77 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تحليل وضعية الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2019)

عرفت الموازنة العامة في الجزائر تطورات كثيرة منذ الإستقلال، ولعل الإرتباط الوثيق للإقتصاد الجزائري بالنفط جعل من السلطة التنفيذية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بالرجوع إلى التطورات العامة في مجال الطاقة، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر من خلال المرور على أهم التطورات التي مست قطاع النفط وكذا وضعية وطبيعة الإيرادات العامة للجزائر.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2019)

عرفت أسعار النفط تطورات عديدة خلال فترة الدراسة ويمكن تقسيم التغيرات التي مست أسعار النفط إلى مرحلتين:

أولاً: التطورات السعريّة للنفط (2009-2014)

شهد عام 2009 توسعا للازمة المالية العالمية التي مست القطاع المالي، فقد إنتقلت بوادر الأزمة لتشمل الإقتصاد الحقيقي كنتيجة لتأثر هذا الأخير بالقطاع المالي والمصرفي والإرتباط الوثيق بين القطاع الانشطة الاقتصادية الحقيقية والانشطة المالية والمصرفية.

أما في المجال النفطي فقد شهد عام 2009 انخفاضا في المعدل السنوي لأسعار النفط لأول مرة منذ عام 2001 وبشكل معاكس لآليات عمل السوق التي تمثلت في انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى ذلك إلى مرور الاقتصادات العالمية بأسوء ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة للازمة المالية العالمية. وعلى الرغم من المنحى التصاعدي لأسعار النفط خلال عام 2009، فقد شهد المتوسط السنوي انخفاضا بنسبة 35.4 في المائة، حيث انخفض معدل سعر سلة خامات أوبك إلى 61 دولار/البرميل من 94.4 دولار/البرميل عام 2008.¹

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، ص ص 106-107.

الوحدة: دولار/البرميل

الجدول رقم 2-1: أسعار بعض النفوط العربية 2008-2009

نسبة الإنخفاض %	متوسط 2009	2009				متوسط 2008	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
35.5	60.9	74.8	68.00	59.1	41.7	94.4	العربي الخفيف السعودي
35.6	63.6	77.00	70.00	61.1	46.1	98.7	خام مريان الاماراتي
36.8	62.1	75.2	68.6	59.4	45.3	98.3	خليط الصحراء الجزائري
33.0	60.0	74.3	67.4	58.9	41.5	90.4	خام التصدير الكويتي
36.0	61.2	74.5	68.3	58.4	43.7	95.6	السدرة الليبي
32.9	60.3	73.7	67.4	58.6	41.5	89.8	البصرة العراقي
34.2	62.2	75.6	68.6	59.6	45.0	94.5	قطر البحري
36.6	58.8	72.7	65.7	55.6	41.2	92.7	خليط السويس المصري
34.6	61.7	75.3	68.6	59.0	43.9	94.3	عمان

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2009.

غير أنه ومع زيادة الطلب العالمي على الطاقة أجهت أسعار النفط إلى تسجيل أرقام قياسية ابتداء من سنة 2011 وبالتالي يمكن القول بأن عام 2011 قد شهد نوعا ما من الاستقرار النسبي في السوق البترولية العالمية.¹

كما شهد عام 2012 تباطؤ أكبر مما كان متوقعا في معدلات النمو الاقتصادي العالمي واستمرار تعثر التعافي الاقتصادي ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى مخاوف حيال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي ابتدأت في اليونان وامتدت لتشمل دولا أخرى في أوروبا والتي تعتبر امتدادا للأزمة المالية العالمية، وسجل المتوسط السنوي لسعر البترول الجزائري مستوى قياسي بلغ 109,5 مقارنة مع 2011 وقد استقرت المعدلات الشهرية لأسعار النفط لتترك حوالي 108 و118 دولار للبرميل.²

¹ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، الكويت، 2011، ص 31-32.

² - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، 2012، ص 37-38.

الجدول رقم 2-2: أسعار بعض النفوط العربية 2009-2014: الوحدة: دولار/البرميل

أنواع الخامات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة الإنخفاض (2014) %
العربي الخفيف السعودي	60.9	77.8	107.8	110.3	106.5	97.1	8.8-
خام مريان الاماراتي	63.6	79.9	109.8	111.8	108.3	99.3	8.3-
خليط الصحراء الجزائري	62.1	80.3	112.9	111.5	109.4	99.6	9.0-
خام التصدير الكويتي	60.0	76.3	105.6	109.0	105.1	95.2	9.4-
السدرة الليبي	61.2	79.1	111.9	111.9	108.6	98.4	9.4-
البصرة العراقي	60.3	76.7	106.2	108.0	103.7	94.4	9.0-
قطر البحري	62.2	78.2	106.5	109.3	105.4	96.3	8.6-
خليط السويس المصري	58.8	75.4	106.2	107.5	105.3	/	/
عمان	61.7	78.3	106.6	109.4	105.5	103.2	2.2-

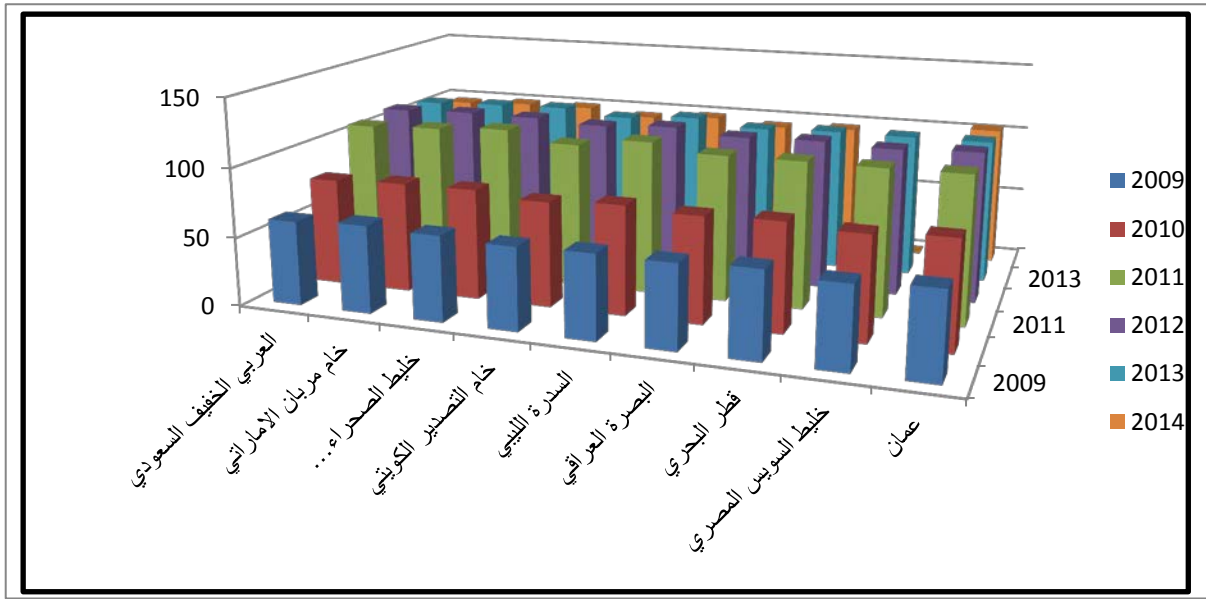
المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة.

تميزت التغيرات السعرية لمتوسطات أسعار النفط العربي بالإرتفاع في مجمل هذه المرحلة حيث إنتقلت من 60.9 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 77.8 د/البرميل سنة 2010 أي بإرتفاع أكثر من 17 دولار أمريكي لتواصل الإرتفاع في سنتي 2011 و2012 كنتيجة لزيادة الطلب العالمي وكذا نمو الإقتصاد العالمي.

شهد سوق النفط العالمية خلال عام 2013 استقرارا متزايدا انعكاسا لحالة التعافي العالمي، فقد شهدت أسعار النفط العالمية ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي إلى 105,9 دولار للبرميل.¹

¹ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013، ص 31.

الشكل رقم 2-1: تطور أسعار بعض النفط العربية 2009-2014 الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 2-2.

خلال عام 2014 انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010 وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96,2 دولار للبرميل خلال العام منخفضاً بحدود 9,7 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض بـ 9% بالمقارنة مع 2013. وشهد النصف الأول من العام 2014 تقلبات سعرية محدودة لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية ما بين 104,2 و 107,9 دولار للبرميل بالمقارنة مع النصف الثاني من العام التي شهدت انخفاضا حادا في الأسعار.¹

الجدول رقم 2-3: تطور سعر النفط الجزائري (2000-2014): الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2000	2002	2004	2008	2009
سعر البرميل	28,8	24,8	38,4	98.9	62.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل	80.4	112.9	111.7	109.4	99.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة، أعداد مختلفة.

يتأثر النفط الجزائري كغيره من الخامات النفطية بالتغيرات السعرية في مجال الطاقة، فقد شهد سعر البرميل تطورا ملحوظا خلال الفترة بين سنة 2000 وسنة 2008 حيث إنتقل من 28.8 دولار للبرميل إلى 98.9

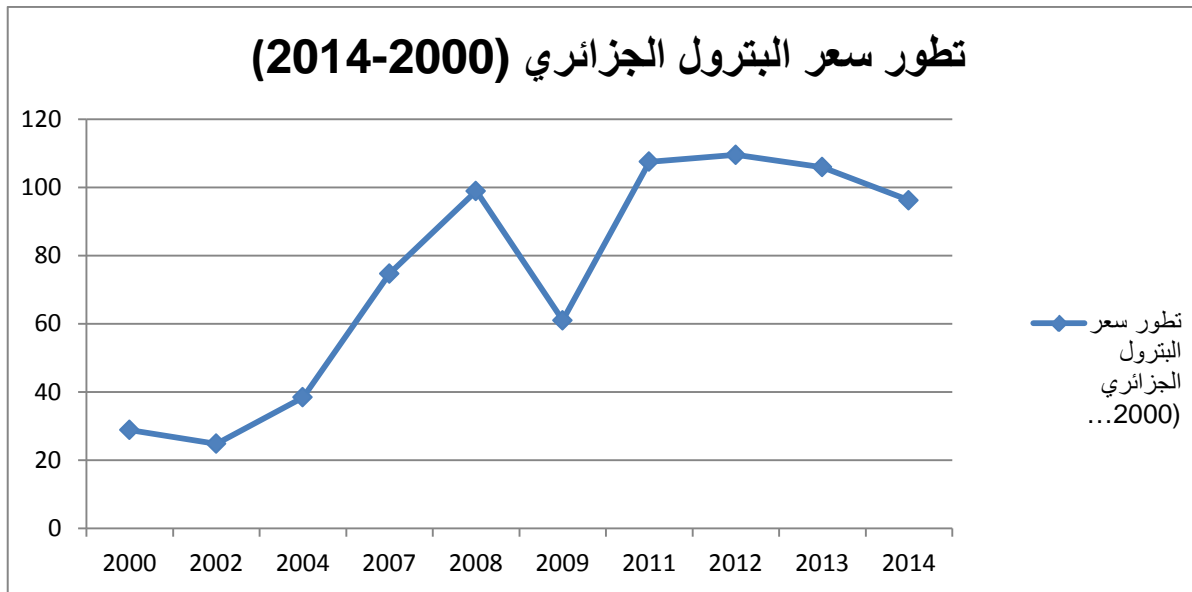
¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، 2011، نفس المرجع ص 44.

دولار للبرميل بعد ان عرفت اسعار المحروقات ففزة نوعية في هذه الفترة كنتيجة لنمو الاقتصاد العالمي من جهة والاحداث الجيوسياسية التي عرفت بعض مناطق العالم مثل الشرق الاوسط من جهة أخرى.

عرفت اسعار النفط مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط "، وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008.¹

الشكل رقم 2-2: تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 2-3.

¹ Abdelatif benachanou , la fabrication de l'algerie, alpha design, alger, 2009, p119.

ثانيا: التطورات السعرية للنفط (2015-2019)

إتسمت الفترة الأولى بالارتفاعات الكبيرة لأسعار النفط من خلال القفزة النوعية التي عرفتها السوق الدولية للطاقة، ولعل الهزات التي عرفها القطاع النفطي نهاية 2014 بيّنت التغيرات والتحويلات الجديدة في الأسواق العالمية.

إنخفضت أسعار النفط العالمية خلال 2015 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2005 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و 62.2 دولار/البرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار/البرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار / البرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5 في المائة مقارنة بالأسعار المسجلة خلال عام 2014. شهد النصف الأول من عام 2015 تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك حاجز 60 دولار/البرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد بنهايته عودة تراجع الأسعار إلى مادون حاجز 40 دولار/برميل.¹

ويعزو المحللون أسباب انخفاض النفط إلى:²

- وفرة الإمدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك بلغت 2.6 مليون برميل/يوم خلال عامي 2014 و 2015.
- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث إتخذت حكومة الصين خلال السنوات الاخيرة توجهها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين الى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير وهو ما القى بظلاله على افاق المستقبلية للطلب على النفط.
- توجه كبرى منتجي النفط إلى سياسة الحفاظ على حجم انتاجها للحفاظ على لضمان السوقية بدلا من خفض الانتاج الذي قد يؤدي إلى دفع الاسعار نحو الارتفاع.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار النفط نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين.
- المضاربات خاصة منذ النصف الثاني من 2014 في ظل العوامل الجيوسياسية.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 154.

² - نفس المرجع، ص 155.

أما في ما يخص التغيرات السعرية لسنة 2016 فقد عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا وسجل أدنى مستويات له منذ عام 2005، حيث بلغ المستوى السنوي لسلة خامات أوبك 40.7 دولار/البرميل مشكلا بذلك إنخفاضا بحدود 8.8 دولار/ للبرميل أي مايعادل نسبة إنخفاض 17.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2015.¹ أما سنة 2017 فقد بدأت أسواق النفط العالمية في الإتجاه نحو إستعادة التوازن، منهيمة فترة طويلة وغير مسبوقة من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة، يأتي ذلك تزامنا مع بدئ سريان إتفاق خفض الانتاج الذي توصلت اليه دول منظمة الأوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، وقد وصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2017 إلى 52.5 دولار/البرميل.²

الجدول رقم 2-4: تطور سعر النفط الجزائري 2019: الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان
سعر البرميل	59.3	64.30	66.38	71.15	71.2	64.83

المصدر: OPEC BULLETIN MAI JUIN 2019

في ما يخص النفط الجزائري فلم يكن في منأى من التغيرات العالمية فقد أثرت الازمة النفطية نهاية 2014 في أسعار النفط لتتهاوى إلى ما دون 50 دولار /برميل لتعود إلى الانتعاش مع نهاية سنة 2018 إلى أكثر من 71 دولار/برميل.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 99.

² - نفس المرجع، ص 87.

*- أسعار خاصة بشهر يناير 2019.

الجدول رقم 2-5: أسعار بعض النفط العربية 2015-2019: الوحدة: دولار/البرميل

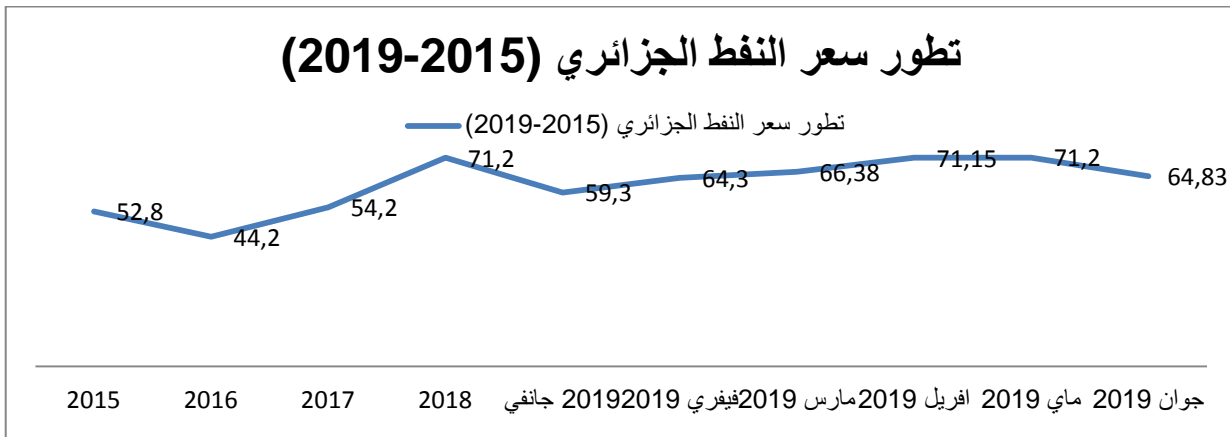
أنواع الخامات	2015	2016	2017	2018	*2019
العربي الخفيف السعودي	49.9	40.9	52.7	70.3	70.78
خام مريان الاماراتي	53.9	44.8	54.9	71.9	69.7
خليط الصحراء الجزائري	52.8	44.2	54.2	71.2	71.2
خام التصدير الكويتي	47.8	39.2	51.7	60.9	70.07
السدرة الليبي	51.4	42.6	52.9	69.5	70.25
البصرة العراقي	47.9	39.4	51.9	68.4	69.77
قطر البحري	50.7	41.4	52.9	69.2	/
عمان	56.5	40.1	51.3	69.5	70.04

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة، أعداد مختلفة. النشرة الشهرية لمنظمة الأوبك 2019.

أما سنة 2018 فقد عرفت تحسنا ملحوظا في أسعار النفط حيث بلغ متوسط أسعار سلة خامات الأوبك 69.8 دولار/ للبرميل بارتفاع لاكثر من 17 دولار لتعود الأسعار لتتخفص بداية من سنة 2019. غير أن الأسعار بدأت في التحسن خلال الأشهر الاخيرة.

الشكل رقم 2-3: تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2015-2019).

الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدولين 4 و 5 .

المطلب الثاني: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.

تعتبر الإيرادات العامة للدولة العنصر الأساسي في الموازنة العامة للدولة، حيث هي المصدر التمويلي الذي من خلاله يتم تغطية مختلف النفقات العامة والمهام الموكلة للدولة من الأمن والدفاع والتعليم وتوجيه النشاط الاقتصادي، ولقد اختلفت المفاهيم حول الإيراد العام حسب التطور النظري للحقب والأنظمة الاقتصادية، فالفكرون والاقتصاديون التقليديون كانوا يرون ان الدولة لها مهام الدولة الحارسة وأن إيراداتها محدودة وتقتصر على ما هو ضروري من أجل تغطية نفقات محددة بذاتها، ولكن مع تطور الأنظمة الاقتصادية وتوسع المجال الاقتصادي أصبح من الضروري تدخل وتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وبدأ التنظير منذ ذلك الوقت للكيفيات والسبل التي تمكن الدولة من ضمان الاستقرار الاقتصادي.

وفي الجزائر كانت طبيعة النظام الاقتصادي منذ الاستقلال متمثلة في التدخل الكامل للدولة في المجال الاقتصادي وقد كانت الإيرادات في بدايتها متمثلة في الربوع النفطية وكذا مداخيل أملاك الدولة وجزء من الجباية العادية المتمثلة في الضرائب، ومنذ صدور القانون 17/84 تم تحديد مجمل الإيرادات العامة للدولة وكذا القانون الذي يحدد مجمل هذه الإيرادات.

أولاً: مصادر الإيرادات العامة في الجزائر

تتكون الإيرادات العامة للدولة في الجزائر من عدة مصادر تم تحديدها في القانون 17/84 المادة 11 حيث تتضمن الموارد العامة للدولة من ماييلي:

أ- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات: تعبر عن مجمل الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم المفروضة حسب القوانين الجبائية وماينجر عنها من غرامات كغرامات التأخير وغرامات السير وغيرها.

ب- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي مجمل المداخيل المتأتية من الأملاك التي تؤولها الدولة من منقولات وعقارات عند التنازل أو عند الإستتجار من قبل الغير

ت- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى: وهي عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها الدولة أو الهيئات العمومية لقاء تقديمها لخدمات وليس لها طابع جبائي.

ث- الاموال المخصصة للمساهمات والهبات: وهي عن الاموال التي تتحصل عليها الدولة من مساهمات خاصة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين كمساهمة منهم أو هبة للدولة في الموازنة العامة.

ج- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها: وهي عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها الدولة من استرجاع رؤوس الأموال والقروض التي ساهمت بها في مؤسسات عامة أو خاصة وما ينجر عنها من تسبيقات وفوائد.

ح- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها: وهي الحواصل المالية الأخرى غير الموجودة في العناصر السابقة ونجد منها الأموال المحولة من طرف الهيئات العمومية والفوائض المالية لها.

خ- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا: وهي عبارة عن مداخيل أموال المساهمات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العام، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع.

ثانيا: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الموارد السابقة الذكر مجمل الإيرادات التي يسمح المشرع الجزائري بتحصيلها وتمثل الموارد العامة للدولة أما من الناحية العملية أو ما يسمى التبويب الفعلي للإيرادات ومجمل الموارد فيمكن تقسيمها إلى إيرادات إجبارية وإيرادات إختيارية.¹

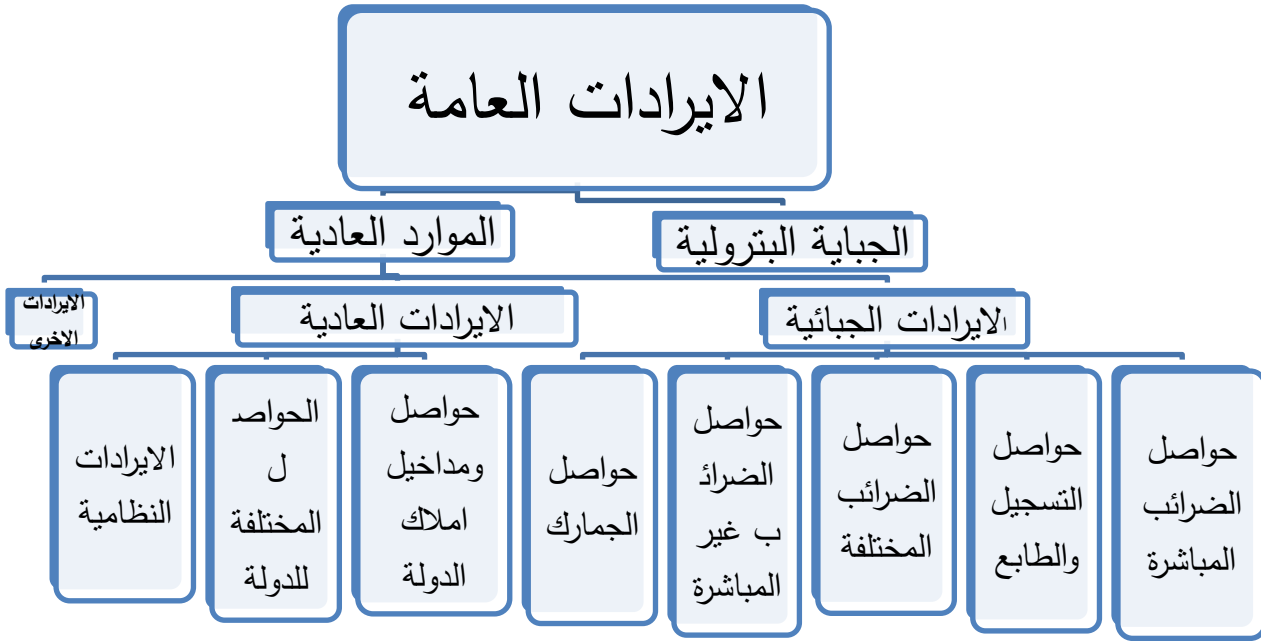
أ- الإيرادات الإجبارية: تشمل مجمل الإيرادات الجبائية بما فيها الجباية البترولية وكذا صناديق المساهمة ومجمل الغرامات، أي أن طبيعتها تستوجب التحصيل بصفة جبرية ويتم تنفيذها على هذا الأساس.

ب- الإيرادات الإختيارية: ويشمل باقي الإيرادات ذات الصفة الإختيارية ولا تحمل صفة الجبر كمداخيل املاك الدولة والهدايا والهبات.

أما التقسيم العملي في الموازنة فتقسم الإيرادات العامة على الشكل التالي:

¹ - محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الشكل رقم 2-4: تقسيم الإيرادات العامة للدولة في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية الجزائرية.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

تتم الدولة بإختيار الموارد المالية لتمويل الموازنة العامة من بين أكثر الموارد مردودية وأقلها تأثيراً على الأفراد والمؤسسات كالسياسة الجبائية التي تنتهجها من أجل الرفع من التحصيل الجبائي، ولكي تكون هناك موارد كبيرة للدولة كان لزاماً عليها أن تنتهج سياسة التنوع في الموارد المالية وعدم الإعتماد بصفة كلية على الريع النفطي من خلال الجبائية على النشاطات البترولية لذا تم إنشاء قوانين جبائية والقوانين المتعلقة بالموارد المتأتية عن أملاك الدولة ضمن القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

وتشمل الإيرادات العامة عدة أنواع منها الجبائية الضريبية والنفطية وغيرها ضمن ما يسمى بالسياسة الضريبية المنتهجة من طرف الدولة.¹

¹ - تعبر السياسة الضريبية عن " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. " أنظر: قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية و تقيمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 23.

أولاً: مكونات الجباية البترولية في الجزائر

عرفت الجباية البترولية في الجزائر عدة تطورات منذ أن إستقلت الجزائر عام 1962 حيث كان رهينة للتقلبات السعرية في الاسواق العالمية، بداية بالأزمة المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي وصولا إلى أزمة 2014 مرورا بعدة تطورات، وتعرف الجباية البترولية بأنها مختلف الضرائب والرسوم والأتوات المفروضة على العمليات الخاصة بالنفط في كل مراحل إنطلاقا من عمليات الاستكشاف وصولا إلى الانتاج والاستكشاف.

مرت التشريعات القانونية الخاصة بقطاع المحروقات بعدة مراحل ومحطات إنطلاقا من التشريعات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ثم القانون رقم 86/14 الذي تزامن مع الأزمة الإقتصادية، ثم القانون رقم 91/21 المعدل له، مرورا ايضا بالقانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات والذي أثار جدلا كبيرا على الساحة الوطنية، وصولا إلى القانون رقم 01/13 المعدل للقانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات، وقد تميزت أغلب هذه القوانين بتماشيتها مع التطورات الوطنية والدولية في مجال المحروقات وإنشاء مايسمى بالوكالة الوطنية لتأمين المحروقات " ألفت"، وقد تم تحديد في هذه القوانين أنواع الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع النفطي والتي تمثل الجباية النفطية ويمكن أن نذكر بعض الضرائب والرسوم المتعلقة بالنفط فيما يلي:¹

- **الرسم المساحي:** هو عبارة عن رسم يتم فرضه في مرحلة الإستكشاف ومرحلة الاستغلال يحسب على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ إستحقاق كل دفع ويحدد مبلغ الرسم المساحي على بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع (كلم²)، وفق الجدول التالي:

¹ - المادة 83 من القانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2013.

الوحدة: دج/كلم²

الجدول رقم 2-6: تحديد الرسم المساحي في الجزائر

مرحلة الإستغلال	مرحلة الإستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة البحث			السنوات المناطق
		7 و 6	5 و 4	1 إلى 3 مدرج	
16.000	400.000	8.000	6.000	4.000	المنطقة أ
24.000	560.000	12.000	8.000	4.800	المنطقة ب
28.000	720.000	14.000	10.000	6.000	المنطقة ج
32.000	800.000	16.000	12.000	8.000	المنطقة د

المصدر: المادة 84 من القانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2013.

- الإتاوة: وهي عبارة عن مبالغ نقدية مفروضة على الكميات المستخرجة من المحروقات أي أن هذه الإتاوة تفرض في مرحلة الاستغلال أو الاستخراج وتحدد وفقا للجدول الآتي:

الوحدة: %

الجدول رقم 2-7: تحديد الإتاوة على الكميات النفطية المستخرجة

د	ج	ب	أ	المنطقة
12.5	11	8	5,5	00 إلى 20.000 ب.م.ب/يوميا
20	16	13	10,5	20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوميا
23	20	18	15,5	50.001 إلى 100.000 ب.م.ب/يوميا
20	17	14.5	12	أكثر من 100.000 ب.م.ب/يوميا

المصدر: المادة 85 من القانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2013. ب.م.ب: برميل معادل للبترو

إن هذه الاتاوة يتم تحديدها حسب الحجم بالمعدلات المذكورة يتم حساب المبالغ على اساس الكميات المستخرجة ويتم قياسها باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي المحسوب.¹

- **الرسم على الدخل البترولي:** هو عبارة عن رسم شهري يتم تسديده من طرف المتعامل يتم حسابه على اساس قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات أي أن هذا الرسم يكون في مرحلة الإنتاج، وتكون طريقة الحساب حسب المادة 87 من القانون 01/13 المتعلق بالمحروقات.

- **ضريبة تكميلية على الناتج:** وهي عبارة عن ضريبة يخضع لها المتعامل الذي يكون طرفا في العقد حسب نفس النسب المفروضة في الضريبة على أرباح الشركات.²

- **رسم حرق الغاز:** هو عبارة عن رسم غير قابل للحسم يقدر ب 8000 دج لكل م³ مقابل رخصة حرق الغاز المنصوص عليها في المادة 52 من القانون 01/13.

تعد الضرائب والرسوم السالفة الذكر أهم مكونات الجباية البترولية، بالإضافة إلى بعض الرسوم والضرائب ضمن القانون الخاص بالمحروقات وكذا القوانين المتعلقة النظام الجبائي الجزائري.

ثانيا: تطور الجباية البترولية في الجزائر

عرفت الجباية البترولية تطورات عديدة حسب تقلبات الأسعار خلال فترة الدراسة، وقد كانت للجباية البترولية مساهمة كبيرة منذ الإستقلال في تدعيم الموارد المالية للدولة مما جعل الموازنة العامة رهينة للتقلبات في الأسعار غير أن بعض التدابير التي إتخذتها الدولة للتقليل من تأثير هذه التقلبات على الايرادات العامة كان لها الاثر الايجابي نوعا ما في إستقرار الموازنة العامة منها تحديد السعر المرجعي للنفط، وبيين الجدول الآتي التطورات في الجباية النفطية .

الجدول رقم 2-8: تطور الجباية البترولية المحصلة في الجزائر 2009-2018 الوحدة: مليار دج.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المبالغ	2327.67	2820.01	3829.72	4054.34	3678.13
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المبالغ	3388.05	2275.13	1781.10	2126.987	2787.10

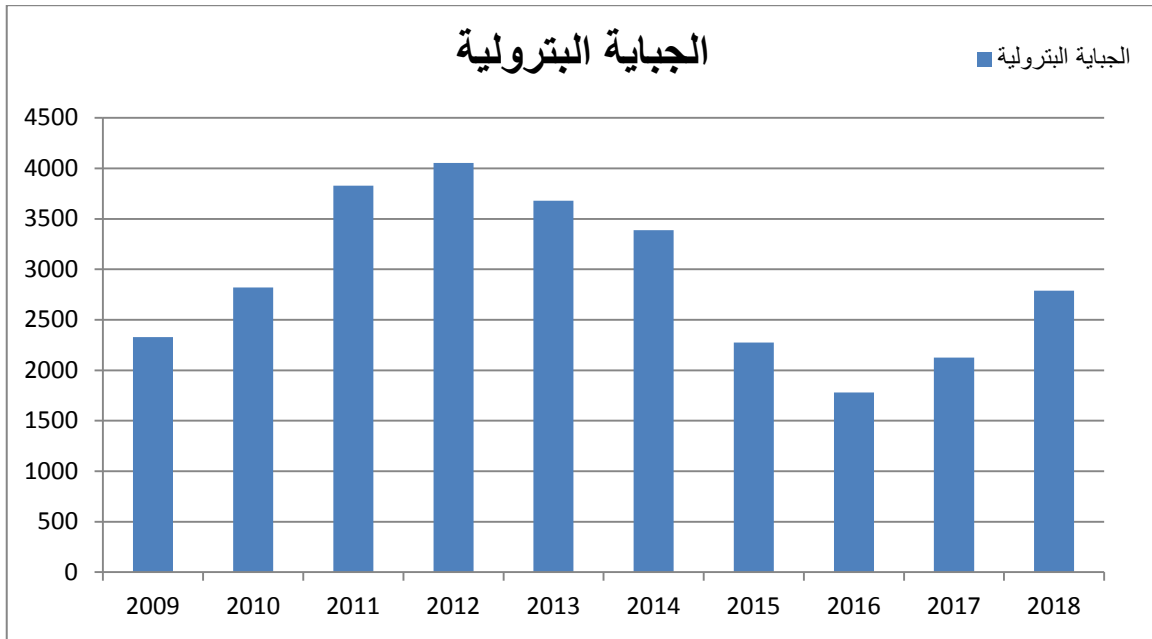
المصدر: المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

¹ - المواد 26، 85، 91، 92 من القانون 01/13 المتعلق بالمحروقات، مرجع سبق ذكره.

² - المادة 88 من القانون 01/13 المتعلق بالمحروقات، مرجع سبق ذكره.

من الجدول السابق يتبين لنا التطورات التي حدثت للجباية البترولية في الجزائر حيث قدرت مع نهاية عام 2009 ب 2327.67 مليار دج كنتيجة لإرتفاع الاسعار في سنة 2008 حيث بلغ سعر البرميل 98 دولار رغم الظروف الدولية المواقبة للأزمة العالمية وما إنجر عنها من تراجع للنمو الاقتصادي العالمي، ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي عرفت الجباية النفطية إرتفاعا قدر ب 2820.01 مليار دج أي بارتفاع بمقدار 490 مليار دج بنسبة أكثر من 21%، كنتيجة للزيادة في الأسعار الدولية للنفط حيث ارتفعت من 80 دولار/البرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار/البرميل سنة 2011، واستمرت الارتفاع في الجباية كنتيجة لذلك حيث بلغت سنة 2011 و 2012 حوالي 3829.72 و 4054.34 مليار دج على التوالي مع استقرار سعر البترول في حدود عتبة 100 دولار للبرميل وعرفت انخفاضا تدريجيا خلال سنة 2013 بمبلغ 3678 مليار دج أي انخفاض بنسبة 9.2% مقارنة بسنة 2012، ثم إنتقلها إلى 3388.05 مليار دج سنة 2014.

الشكل رقم 2-5: تطور الجباية البترولية المحصلة (2009-2018). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 2-8 .

مع بداية 2015 عرفت اسعار النفط إنخفاضا حادا حيث بلغ سعر النفط حوالي 50 دولار/ للبرميل وانخفضت معه الجباية البترولية إلى 2275.13 مليار دج أي بانخفاض قدره 1112 مليار دج بنسبة 32.80%. وهو أكبر انخفاض منذ سنة 2005 متاثرة بالازمة العالمية التي مست القطاع النفطي مع نهاية 2014، ويستمر الانخفاض خلال سنة 2016 الى حوالي 1781.10 مليار دج ثم تحسنها تدريجيا سنة

2017 ببلوغها 2126 مليار دج، وكذا انتقلها الى 2787 مليار دج سنة 2017 مع تحسن الاسعار الدولية وزيادة نمو الاقتصاد العالمي والطلب على المحروقات.

ساهمت الجباية النفطية بشكل كبير في تطور الناتج الداخلي الخام، حيث كان قطاع المحروقات من أهم القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي الخام.

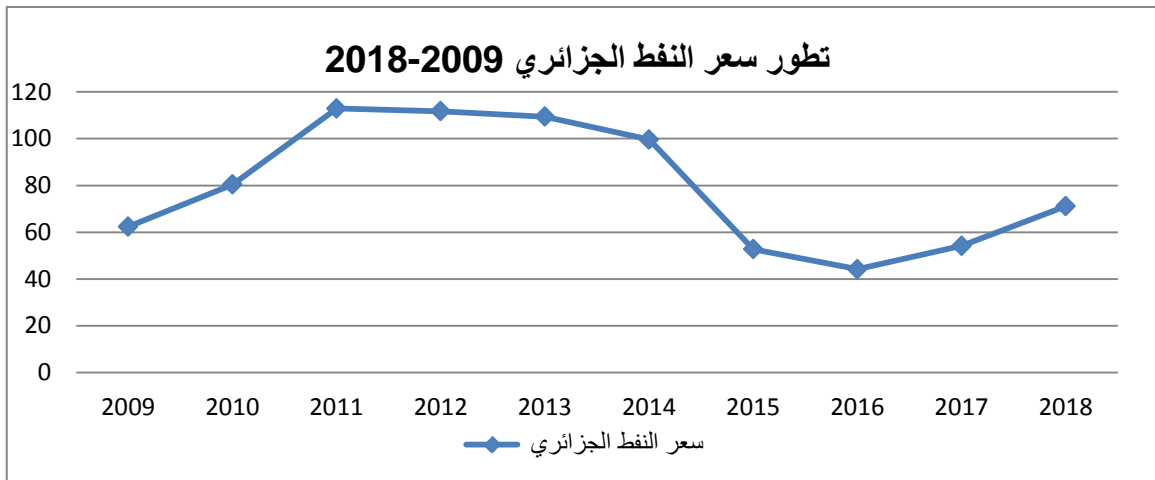
الجدول رقم 2-9: مساهمة الجباية النفطية في الناتج الداخلي 2009-2018 الوحدة: مليار دج.

السنوات	2009	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج دخ	9968	14589	16647.9	17228.6	16712.7	17525.1	18594.1	20354.9
الجباية النفطية	2327.6	3829.7	3678.1	3388.0	2275.1	1781.1	2126.9	2787.1
النسبة%	23.35	26.25	22.09	19.66	13.61	10.16	11.43	13.69

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية على الرابط: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

إن درجة مساهمة الجباية النفطية في الناتج الداخلي الخام بدأت في التناقص منذ عام 2009 نظرا للإضطرابات التي عرفتتها الأسواق العالمية من جهة ونمو بعض القطاعات الإقتصادية من جهة أخرى بدأت تأخذ مكانتها في الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 2-6: تطور سعر النفط الجزائري (2009-2018). الوحدة: دولار/ للبرميل



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة، أعداد مختلفة.

يتبين لنا مما سبق أن أسعار النفط لها علاقة طردية مع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر حيث أنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ في الساحة العالمية للمحروقات، وتعتبر المبالغ المحددة ضمن الجباية النفطية كل المداخيل المترتبة على مختلف الضرائب والرسوم الأتاوات الخاصة بقطاع المحروقات ويتم خصم المبالغ المحولة لتمويل الميزانية العامة على أساس السعر المرجعي المحدد والباقي لصندوق ضبط الموارد.

ثالثاً: تحليل طبيعة وتطور الموارد العادية للموازنة العامة للدولة

من خلال تحليلنا لهيكل الإيرادات العامة للدولة نرى أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية الضريبية في تمويل الموازنة سواء الجباية العادية أو الجباية النفطية، وبدأت تأخذ الموارد العادية مكانة متقدمة خاصة في السنوات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات ضريبية ونمو اقتصادي محلي ويمكن معرفة التطورات التي حصلت للموارد العادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-10: تطور الموارد العادية المحصلة في الجزائر 2009-2018 الوحدة: مليار دج .

السنوات	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية	الإيرادات النظامية	الإيرادات الاستثنائية	المجموع
2009	1146.612	67.580	0.056	134.114	1348.362
2010	1297.944	64.390	0.083	210.527	1572.944
2011	1527.093	78.910	0.02	354.387	1960.410
2012	1908.576	77.876	0.061	298.477	2284.990
2013	2031.019	83.700	0.021	164.675	2279.415
2014	2091.456	75.984	0.122	182.456	2350.018
2015	2354.648	247.481	0.061	227.412	2829.602
2016	2482.208	177.221	0.033	669.569	3329.031
2017	2630.003	270.830	0.035	102.030	3920.898
2018	2648.500	176.266	0.045	1139.454	3964.265

المصدر: المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية على الرابط:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

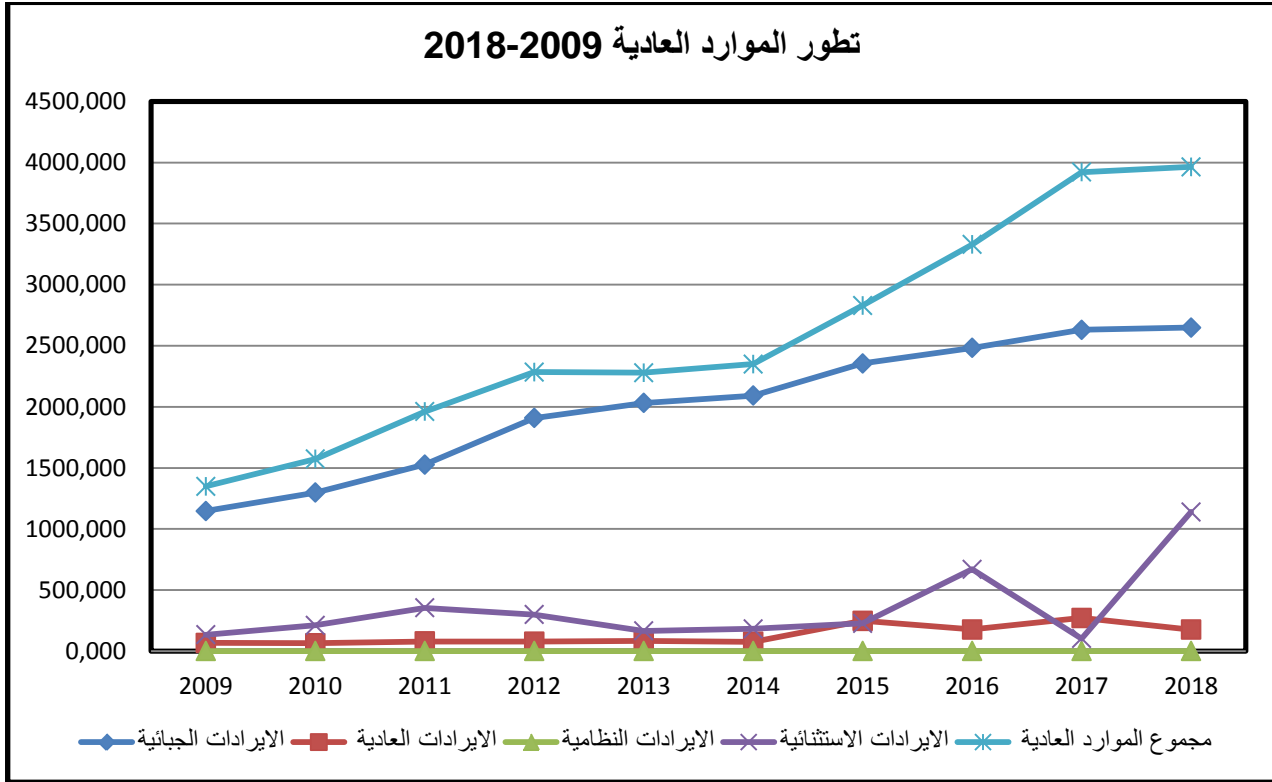
من خلال الجدول السابق يتبين لنا التطور الذي عرفته الموارد العادية ضمن الموازنة العامة حيث أن الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة على القطاعات الاقتصادية خارج إطار المحروقات عرفت تزيادا مستمرا خلال مرحلة الدراسة، حيث سجلت سنة 2009 أكثر من 1146 مليار دج ثم إرتفع المبلغ سنة 2010 ليصل إلى 1297 مليار دج أي بإرتفاع بنسبة 13.20% مقارنة بسنة 2009، واستمر الارتفاع حيث بلغت سنة 2011 مبلغ 1527 مليار دج أي بزيادة 17.65% مقارنة بسنة 2010، وانتقلت سنة 2015 إلى 2354 مليار دج بزيادة قدرها 263 مليار دج مقارنة بسنة 2014 ونسبة قدرها 12.58%، واستمر الارتفاع في السنوات 2016-2017 لتبلغ 2482 مليار دج و2630 مليار دج على التوالي.

أما فيما يخص الإيرادات العادية المتمثلة في الإيرادات وحواصل أملاك الدولة، وكذا الحواصل المختلفة للدولة والإيرادات النظامية فقد عرفت تطورات مختلفة فقد سجلت في عام 2009 مبلغ 67.8 مليار دج ثم انخفضت إلى 64 مليار دج عام 2010 لتنتقل مرة أخرى للارتفاع في سنة 2011 بمبلغ 78.91 مليار دج غير أن أكبر حصيلة تم تسجيلها في سنة 2015 حيث إرتفعت إلى 247.48 مليار دج بنسبة قدرها 260% مقارنة بسنة 2009 وهذا لارتفاع الحساب المخصص للحواصل والإيرادات المختلفة 201007 الذي عرف تطورا كبيرا كنتيجة لتطبيق احكام المادة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والتي نصت على ضرورة إرجاع الفوائض المالية المتعلقة بالاعانات الممنوحة للإدارات والمؤسسات ذات الطابع الإداري والتي لم يتم استعمالها في اجل اقصاه وكذا بعض الاحكام المتعلقة بإيرادات أخرى، وسجلت أكبر قيمة للإيرادات العادية سنة 2017 بمبلغ 270.83 مليار دج لتتخفف سنة 2018 إلى 176.26 مليار دج.

كما شهدت الإيرادات الاستثنائية تزيادا ملحوظا خلال فترة الدراسة لكن لطبيعة هذه الإيرادات فإنه لا يمكن تقديرها وتخضع لظروف استثنائية وتختلف من سنة لأخرى، لذا شهدت تقلبات في تحصيلها حيث سجلت في سنة 2009 ما قيمته 134 مليار دج لترتفع إلى 354 مليار دج سنة 2011 ثم إنخفضت سنة 2014 إلى 182.45 مليار دج لتنتقل في سنة 2016 إلى 669.56 مليار دج أي إرتفاع بنسبة 194% لتعود للانخفاض في سنة 2017 إلى 102.3 مليار دج بإنخفاض قدره 84% وقد سجلت أعلى معدل لها خلال سنة 2018 بمبلغ 1139.45 مليار دج، كما أن طبيعة هذه الإيرادات غير مستقرة نسبيا وصعبة التقدير.

وعموما فإن الموارد العادية عرفت إرتفاعا سنويا خلال فترة الدراسة حيث مثلت الإيرادات الجبائية العادية الجزء الكبير منها فقد ساهمت ب 66.80% لسنة 2018، حيث تعتبر الهيكل الأساس في الموارد العادية وقدرت نسبة التطور بين سنتي 2009 و 2018 بمعدل 194% وهذا يعكس مدى النمو في الإيرادات الجبائية كنتيجة للنمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه المرحلة.

الشكل رقم 2-7: تطور الموارد العادية المحصلة (2009-2018). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-9.

يتبين لنا أن أكبر مكون للموارد العادية ضمن الميزانية في الجزائر الإيرادات الجبائية وتمثل الجزء الأكبر منها بنسبة 66.80% بالنسبة لسنة 2018 وتتراوح في حدود هذه النسبة للسنوات الأخرى مما يبين المكون الرئيس للإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: النفقات العامة وتطورها في الجزائر 2009-2019

تعتبر النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل التأثير في الحياة الإقتصادية، وتشكل النفقات العامة الجزء الأساسي من الموازنة العامة حيث على أساسها يتم إعداد البرامج والمخططات وتقدير المبالغ المخصصة من جانب الإيرادات العامة وقد كانت الجزائر منذ الإستقلال تقوم بدور المتدخل والمتحكم في المجال الإقتصادي رغم المراحل التي مرت بها من الانتقال من النظام الاشتراكي إلى ما يعلق عليه إقتصاد السوق.

المطلب الأول: هيكل النفقات العامة في الجزائر

إن المعالجة التحليلية للنفقات العامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هيكل وطبيعة النفقات العامة التي يتميز بها أي نظام إقتصادي حسب نوع وطبيعة تدخل الدولة وستتطرق إلى المفاهيم العامة للنفقات العامة وطرق تبويبها وكذا تقسيماتها حسب التشريع الجزائري.

أولاً: النفقة العامة

إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي له عدة أوجه لعل من أهمه النفقات العامة، فمع وجود دور هام للدولة كمتدخل في الإقتصاد يضمن الإستقرار الإقتصادي حسب رأي المدافعين عن هذا التوجه، جاء بعد تحول الدولة من دولة تحرس إلى دولة تتدخل في الإقتصاد من خلال سياسات إقتصادية موجهة لتحقيق أهداف معينة، وقد عرف الاقتصاديون النفقة العامة بأنها: "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعة المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"¹ من خلال التعريف فإن النفقة العامة يجب تتركز على ثلاثة أركان وهي:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.²

¹ - مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص193.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص55.

ثانيا: تقسيم النفقة العامة

إن تطور في نظم المالية العامة دعى الى ضرورة تقسيم للنفقة العامة بعد كانت ذات طبيعة واحدة في الدولة الحارسة، ومع تطور الدولة ازدادت النفقات العامة وتطورت واختلفت تقسيماتها إلا أن أهمية تحديد هذه التقسيمات ترجع لكونها تخدم أغراضا متعددة أبرزها:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والإعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.¹

هذا في ما يخص الغرض من تقسيم النفقة أما تقسيمات النفقات العمومية فهناك نوعين من التبويب:

التقسيم أو التبويب العلمي للنفقات العمومية و التقسيم القانوني أو الوضعي (حسب القوانين).

أ- التبويب العلمي للنفقات العامة:

ويقصد بتبويب النفقات العامة، وضع هذه النفقات في أقسام وزمر متجانسة وتميزها تميزا واضحا بعضا عن بعض، ومن الواضح أن هناك تقسيمات تتعد بتعدد أغراض الدراسة وتختلف فيما بينها باختلاف الزاوية التي تظهر منها إلى هذه النفقات.²

وحسب هذا التقسيم فإن النفقات العمومية تقسم إلى:

- التبويب الوظيفي للنفقات العامة (تبعاً لأغراضها).
- تبويب النفقات العامة حسب دوريتها ومنتجها.

¹ - محمد عباس محرز، نفس المرجع، ص 65.

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- تبويب النفقات العامة حسب نطاق سريانها.

- تبويب النفقات العامة تبعا لتأثيرها في الإنتاج القومي.¹

أ-1 التبويب الوظيفي للنفقات العامة (تبعا لأغراضها):

حسب هذا التبويب فإن تقسيم النفقات العامة يتم حسب الغرض أو الهدف من النفقة العامة، أي أن النفقات العامة تصنف طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة. ومن هنا فإن النفقات العامة للدولة، يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:

- النفقات العامة الإقتصادية؛

- النفقات العامة الإجتماعية؛

- النفقات الإدارية؛

- النفقات العسكرية؛

- النفقات المالية.²

أ-2 تبويب النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

ونميز بين نوعين حسب هذا التبويب النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية.

- **النفقات العامة العادية:** ويقصد بالنفقات العامة العادية، تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا. دون أن يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور و نفقات الصيانة و نفقات العدالة و فوائد القروض العامة، و نفقات الإدارة.³

- **النفقات العامة غير العادية (الإستثنائية):** يقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الإستثمارية الضخمة (بناء السدود و نفقات مكافحة البطالة و نفقات الحرب و النفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل).⁴

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - نفس المرجع، ص 113.

³ - نفس المرجع، ص 114.

⁴ - نفس المرجع، ص 115.

أ-3 تبويب النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التبويب للنفقات العامة على مبدأ شمول الإنفاق، وبناء على ذلك تبويب النفقات العامة وفقا لنطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية، وأخرى نفقات عامة محلية، وللتمييز بينهما هناك ثلاثة معايير يمكن الإعتماد عليها وهي:

- معيار المستفيد من النفقة؛

- معيار متحمل عبء النفقة العامة؛

- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة.¹

ب- التبويب أو التقسيم الوضعي والقانوني للنفقات العامة (حالة الجزائر):

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نوعين أساسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ب-1 نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... إلخ ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية.²

ب-2 نفقات التجهيز أو الإستثمار: تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب هي:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- نفقات أخرى لرأسمال.³

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر 2009-2019

عرفت النفقات العامة تطورات عديدة خلال فترة الدراسة وسنحاول في هذا الجانب مدى التطور الذي عرفته النفقات العامة في الجزائر، والأسباب التي أدت إلى الزيادة في النفقات العامة، وقد كان تأثير النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال، حيث تمثل النفقات العامة جزءا

¹ - عبد العال الصكيان، مقدمة في علم المالية العامة، جامعة الموصل، 1976، ص ص 105-106.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ - المادة 35 من القانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

هاما من الطلب الكلي، وتزداد أهميته بإزدياد طرق تدخل الدولة في حياة الافراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.¹

إنَّ النفقات الإنتاجية والإستثمارية تُعد من النفقات المنتجة التي تعود بعوائد على الدخل الوطني ورفع مستوى الإنتاجية وقد تقوم بها الدولة مباشرة ولها أهداف تحققها من خلالها، أما النفقات الاجتماعية فهي نفقات حقيقية نقدية تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف إجتماعية وبذلك فهي ترفع من قيمة الطلب الكلي لكن عن طريق الأفراد ولا يمكن التعرف على أثر هذا النوع من النفقات على الإنتاج لإختلاف ميولات الأفراد والطلب على السلع ذات الأهمية.

الجدول رقم 2-11: تطور النفقات العامة في الجزائر 2009-2019
الوحدة: مليار دج .

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	معدل التغير %
2009	2300.023	1946.311	4246.334	/
2010	2659.078	1807.862	4466.940	5.19%
2011	2879.206	1974.363	5853.569	31.04%
2012	4782.634	2275.539	7058.173	20.57%
2013	4131.536	1892.595	6024.131	14.65%-
2014	4494.327	2501.442	6995.769	16.12%
2015	4617.009	3039.322	7656.331	9.44%
2016	4585.564	2711.93	7297.494	4.68%-
2017	4677.182	2605.448	7282.630	0.20%-
2018	4648.286	3078.005	7726.291	6.09%
*2019	4954.536	3602.681	8557.217	10.75%

المصدر: المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية على الرابط:

* تقديرات قانون المالية 2019. <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 100.

يمثل الجدول السابق تطور النفقات العامة الفعلية بشقيها التسيير والتجهيز خلال الفترة 2009-2019 والملاحظ خلال هذه المدة هو النمو المتزايد في النفقات العامة، فقد سجلت سنة 2010 زيادة في النفقات العامة بنسبة 5.19% مقارنة بسنة 2009 لكن هذه الزيادة كانت متعلقة بقسم التسيير الذي إنتقل نفقاته بنسبة 15.61% على العكس من ذلك فقد انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 7.11%، وقد سجلت سنة 2011 أكبر نسبة ارتفاع حيث بلغت 31% متأثرة في الارتفاع العام في الإيرادات العامة نتيجة لإرتفاع أسعار النفط، لتنتقل إلى الزيادة سنة 2012 بمعدل 20.57% ثم يليها إنخفاض سنة 2013 بنسبة 14.65% وواصلت الارتفاع إلى غاية 2016 حيث عرفت إنخفاضا بنسبة 4.68% ونسبة 0.20% سنة 2017 لتعود للإرتفاع لسنتي 2018 و2019 بمعدل 6.09% و 10.75% على التوالي.

كما عرفت النفقات العامة خلال 2010 انخفاضا مقارنة بالناتج الداخلي الخام حيث سجلت سنة 2009 نسبة 42.9% من الناتج الداخلي الخام لتنتقل إلى 37.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 وهذا كنتيجة لزيادة الناتج الداخلي الخام بزيادة أكبر من زيادة النفقات العامة.

جدول رقم 2-12: نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام 2009-2017 الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	42.9	37.3	40.1	43.5	36.2	40.6	45.8	41.6	39.2

المصدر: المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية على الرابط:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

عرفت نسبة النفقات العامة إستقرارا نسبيا بالنسبة إلى الناتج الإجمالي الخام حيث لم تبلغ 46% في مجملها وسجلت أكبر نسبة عام 2015 كنتيجة لإنخفاض الناتج الداخلي الخام بينما كانت أقل نسبة عام 2013 بمعدل 36.2% من الناتج الداخلي الخام كنتيجة لإنخفاض النفقات العامة وإرتفاع الناتج الداخلي الخام، ويعود الإنخفاض في النفقات العامة خلال 2013 إلى إنخفاض نفقات قطاع السكن بمقدار 370.5 مليار دج¹.

أما سنة السنوات المتبقية فقد ترواحت النسبة بين 37% و 45% وكانت الإرتفاع العام في النفقات العامة هو المؤثر الرئيس في تغيير هذه النسبة بالإضافة إلى الناتج الداخلي الخام، ويمكن القول أن النفقات العامة في الجزائر

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

عرفت في مجملها توسعا كبيرا كنتيجة للسياسة المالية التوسعية التي إنتهجتها الجزائر منذ بداية القرن الحالي مستفيدة من الطفرات المالية الكبيرة التي إنجرت عن التطور الكبير في أسعار النفط على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: تأثير النفقات العامة بأسعار النفط في الجزائر 2009-2019

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مواجهة التطور الكبير في النفقات العامة لاسيما في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها ما تعلق بالإقتصاد ومنها ما تعلق بالسياسة وأخرى متعلقة بالمجتمع وتطوره، وأغلب الإقتصاديين يشيرون إلى العلاقة الوطيدة بين نمو النفقات العامة وتحسن الموارد النفطية رغم إقرار الدولة سياسة السعر المرجعي للنفط، وسنحاول التطرق لتأثير التقلبات السعوية للنفط بتقديرات النفقات العامة وكذا تأثيرها على التنفيذ الفعلي للنفقات.

أولا: إنعكاس أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر 2009-2019

تعد التقديرات الأولية للموازنة العامة من أهم المراحل التي تمر بها إعداد الموازنة، حيث يتم تقدير النفقات والإيرادات العامة ويتم هذا التقدير على عدة أسس قانونية ويؤخذ بعين الإعتبار التطورات الإقتصادية الداخلية والخارجية، ويتم تقدير النفقات العامة خلال سنة مدنية بالإعتماد على تنفيذ البرامج والسياسات للسنة السابقة أي الأخذ بعين الإعتبار درجة تنفيذ الميزانية السابقة وكذا الإيرادات المتوقعة.

الجدول رقم 2-13: العلاقة بين نمو النفقات العامة والجباية النفطية 2009-2019.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات العامة	التغير السنوي %	الجباية النفطية المحصلة	نمو الجباية النفطية %	الإيرادات العامة	نمو الإيرادات العامة %	سعر البرميل الجزائري دولار/ب
2009	4246.334	/	2327.60	/	3275.36	/	62.1
2010	4466.940	5.19	2820.01	21.15	3074.64	-6.12	80.3
2011	5853.569	31.0	3829.72	35.80	3489.81	13.50	112.9
2012	7058.173	20.5	4054.34	5.8	3804.03	9.00	111.5
2013	6024.131	-14	3678.13	-9.27	3895.31	2.39	109.4
2014	6995.769	16.1	3388.05	-7.88	3927.74	0.83	99.6
2015	7656.331	9.44	2275.13	-32.84	4552.54	15.90	52.8
2016	7297.494	-4.6	1781.10	-21.71	5011.58	10.08	44.2
2017	7282.630	-0.2	2126.98	19.41	6047.88	20.67	54.2
2018	7726.291	6.09	2787.10	31.03	6313.96	4.39	71.2
*2019	8557.217	10.75	2714.47	-2.6	6507.91	3.07	71.2

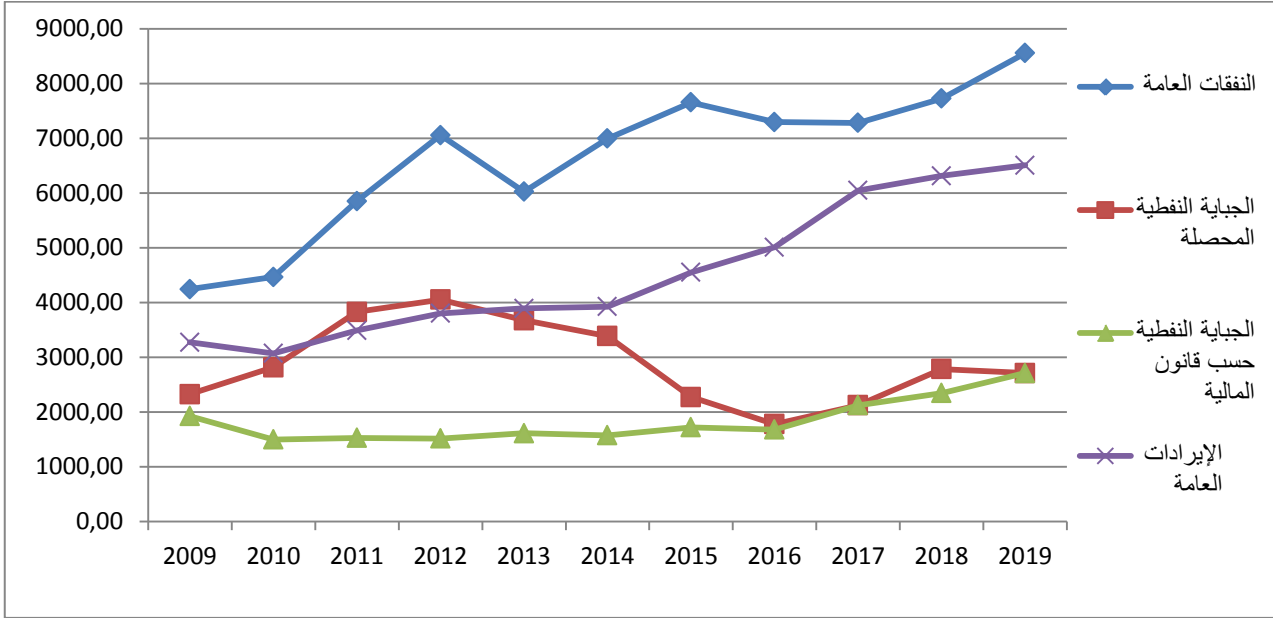
المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية على

الرابط: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/> * تقديرات قانون المالية 2019.

شهدت النفقات العامة منحى تصاعديا خلال فترة الدراسة رغم العقوبات التي تخللت الإيرادات العامة بسبب الأزمات المتعلقة بالتقلبات في أسعار النفط، وقد عرفت العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الجباية النفطية علاقة طردية بين السنوات 2009 و2013 متفاوتة في النسب، إلا أنه في السنوات التي تلت ذلك وبالتحديد 2014 و 2015 بدى أن النفقات العامة في نمو في حين أن الجباية النفطية تنخفض أي توجه العلاقة عكسيا

لكن في الواقع فإن المبالغ المقيدة ضمن الميزانية يتم اللجوء إلى الجباية النفطية بإحتساب السعر المرجعي أي إستعمال الإحتياطي من صندوق ضبط الإيرادات.

الشكل رقم 2-8: علاقة النفقات العامة بالجباية النفطية (2009-2019). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات.

من الشكل السابق يتبين لنا أن النفقات العامة لها إتجاه تصاعدي في مجمل فترة الدراسة بإستثناء السنوات 2013 و 2016 التي عرفت تذبذبات في النفقات العامة، والملاحظ أيضا التزايد المستمر في الإيرادات العامة على عكس الجباية النفطية التي عرفت تذبذبات خلال الفترة مما يؤكد عدم تأثر النفقات العامة في الجزائر في مجمل فترة الدراسة بأسعار النفط والجباية المحصلة، لكن عند ملاحظة منحنى إتجاه الجباية النفطية المدرجة في الميزانية العامة حسب السعر المرجعي، وأن المنحنى العام لإتجاه الجباية النفطية المدرجة هي ذات ميل إيجابي أقل من ميل إتجاه النفقات العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن إتجاه الإيرادات العامة كان في إرتفاع مستمر خلال الفترة رغم التذبذبات في الجباية النفطية متأثرة بالموارد العادية المتمثلة في الإيرادات الجبائية وشبه الجبائية ومختلف الحواصل والمداحيل للميزانية التي إنتقلت من 1348.36 مليار دج سنة 2009 إلى 3964.26 مليار دج سنة 2018 أي بإنتقال 1.94 مرة مقارنة بسنة 2009¹ لكن عند مقارنة الزيادة في النفقات العامة نلاحظ أنتقالها من 4246.33 مليار دج سنة 2009 إلى 7726.29 مليار دج سنة 2018 أي بانتقال قدره 81.95%.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010، مرجع سابق.

كما أن الإيرادات العامة قد انتقلت من 3275.36 مليار دج سنة 2009 إلى 6313.96 مليار دج سنة 2018 أي بزيادة بمعدل 92.77% حيث أثرت الإنخفاضات في أسعار النفط على مستوى الزيادة في الإيرادات العامة وعلى العموم فهذا النمو في الإيرادات هو أكبر من نمو النفقات خلال نفس الفترة وهذا راجع لعدة عوامل منها التراجع في التوسع الإنفاق الحكومي خلال الفترة.¹

ثانيا: تنفيذ النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط 2019-2009

تفاوتت درجة تنفيذ النفقات العامة من سنة إلى أخرى حسب التغيرات الإقتصادية وكذا حجم النفقات الملتزم بها وسنحاول معرفة درجة تنفيذ النفقات العامة بالمقارنة مع الإعتمادات الممنوحة في قانون المالية السنوي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 2-14: تنفيذ النفقات العامة وتغطية الإيرادات 2019-2009 الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	نسبة التنفيذ %	الإيرادات المقدرة	الإيرادات الفعلية	نسبة التحصيل %	نسبة تغطية الإيرادات الفعلية للنفقات %
2009	5191.45	4246.334	81.79	2786.60	3275.36	117	77.13
2010	5860.85	4466.940	76.21	3081.50	3074.64	99.77	68.83
2011	6618.425	5853.569	88.44	2992.40	3489.81	116	59.61
2012	7428.666	7058.173	95.01	3455.65	3804.03	110	53.89
2013	6879.82	6024.131	87.56	3820.00	3895.31	101	64.66
2014	7656.166	6995.769	91.37	4218.18	3927.74	93.11	56.14
2015	8858.062	7656.331	86.43	4684.65	4552.54	97.17	59.46
2016	7984.18	7297.494	91.39	4747.43	5011.58	105	68.67
2017	6883.214	7282.630	105	5635.514	6047.88	107	83.04
2018	8627.778	7726.291	89.55	6714.265	6313.96	94.03	81.72
*2019	8557.217	8557.217	100	6507.91	6507.91	100	76.05

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المديرية العامة للتقديرات. * تقديرات قانون المالية 2019.

¹ - نفس المرجع السابق.

إن التوسع في النفقات العامة بداية من القرن الحالي فرض على الجزائر تحديات كبيرة في عدم التحكم في التوسع الانفاقي على المدى المتوسط والبعيد، وأثر النفقات العامة على التوازن المالي للموازنة العامة خاصة مع تراجع الإيرادات العامة وعدم إيجاد مصادر أخرى للتمويل.

لقد عرف تنفيذ النفقات العامة نسب متفاوتة خلال فترة الدراسة فقد بدأت سنة 2009 بنسبة 81% لتتخفف سنة 2010 إلى 76% وتعود للإرتفاع في السنوات 2011 و 2012 بنسبة 88% و 95% على التوالي، ويعكس تنفيذ النفقات مدى تنفيذ البرامج وإستهلاك الإعتمادات المالية للمؤسسات والهيئات الممركزة للدولة، وقد إتسمت السنوات 2013 و 2014 بنسب عالية في تنفيذ النفقات العامة تراوحت ما بين 87 و 91% وبقيت هذه النسبة لا تتخفف عن حدود 85% خلال بقية السنوات، ولكن وتيرة الإرتفاع في النفقات العامة كانت متفاوتة فخلال السنوات التي عرفت أسعار النفط إنخفاضاً كبيراً كانت النفقات العامة في الإرتفاع كالسنوات 2015 و 2016 التي عرفت النفقات العامة حدوداً قياسية مقارنة بالسنوات السابقة وهنا يأتي دور صندوق ضبط الإيرادات وتأثيره على الموازنة العامة بتمويله جزءاً من الموازنة وكذا إرتفاع الموارد العادية وتحسن الجباية الضريبية.

وقد عرفت الإيرادات العامة للدولة تطوراً هاماً ولكن هل يمكن أن تغطي الإيرادات العامة التزايد المستمر في النفقات حيث بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات سنة 2009 77.13% وبدأت النسبة في الإنخفاض في السنوات الموالية لتصل في سنة 2012 إلى 53% مما يعني عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات وهو مؤشر يبين عدم تغطية الإيرادات لنصف النفقات العامة مما يؤدي إلى إتساع الفجوة في العجز الموازني، ومواجهة التحديات التي يفرضها التوسع في الإنفاق العام.

عرفت سنة 2013 إنخفاضاً في النفقات العامة مقارنة بسنة 2012 مما أدى إلى إرتفاع نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات إلى 64.66%، أما سنة 2014 فقد تراجعت هذه النسبة إلى 56.14% بسبب الإرتفاع في النفقات العامة بنسبة 16% مقارنة بسنة 2013 رغم الإرتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 0.83%، أما سنة 2015 فقد عرفت نسبة التغطية ارتفاعاً نسبياً إلى 59% كنتيجة لإرتفاع الإيرادات العامة بنسبة 15.90% وارتفاع منخفض للنفقات العامة بنسبة 9.44% متأثرة بسياسة ترشيد النفقات العامة.

وقد عرفت سنة 2016 تحسن في الإيرادات العامة بنسبة 10.08% أدت إلى ارتفاع نسبة التغطية الى 68% مع تراجع في النفقات العامة بنسبة 4.68% مقارنة بسنة 2015 وانتقلت نسبة التغطية للنفقات العامة 83.04% سنة 2017 متأثرة بالتغير بالزيادة في الإيرادات العامة بنسبة 20.67% وانخفاض في النفقات ب0.20% وهو مؤشر مهم في تطور الإيرادات العامة ووصولها إلى مستوى تغطية النفقات العامة مع تقلص العجز الموازي، وعرفت سنة 2018 إستقرار نسبي لتغطية النفقات العامة وتحسن الإيرادات العامة من بين أهم الأسباب في استقرار هذه النسبة وتقلص العجز الموازي في الجزائر.

المبحث الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر

عرفت الموازنة خلال فترة الدراسة تقلبات كبيرة نظرا للظروف التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر ويعكس الرصيد النهائي للموازنة بصورة عامة عن مدى تحقيق الحكومة لأهدافها عن طريق الموازنة العامة بتنفيذ النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة ومدى تحصيلها، بصورة خاصة عن مدى تحقق التقديرات على الواقع، وسنطرق في هذا الجانب إلى طبيعة وتطور أرصدة الموازنة العامة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة على هاته الأرصدة وكذا تأثير الجباية النفطية فيها.

المطلب الأول: تطور رصيد عمليات الموازنة العامة

يعبر رصيد الموازنة العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، وفي الجزائر يتم حساب الأرصدة سنويا إستنادا إلى قيمة النفقات والإيرادات العامة وكذا أرصدة حسابات التخصيص الخاص ضمن الخزينة العمومية.

يتكون رصيد عمليات الموازنة من الفرق بين النفقات والإيرادات العامة داخل الميزانية بدون أرصدة الحسابات الخاصة والتخصيص الخاص وكذا خارج صندوق ضبط الإيرادات.

الجدول رقم 2-15: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2009-2018 الوحدة: مليار دج.

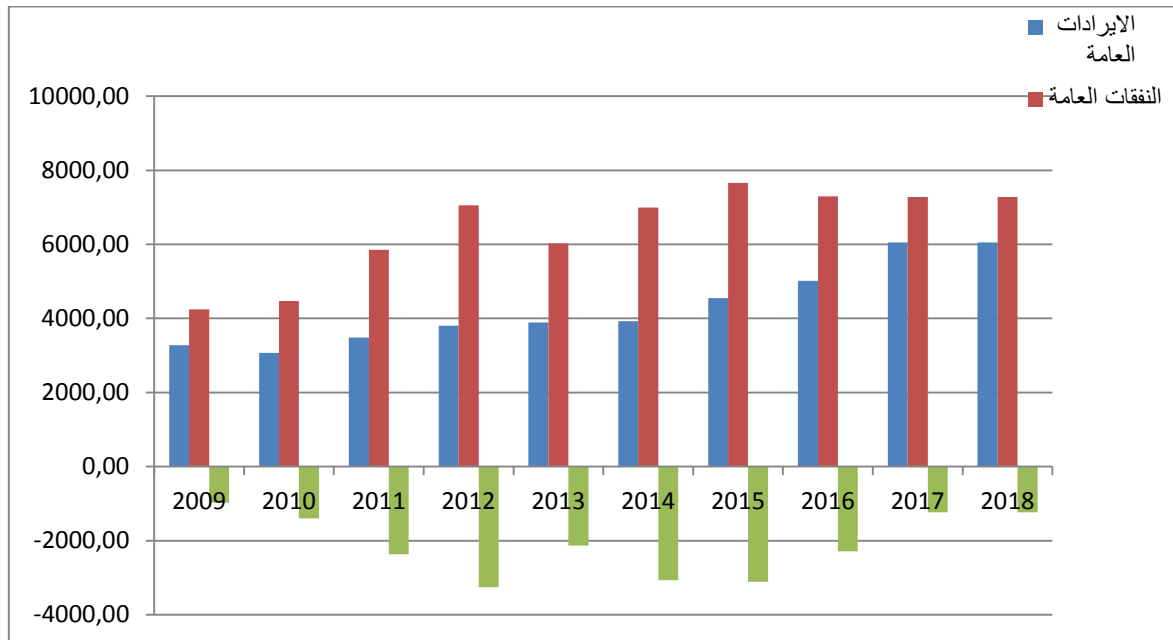
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة	970.972-	1392.29-	2363.76-	3254.14-	2128.81-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الموازنة	3068.02-	3103.79-	2285.91-	1234.75-	1412.33-

المصدر : المديرية العامة للتقديرات والسياسات مرجع سابق.

عرف عجز الموازنة العامة في الجزائر نسقا تصاعديا خلال الفترة 2009-2012 حيث تم تسجيل عجز موازني بقيمة 970 مليار دج ليرتفع العجز سنة 2010 إلى 1392 مليار دج أي بنسبة 43.39% مقارنة بسنة 2009 كنتيجة لإرتفاع النفقات العامة خاصة في شقها الخاص بالتسيير وهي المساهم الكبير في عجز الموازنة حيث مثلت 52.4% من إجمالي النفقات سنة 2009 لتصبح 58.2% سنة 2010 مع الانخفاض في الإيرادات العامة خاصة الإيرادات المتعلقة بالجباية النفطية، وعرفت سنة 2011 ارتفاعا في العجز

الموازني بقيمة 2363 مليار دج بارتفاع بنسبة 69.77% مقارنة بسنة 2010 ليتواصل العجز في سنة 2012 بأكثر من 3254 مليار دج بارتفاع بنسبة 37.66% مقارنة بسنة 2011 وتعود هذه الزيادة إلى الإرتفاع النسبي في النفقات الجارية (التسيير) حيث انتقلت إلى 69% من إجمالي النفقات بعدما كانت لا تتعدى 52% سنة 2008 ويعود الإرتفاع في نفقات التسيير إلى الإرتفاع في نفقات المستخدمين والأجور والرواتب كنتيجة للمراجعة في القوانين الأساسية لقطاعات الوظيف العمومي. كما عرفت سنة 2013 عجزا قدره 2128 مليار دج وهو الانخفاض الأول في عجز الموازنة قدر بنسبة 35% كنتيجة للانخفاض في النفقات العامة بنسبة 15% خاصة بالجزء الخاص بالتسيير.

الشكل رقم 2-9: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2009-2018). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 2-14.

أما سنة 2014 فقد وصلت قيمة العجز في الموازنة إلى أكثر من 3000 مليار دج بسبب إرتفاع النفقات العامة مقارنة بسنة 2013، وقد تم تسجيل أكبر مستوى للعجز الموازني سنة 2015 بقيمة 3103 مليار دج كنتيجة لإنخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة متأثرة بالصدمة النفطية وعرفت سنة 2016 تراجعاً في العجز الموازني نتيجة لتحسن الإيرادات العامة خاصة الإيرادات خارج المحروقات وتراجع النفقات العامة حيث انخفضت بنسبة 4.68%، كما عرفت سنة 2017 تحسناً في الإيرادات العامة واستقرار نسبياً في النفقات العامة أدى إلى تقلص العجز الموازني وقد عرفت الإيرادات نمو بنسبة 20.67% مقارنة بسنة 2016، أما سنة

2018 فقد عرفت عجزا قدر بـ 1412.33 مليار دج متأثرا بنمو في النفقات العامة بنسبة 6% مع زيادة بنسبة اقل في الإيرادات العامة.

ومن أجل معرفة حجم العجز الموازي سوف نقوم بمقارنته بالنتائج الداخلي الخام إعتمادا على معطيات وزارة المالية.

الجدول رقم 2-16: نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الخام* 2009-2017 الوحدة: %.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	-11.2	-12.5	-16.9	-20.0	-13.2	-18.5	-19.0	-13.4	-8.6	-9.6

المصدر: مؤشرات إقتصادية ومالية المديرية العامة للتقديرات والسياسات مرجع سابق. خارج صندوق ضبط الإيرادات*

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الموازنة العامة خلال فترة الدراسة عرفا عجزا مستمرا كان للنفقات العامة الدور الرئيسي فيه ومنذ 2009 وبالرغم من الاستقرار النسبي لنفقات ميزانية التجهيز كانت أرصدة الميزانية الإجمالية في حالة عجز لكن بأحجام جد متفاوتة بعد العجز الكبير الذي شهدته سنة 2009 والناجم عن انخفاض إيرادات الضريبة البترولية بنسبة 41% المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة، وقد مثل العجز 11.2% ليزداد هذا العجز للسنوات 2010 2011 2012 بوتيرة تصاعدية بالنسب -12.5%، -16.9%، -20% على التوالي كنتيجة لإرتفاع النفقات العامة والتراجع في الإيرادات العامة وتراجع النمو في قطاع المحروقات حيث سجل تراجعاً بنسب -2.2% سنة 2010 ونسبة -3.3% سنة 2011 ونسبة -3.4% سنة 2012.¹

وقد تراجعت نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2013 بنسبة 13.2% وهو مؤشر إيجابي على تحسن الرصيد خارج صندوق ضبط الإيرادات، لكن عاد وارتفع مجددا لسنتي 2014 و 2015 بنسبة 18.5 و 19% على التوالي مما يبين حجم العجز الذي تعانیه ميزانية الجزائر لينخفض مستوى العجز إلى 13.4% مقارنة بالناتج الداخلي الخام كنتيجة لإرتفاع الناتج الداخلي الخام من جهة وإخفاض العجز الموازي من جهة أخرى، أما سنة 2017 فقد عرفت إنخفاضاً في العجز بعد تحسن الناتج الداخلي الخام وزيادة الإيرادات العامة بنسبة 20% وانخفاض نسبي في النفقات العامة بـ 0.20%.

¹ - مؤشرات إقتصادية ومالية، مديرية التقديرات والسياسات العامة، وزارة المالية، الجزائر على الرابط: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

المطلب الثاني: تطور الرصيد الإجمالي للموازنة خارج صندوق ضبط الإيرادات

يتكون الرصيد الإجمالي للموازنة العامة في الجزائر من رصيد الميزانية بالإضافة على رصيد حسابات التخصيص مضافا إليه تدخلات الخزينة.

$$\text{رصيد العمليات الموازنة} = \text{الرصيد الموازني} + \text{رصيد حسابات التخصيص}$$

$$\text{الرصيد الاجمالي} = \text{رصيد العمليات الموازنة} + \text{تدخلات الخزينة}$$

يتم فصل الارصدة من أجل معرفة طبيعة الفائض أو العجز وكذا أرصدة الحسابات الخاصة ويتم إما إضافة أو خصم تدخلات الخزينة في حالة تمويلها للموازنة أو دفع مستحقات خاصة بميزانية الدولة أو تحصيل إيرادات يتم حسابها ضمن تدخلاتها.

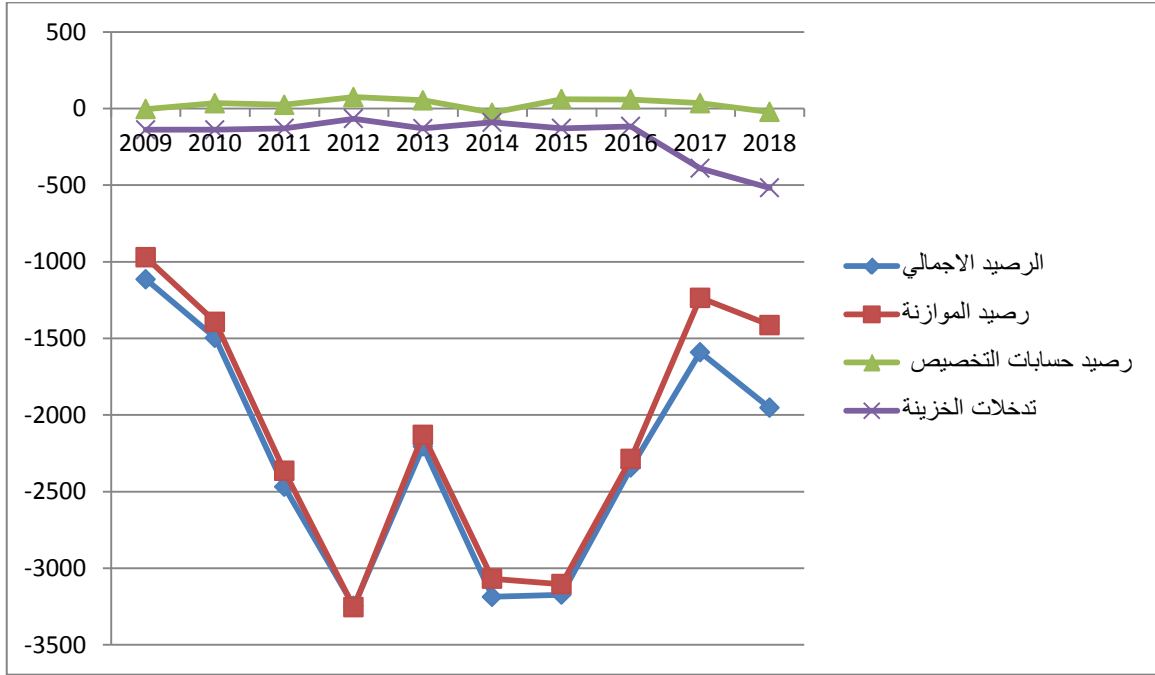
الجدول رقم 2-17: تطور الرصيد الاجمالي للموازنة في الجزائر 2009-2018 الوحدة: مليار دج.

السنوات	رصيد الموازنة	رصيد حسابات التخصيص	رصيد العمليات الموازنة	تدخلات الخزينة	الرصيد الاجمالي
2009	970,972-	4,28-	975,25-	138,45-	1113,70-
2010	1392,30-	34,69	1357,61-	138,87-	1496,48-
2011	2363,76-	24,08	2339,68-	129,16-	2468,85-
2012	3254,14-	74,61	3179,53-	66,67-	3246,20-
2013	2128,82-	53,35	2075,46-	130,48-	2205,95-
2014	3068,02-	27,72-	3095,74-	90,25-	3185,99-
2015	3103,79-	60,67	3043,12-	129,22-	3172,34-
2016	2285,91-	58,54	2227,37-	116,37-	2343,74-
2017	1234,75-	34,80	1199,94-	390,34-	1590,28-
2018	1412,33-	22,76-	1435,10-	517,44-	1952,53-

المصدر: المديرية العامة للتقديرات والسياسات مرجع سابق.

يتميز الرصيد الاجمالي للموازنة العامة بكونه يجمع أرصدة وحسابات الموازنة بالاضافة لحسابات التخصيص الخاص وما قامت به الخزينة من مساهمات للموازنة العامة، ولم يختلف الرصيد الاجمالي عن رصيد الموازنة إذ شهد عجزا موازيا خلال فترة الدراسة متأثرا بالعجز في رصيد الموازنة وكذا التقلبات الحاصلة في الحسابات الخاصة وخصم مبالغ للخزينة العامة.

الشكل رقم 2-10: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2009-2018). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 2-17.

لم يكن للحسابات الخاصة تأثير كبير على الرصيد الاجمالي نظرا لطبيعة هاته الحسابات فقد سجلت عجزا فقط في ثلاث سنوات 2009-2014-2018 كنتيجة لإستعمال أرصدة الحسابات الخاصة ووقوعها في حالة عجز على غير الطبيعة القانونية لهذه الحسابات.

بلغ رصيد عمليات الخزينة الإجمالية عجزاً في عام 2009 وصل إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة للانخفاض الحاد في إيرادات المحروقات في سياق الإبقاء تقريباً على مستوى الإنفاق العام. ويبلغ إجمالي المدخرات (إجمالي الإيرادات ناقص نفقات التسيير) 975.33 مليار دج فقط مقارنة بـ 2972.8 مليار دينار في عام 2008، وفي عام 2009 لم تمثل المدخرات العامة سوى 37.6% من مجموع الإيرادات و 27.6% من مجموع المدخرات المحلية، مقارنة بنسبة 57.3% و 47.2% على التوالي في عام 2008. ولم يتمكن هذا المستوى من المدخرات العامة من تمويل جميع النفقات الرأسمالية للحكومة ونتيجة لذلك، تتجاوز الاستثمارات

العامة المدخرات العامة بما يصل إلى 1376 مليار دج، مما يعكس ظهور حاجة إلى التمويل في عام 2009. حيث جمعت الخزينة العمومية 364.3 مليار دج بالإضافة إلى تمويل إجمالي العجز في ميزان الخزينة.¹

بلغ إجمالي رصيد الخزينة عجزاً بنسبة 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 و0.95% في عام 2010، وبالنسبة لسنة 2010 فإن الارتفاع في إيرادات المحروقات، مقارنة بالإنفاق العام، تفسر الانخفاض الحاد في هذا العجز، وبلغ تدفق الادخار في الميزانية (إجمالي الإيرادات مطروحاً منه نفقات التسيير) 1733.87 مليار دج مقابل 1376 مليار دج في عام 2009. ونتيجة لذلك، شكل الادخار في الميزانية 38.7% من مجموع الإيرادات و 29.6% من مجموع المدخرات المحلية في عام 2010 مقارنة ب 37.4% و 29.8% في عام 2009.

ولم يمول هذا الحجم من الادخار في الميزانية جميع النفقات الرأسمالية للحكومة في عامي 2009 و2010. ومع ذلك، فإن رصيد صندوق ضبط الإيرادات أخذ في الزيادة إلى 4842.8 مليار دينار مقابل 4316.5 مليار دينار في عام 2009، في شكل رصيد من المدخرات المالية المودعة في بنك الجزائر، وبلغ إجمالي المدخرات العامة لسنة 2014 (إجمالي الإيرادات مطروحاً منها نفقات التسيير) 1232.7 مليار مقابل 1826 مليار دج في عام 2013. ونتيجة لذلك، شكلت المدخرات العامة 21.6% من إجمالي الإيرادات مقارنة بنسبة 30.7% في عام 2013.

وقد مَوَّل هذا المبلغ من المدخرات العامة النفقات الرأسمالية للحكومة في عام 2014 بنسبة 49.4% (96.5% في عام 2013)، مما أطلق الحاجة إلى تمويل الخزنة بمبلغ 1323.6 مليار دج. ونتيجة لذلك، انخفضت القدرة التمويلية للخزينة التي عبرت عنها المدخرات المالية غير المسددة لدى بنك الجزائر بمقدار 1155 مليار دج إلى 4408.5 مليار دينار من 5563.5 مليار دج في نهاية عام 2013. ولا تمثل هذه القدرة التمويلية الآن سوى 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و77.1% من مجموع الإيرادات، و63.2% من الإنفاق الحكومي في عام 2013، وكانت هذه النسب 33.4% و93.4% في المائة و92.4% على التوالي.

في حين أن العجز في ميزانية عام 2013 لم يمول إلا بالحد الأدنى من رصيد صندوق ضبط الإيرادات (1.2% من الرصيد في نهاية عام 2012) وعجز عن العمل في الفترة من عام 2009 إلى عام 2012 دون

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.

الرجوع إلى إقتطاعات من هذا الصندوق، تطلب تمويل العجز في عام 2014 فرض إقتطاع بقيمة 1155 مليار دينار، أي 20.8% من رصيد صندوق ضبط الإيرادات في نهاية عام 2013.

وفي عام 2015، سجل ميزان الميزانية عجزاً قياسياً بلغ 2551.59 مليار دج، أو 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 7.3% في عام 2014 و 0.4% في عام 2013. ويعزى هذا العجز الكبير إلى الزيادة في الإنفاق العام (زيادة 660.6 مليار دج) بقدر ما يرجع إلى انخفاض إيرادات الميزانية (-635.3 مليار دج). وبلغ إجمالي المدخرات العامة (إجمالي الإيرادات مطروحاً منها نفقات التسيير) 487.725 مليار دج مقابل 1244.1 مليار دينار في عام 2014. ونتيجة لذلك، كانت 9.5% فقط من إجمالي الإيرادات 21.7% في عام 2014.¹

ومولت المدخرات العامة النفقات الرأسمالية الحكومية في عام 2015 بنسبة 16%، مقارنة بنسبة 49.7% و 96.5% في عام 2013، مما خلق حاجة إلى تمويل من الخزينة بقيمة 2886.50 مليار دج، ونتج عن ذلك انخفاض القدرة التمويلية للخزينة، التي أعرب عنها رصيد صندوق ضبط الإيرادات بمقدار 2334 مليار دج إلى 2073.85 مليار دينار، مقارنة بـ 4408.16 مليار دج في نهاية عام 2014. ولا تمثل هذه القدرة التمويلية الآن سوى 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و 40.6% من مجموع الإيرادات، و 27.1% من مجموع الإنفاق الحكومي، وفي عام 2014 كانت هذه النسب 25.6% و 76.8% و 63% على التوالي.²

تم تمويل العجز الكبير في الميزانية في عامي 2014 و 2015 عن طريق الإقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، وبلغ الرصيد 5,563.5 مليار دج في نهاية عام 2013، 2,072.2 مليار دينار في نهاية عام 2015، بانخفاض قدره 62.8% في غضون عامين.

وفي سنة 2016 أظهر ميزان الميزانية عجزاً قدره 2343.74 مليار دج (13.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز قياسي بلغ 2553.2 مليار دج في عام 2015 (15.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وللتذكير، بلغ هذا العجز 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و 7.3% في عام 2014. وهذا الانخفاض الطفيف في عجز الميزانية يكاد يكون كلياً نتيجة لانخفاض في الإنفاق الرأسمالي العام.

¹ - يتم حساب الرصيد الإجمالي للخزينة على أساس إيرادات الجباية النفطية المحصلة وليس المدرجة في قانون المالية.

² - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

بلغ إجمالي المدخرات العامة (إجمالي الإيرادات مطروحاً منها نفقات التسيير) 450.8 مليار دج مقابل 486.1 مليار دينار في عام 2015، وهو ما كان يُعد وفورات بنسبة 8.9% وهو ما يقرب جداً من عام 2015، ويقل كثيراً عن عام 2014 (21.7%).

وفي عام 2016 مؤل هذا المبلغ من المدخرات العامة النفقات الرأسمالية للحكومة بنسبة 16.1% (كما في عام 2015) مقارنة بـ 49.7% في عام 2014 و 96.5% في عام 2013، مما خلق حاجة إلى تمويل من الخزينة بقيمة 2387.2 مليار دج. وانخفضت القدرة التمويلية للخزينة التي عبرت عنها المدخرات المالية غير المسددة لدى بنك الجزائر (صندوق تنظيم الإيرادات) بمقدار 1387.9 مليار دج إلى 740 مليار دج من 2073.8 مليار دج في نهاية عام 2015. وهكذا تأكلت هذه القدرة التمويلية، التي لا تمثل الآن سوى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4900 مليار دج خلال ثلاث سنوات (2014-2016). والآن لا تمثل المدخرات المالية للخزينة الآن سوى 10% من إجمالي الإنفاق في عام 2016.¹

وفي عام 2017، تقلص العجز في ميزان الموازنة بشكل حاد إلى 1234.75 مليار دج (6.4% من الناتج المحلي الإجمالي) من عجز قدره 2285.91 مليار دج في عام 2016 (12.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، أي أقل من العجز في عام 2014 (7.3%). ويعزى هذا الانخفاض الكبير في العجز في الميزانية إلى زيادة في مجموع إيرادات الميزانية ولا سيما إيرادات المحروقات مع زيادات صغيرة جدا في مجموع النفقات.

بلغ إجمالي المدخرات العامة (إجمالي الإيرادات مطروحاً منها نفقات التسيير) 1370 مليار دج مقابل 456.02 مليار دج في عام 2016، أي 23.0%، وهو أقرب إلى عام 2014 (21.7%) 2016 (10.3%).

وفي عام 2017 مؤل هذا المبلغ من المدخرات العامة النفقات الرأسمالية للحكومة بنسبة 52.9% مقارنة بـ 19.3% في عام 2016، وبالتالي خلق حاجة إلى التمويل في إطار رصيد الميزانية البالغ 1234.75 مليار دج. غير أن الحاجة إلى التمويل، في إطار مجموع رصيد الخزينة، بلغت 1590.28 مليار دج، ممولة جزئياً بـ (784 مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات بآخر رصيد في هذا الصندوق وعن طريق التمويل المصرفي، أساساً من بنك الجزائر في سياق التمويل غير التقليدي.

¹ - نفس المرجع السابق.

وعرفت سنة 2018 ارتفاعا نسبيا في العجز المسجل في الميزانية حيث بلغ العجز 1412.33 مليار دج مقارنة بعجز قدره 1234.75 مليار دج سنة 2017، وقد مثل العجز لسنة 2018 مانسبته 9.6% مقارنة بعجز قدره 8.6% سنة 2017 وقد عرفت سنة 2018 ارتفاعا في الإيرادات العامة متمثلة في الزيادة في إيرادات الجباية النفطية صاحبته زيادة في النفقات العامة مقارنة بسنة 2017.

بلغت المدخرات المالية سنة 2018 مبلغ 2103.08 مليار دج مقابل 1370 مليار دج سنة 2017 وهو مانتهج عنه ارتفاع في تمويل النفقات الرأسمالية للحكومة بنسبة 68.32% مقارنة بنسبة 52.9% في سنة 2017 وقد بلغ العجز الاجمالي مبلغ 1952.53 مليار دج مما دعى إلى الاستعانة بالتمويل البنكي بمبلغ 1304.086 مليار دج وكذا صندوق ضبط الموارد بمبلغ 131.912 مليار دج الذي بلغ رصيده 305.5 مليار دج نهاية 2018 بعدما استنفذ نهاية 2017، وبلغ التمويل غير التقليدي مبلغ 583.256 مليار دج.¹

المطلب الثالث: تأثير الجباية النفطية على رصيد الموازنة العامة.

رغم التطورات الحديثة في الجباية العادية إلا أن الجباية النفطية لا تزال تحتل مرتبة هامة في هيكل الإيرادات العامة في الجزائر، ويمكن التمييز بين نوعين من الجباية النفطية النوع الأول الجباية النفطية المحصلة فعليا والجبائية المقدرة ضمن قانون المالية ويتم حسابها على أساس السعر المرجعي للبرميل النفطي بينما يذهب الفائض المحصل إلى صندوق ضبط الإيرادات، وستتطرق لتأثير الجباية النفطية بشقيها على رصيد الموازنة العامة. وقد عرفت الأرصدية الإجمالية خلال فترة الدراسة عجزا في الموازنة العامة بسبب التزايد العام في الانفاق العام الذي يقابله التذبذب في الإيرادات العامة من سنة لأخرى بسبب تقلبات النفط، بالرغم من التطور الايجابي في الموارد العادية كمؤشر لتحسن البيئة الاقتصادية من جهة وتأثير التوسع في السياسة المالية من جهة أخرى.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الجدول رقم 2-18: علاقة الجباية النفطية بالعجز الموازي 2009-2018 الوحدة: مليار دج.

السنوات	الجباية النفطية الفعلية المحصلة	الجباية المدرجة في الميزانية	الفائض بين الجباية الفعلية والمدرجة	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة الاجمالي
2009	2327.60	1927,00	400,60	970,972-	1113,70-
2010	2820.01	1501,70	1318,31	1392,30-	1496,48-
2011	3829.72	1529,40	2300,32	2363,76-	2468,85-
2012	4054.34	1519,04	2535,30	3254,14-	3246,20-
2013	3678.13	1615,90	2062,23	2128,82-	2205,95-
2014	3388.05	1577,73	1810,32	3068,02-	3185,99-
2015	2275.13	1722,94	552,19	3103,79-	3172,34-
2016	1781.10	1682,55	98,55	2285,91-	2343,74-
2017	2126.98	2126,98	0,00	1234,75-	1590,28-
2018	2787.10	2349,69	437,41	1412,33-	1952,53-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات مرجع سابق.

عرف الرصيد الاجمالي للموازنة العامة تزايدا ملحوظا في العجز خلال فترة الدراسة فقد انتقل من 970.97 مليار دج سنة 2009 إلى 3254.14 مليار دج سنة 2012، بينما عرفت الجباية النفطية المحصلة ارتفاعا خلال هاته الفترة من 2327.60 إلى 4054.34 مليار دج، أي أن العجز الموازي لم يتأثر بالجباية النفطية المحصلة وكان السبب الرئيس هو زيادة الانفاق العام من 4246.33 مليار دج سنة 2009 إلى 7058.17 مليار دج سنة 2012، بالإضافة إلى إستقرار الجباية النفطية المدرجة ضمن الموازنة العامة حيث لم تتجاوز 1600 مليار دج للسنوات 2010-2012.¹

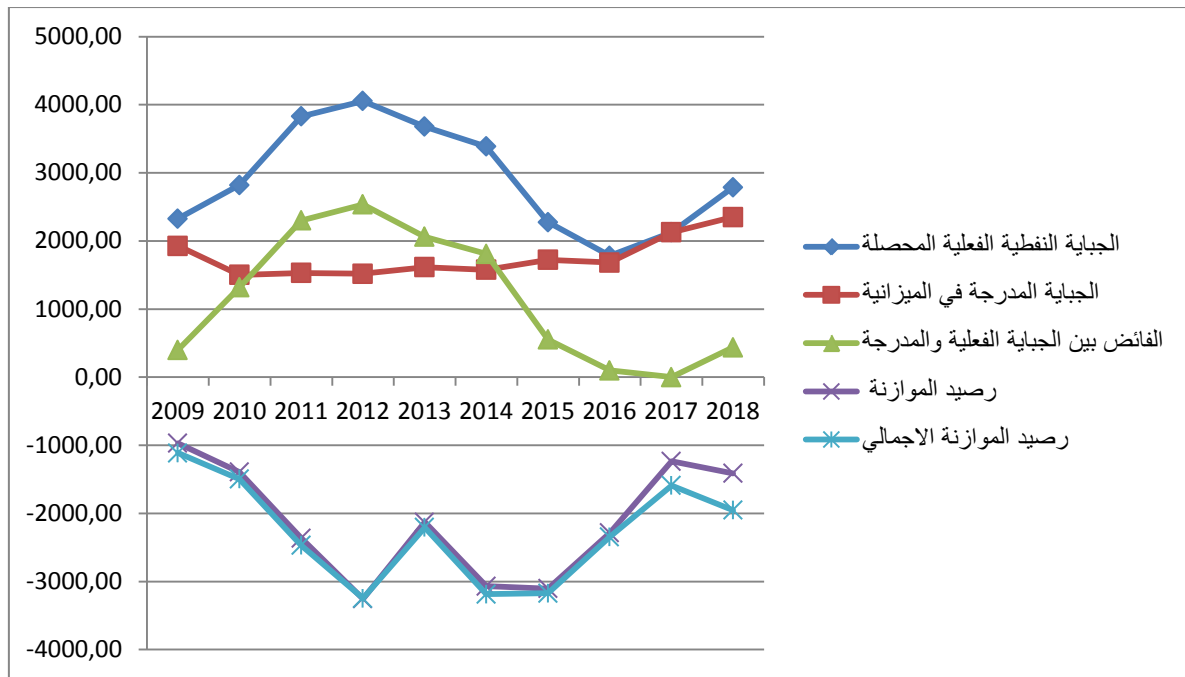
بينما عرفت الفترة من 2013 إلى 2016 تراجعا في الجباية النفطية المحصلة من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 1781.10 مليار دج سنة 2016 كنتيجة للإخفاض الحاد في أسعار النفط، لكن العجز الموازي لم ينخفض وبقي في نفس مستوياته خلال هاته الفترة حيث سجل سنة 2013 عجزا قدره 2128 مليار دج

¹ - أنظر الملحق رقم 4

وأعلى مستوى سجل سنة 2015 بعجز قدره 3103 مليار دج، وبقيت الجباية المدرجة في الموازنة تتراوح بين 1577 مليار دج و1722 مليار دج .

عرفت سنتي 2017 و2018 تراجعاً في العجز الموازي حيث إنخفض سنة 2017 إلى 1234 مليار دج بعدما كان 2285 مليار دج سنة 2016 كنتيجة في التراجع في مستوى الانفاق العام والتحسين النسبي في الموارد العادية.

الشكل رقم 2-11: تطور الجباية النفطية (2009-2018). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم: 2-18

تعكس التقلبات في عجز الموازنة التأثير الكبير للسياسة المالية في الجزائر بما يحدث في الأسواق العالمية فعند حدوث إرتفاع في أسعار النفط تكون السياسة المالية في حالة توسع في الإنفاق مما يزيد من العجز الموازي، ويستنتج من ذلك أن ظاهرة العجز الموازي أصبحت مستمرة على طول فترة الدراسة بسبب الانخفاض في الإيرادات العامة عموماً وتقلبات الجباية النفطية خصوصاً، وقد سجلت ذروة العجز الموازي سنة 2015 بمقدار 3103.79 مليار دج في حين أن أسعار النفط كانت في مستوى 52.8 دولار/البرميل مما يفسر الارتفاع المستمر للنفقات العامة رغم التراجع في الإيرادات النفطية، وعلى العموم فإن التأثير المباشر للجباية النفطية على الإيرادات العامة من شأنه أن يساهم في تقليص العجز الموازي، لكن الملاحظ أن السعر المرجعي للنفط ساهم في تقليص مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ومنه على الرصيد الموازي.

خلاصة الفصل

تترجع الجزائر على ثروات نفطية هائلة، تعتمد عليها في تنمية الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتمويل مختلف البرامج والسياسات الموازية ضمن السياسة المالية بصفة خاصة، ولا يمكن إستبعاد النفط كمصدر مهم للطاقة في الاقتصاد الدولي، وقد ساهم في الحصول على الوفرة المالية اللازمة بالنسبة للدول المصدرة، ساهمت هذه الوفرة في النهوض بإقتصاديات بعض الدول المصدرة للنفط بينما كانت نقمة على دول أخرى ولم تزدها إلا تخلفا وإرتخانا للنفط.

إن إعتقاد الجزائر بشكل أساسي في تمويل الموازنة العامة على الموارد المالية النفطية قد جعل الموازنة العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شبة وثيق بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد ساهمت الوفرة المالية التي نتجت عن الإرتفاعات غير المسبوقة لأسعار النفط خاصة في العقد الأول من القرن الحالي في زيادة الإيرادات العامة للدولة نتجت عنها زيادة وتوسع في الإنفاق الحكومي، وقد إنجرت عن هذه الزيادة وجود عجز مالي في أرصدة الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

عبرت الأرصدة السالبة للموازنة العامة عن مدى حاجة الجزائر لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة ورغم الإصلاحات الضريبية والتي كان أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة لاتزال مهيمنة على هيكل الإيرادات الضريبية العامة في الجزائر.

وكنتيجة عامة، فإن رصيد الموازنة العامة والرصيد الاجمالي لم يكن لهما تأثير كبير بالجباية النفطية المحصلة، بقدر تأثرهما بالمخصّصات المالية من الجباية النفطية ضمن قانون المالية، ويكون التأثير عند معالجة وتمويل العجز الفعلي عن طريق صندوق ضبط الإيرادات نظرا لإعتماد الحكومة على سياسة السعر المرجعي في الموازنة العامة، حيث أن مستويات العجز تزايدت بشكل كبير في الفترة التي كانت الجباية النفطية في إرتفاع مستمر بين 2009-2012 بينما عرف العجز الموازي تحسنا في الفترة 2014-2018 رغم تراجع الجباية النفطية.

الفصل الثالث:

تحديات وآليات ضبط الموازنة العامة في الجزائر

- ❖ **المبحث الأول:** التحديات المتعلقة باستدامة العجز الموازي في الجزائر.
- ❖ **المبحث الثاني:** تحديات إدارة الفوائض المالية وآلية توازن الموازنة العامة في الجزائر.
- ❖ **المبحث الثالث:** ترشيد النفقات العامة كآلية لضبط الموازنة العامة.
- ❖ **المبحث الرابع:** آليات ضبط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر.

تمهيد:

بعد التطرق للوضع العامة للموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على مختلف التحديات والآليات التي تكفل ضبط الموازنة العامة بشكل دقيق أو قريب من الواقع مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية التي قد تحدث خلال السنة المالية، وسوف نناقش بالتفصيل التحديات التي تواجهها الموازنة العامة بالمرور على التحديات المتعلقة بالعجز الموازي ومدى استدامته، وذلك بالتطرق لمختلف المفاهيم حول العجز الموازي وكذا أسبابه وأساليب علاجه.

وسنحاول أيضا التطرق إلى التحديات المتعلقة بإدارة الفوائض المالية في الجزائر من خلال المرور على أسلوب إدارة الفوائض عن طريق صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه والمهام الموكلة له، وكذا أهم التطورات المالية التي عرفها الصندوق ومساهمته في تمويل الموازنة العامة للدولة وصولا إلى التحديات التي يواجهها الصندوق في تمويل الموازنة العامة للدولة.

إرتأينا أيضا التطرق إلى جزء مهم من الموازنة العامة ألا وهو النفقات العامة من خلال التطرق إلى كفاءات ترشيدها كآلية من بين أهم الآليات المساعدة على ضبط وتوازن توازن الموازنة العامة للدولة نظرا للنسق المتزايد الذي عرفته الجزائر في نفقاتها العامة، وسنتطرق أولا إلى المفهوم النظري لسياسة ترشيد النفقات العامة، ثم المرور على التحديات التي قد تواجه سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر، وصولا إلى الآثار الاقتصادية المصاحبة لسياسة ترشيد النفقات العامة التي قد تواجهها الجزائر جراء إستخدام سياسة الترشيد كآلية لضبط الموازنة العامة.

تم التطرق في نهاية هذا الفصل إلى أهم الآليات المتعلقة بضبط الموازنة العامة في الجزائر من خلال مناقشة الآليات القانونية المتمثلة في قوانين المالية ودورها في ضبط الموازنة العامة للدولة، مروراً بإجراءات تقدير وتعزيز جودة الموازنة العامة في الجزائر، وصولا إلى أهم الآليات المتعلقة بالنظام الجبائي، ووضع مقترحات من أجل إيجاد نظام جبائي فعال من أجل مواكبة التطور الإقتصادي وكذا الزيادة في الحاجيات العامة المنبثقة عن النمو السكاني.

المبحث الأول: التحديات المتعلقة باستدامة العجز الموازي في الجزائر

أدى التوسع في السياسة المالية منذ مطلع القرن الحالي إلى الزيادة الكبيرة في حجم الموازنة العامة في الجزائر، وساهمت المداخيل والايادات النفطية في زيادة هذا الحجم الذي قابله توسع في حجم الانفاق العام غير مدروس العواقب، وكانت الحكومة بحاجة إلى المداخيل المالية لتغطية مختلف البرامج التنموية المسطرة (الإنعاش الاقتصادي، التوطيد والنمو، البرنامج التكميلي...)، ومنذ نهاية العقد الأول من القرن الحالي بدأت تتكشف بوادر جديدة لعدم الاستقرار المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وأن الاسواق النفطية ليست في منأى من عدم الاستقرار.

وقد سجلنا وجود عجز مالي في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة يوضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الموازنة العامة، لكن بالمقابل ماهي طبيعة هذا العجز الذي تعانیه الموازنة العامة وهل هو في طبيعة وهيكل الموازنة، وماهي أسبابه؟ كل هذه الأسئلة سوف نتطرق لها في هذا الجزء، حيث سنعرِّج على العجز الموازي في إطاره النظري وكذا مختلف أسباب العجز الموازي في الجزائر، وأخيراً أساليب وطرق علاج العجز الموازنة.

المطلب الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة

أولاً: مفهوم عجز الموازنة

يعتبر العجز الموازي أو عجز الموازنة من بين الظواهر الأساسية في المالية العامة، وتعاني معظم إقتصاديات الدول من هذه المشكلة الإقتصادية، حيث يؤثر عجز الموازنة على أداء المالية العامة بصفة خاصة وعلى المتغيرات الإقتصادية الكلية بصفة عامة، وإتساع العجز في الموازنة العامة يعبر عن الهوة الكبيرة بين النفقات العامة والايادات العامة، نظراً لتوسع الدولة في الوظائف الموكلة لها.

لقد تعددت المفاهيم المفسرة لظاهرة العجز الموازي والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل ودقيق ويمكن استنتاج بعض التعاريف لعجز الموازنة من خلال مايلي:

يُعرَّف عجز الموازنة بأنه "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها"¹. كما يُعرّفه البعض بأنه الصورة التي تكون فيها الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة

¹ - Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire D'Economie Et De Sciences Sociales**, Hatier édition, paris, 2002, p26.

عن الإيرادات العامة، أو أنه الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة للدولة.¹ ويعرّف البنك الدولي رصيد الميزانية التقليدية بأنه الفرق بين بنود الإنفاق مثل المرتبات والأجور والنفقات على السلع والخدمات، بما في ذلك النفقات الرأسمالية، والفوائد على الدين العام، والتحويلات والإعانات، وبنود الإيرادات بما في ذلك الضرائب، والرسوم، والمنح الممنوحة، وأرباح المؤسسات العامة غير المالية وبيع الأصول.²

كما يمكن القول أن العجز في الموازنة العامة ماهو إلا إنعكاس لتزايد النفقات العامة على حساب الإيرادات التي تكون غير قادرة على تغطية هاته النفقات.³ ويشغل العجز في الميزانية اهتماما كبيرا من واضعي السياسات العامة للدولة لأن حجمه وطرق تمويله يحدد الأبعاد المالية التي يجب إحترامها من أجل ضمان التمويل على المدى الطويل. وفي الآونة الأخيرة، تفاقم وضع العجز في الميزانية في العديد من البلدان النامية، مما لفت الانتباه إلى استدامته على المدى الطويل، ومن خلال التعاريف يمكننا القول أن عجز الموازنة هو ظاهرة اقتصادية تمس الموازنة العامة للدولة حيث تكون فيها النفقات العامة في أعلى مستوى من الإيرادات العامة كنتيجة للتوسع في الإنفاق الذي لا يقابله إيرادات محصلة فعليا، وهو ذلك النقص في الإيرادات العامة المحصلة بسبب سوء التقدير أو محدودية المداخل عند تمويل النفقات العامة سواء استثنائية أو جارية، فعدم قدرة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة، ويكون العجز ناتج عن الارتفاع في النفقات العامة رغم وجود إيرادات مهمة أو الانخفاض في الإيرادات العامة.

ثانيا: أنواع عجز الموازنة

إن الحديث عن العجز الموازني لا يتوقف عند كونه الفرق السليبي بين الإيرادات والنفقات العامة فقط، بل يتجاوز ذلك بتفصيل وذكر أنواع العجز الموازني ومميزات كل نوع .

1- العجز الجاري :

يشتمل هذا النوع من العجز في الفرق بين النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية، ويتم استبعاد النفقات الأخرى المتمثلة في النفقات التشغيلية أو نفقات الاستثمار والتجهيز ويعبر العجز الجاري عن صافي

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص201.

² - Mario I, Blejer & Cheasty, **Analytical and Methodological Issues in the Measurement of Fiscal Deficits**, IMF Working Papers, November 1990, p2-3.

³ - سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، بغداد، ص295.

مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.¹

2- العجز التشغيلي:

هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض المالىين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.²

3- العجز الشامل:

يعبر العجز الشامل أو العجز التقليدي عن الفرق بين النفقات العامة الاجمالية بما فيها الفوائد المدفوعة للدين العام باستثناء مدفوعات اهتلاك الديون العام وبين الإيرادات العامة من حصيلة الجباية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح والإعانات مع إستثناء حصيلة القروض، ويعرف أيضا بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع إستبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، يحاول متخذي القرار من خلال حساب العجز الشامل توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع هيئات ومؤسسات الحكومة الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز

1 - عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على المستوى الإقتصاد الوطني ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 77.

2 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص115.

مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز الحالة المالية الاجمالية لجميع هيئات الدولة وليس الادارة المركزية فقط، بالإضافة إلى ذلك الحالة المالية للمؤسسات المالية الحكومية كالبنك المركزي.¹

4-العجز الهيكلي:

يمثل هذا النوع من العجز عن عدم قدرة مسايرة الايرادات العامة للنفقات العامة، بحيث أن نمو النفقات العامة يكون أكبر من نمو الايرادات ولا يمكن تغطية الايرادات العامة لها، ويكون أثر العوامل المؤقتة والطارئة مستثنى في هذه الحالة، مثل التغيرات في الاسعار وانحراف معدلات الفائدة على المدى الطويل، ويستثنى أيضا عند حساب العجز الموازي الموارد غير العادية أو الاستثنائية مثل مبيعات الأصول الحكومية، من هذا المنظور يعتبر هذا العجز كحصيللة النشاطات العادية للدولة في الإقتصاد بدون الظروف الاستثنائية التي تمس طرفي الموازنة، يعكس هذا النوع من العجز عدم التوازن المالي للدولة ويشير إلى وجود خلل في الإقتصاد بصفة عامة والموازنة بصفة خاصة.²

5-العجز الأساسي:

يتميز هذا العجز بإستبعاد الاثار أو التكاليف المتعلقة بالسنوات السابقة كالقوائد على الديون ويحسب على أساس الايرادات والنفقات العامة الخاصة بالسنة المالية الجارية، ويهدف هذا النوع من العجز إلى إعطائنا الصورة الواضحة، ويسعى من خلاله متخذي القرار إلى معرفة قيمة المديونية العامة ومدى التحسن في هذه المديونية، ويمكن القول أيضا أن هذا النوع من العجز هو بدون فوائد ويمكن من خلاله إجراء تقييم لمستوى المديونية العامة وكذا تقييم السياسة الميزانية للسنوات المالية كل على حدى، ومدى تحمل العجز الموازي.³

ثالثا: البعد الفكري لعجز الموازنة العامة

لقد كان للمرجعية النظرية والفكرية اللبنة الأولى في تحديد المصطلحات الخاصة بالعجز الموازي، ولكنها اختلفت في تحديد دوره في المجال الإقتصادي، وقد كان للعجز الموازي الإنعكاس الفكري لكل توجه إقتصادي

1 - حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 142.

2 - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص 106.

3 - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

المتعلق بالموازنة العامة، وسوف نتناول الرؤية النظرية للعجز المحاسبي لكل من المدارس الرأسمالية والاشتراكية وكذا الرؤية الاسلامية.

1- المذهب التقليدي:

يعتبر المذهب التقليدي العجز الموازني حدث محرماً تقريباً لم يرون في الموازنة العامة من توازن حيث يعتبرون أن التوازن الموازني أمر ضروري إنطلاقاً من محدودية التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، بل ويعتبر التوازن هدف رئيسي لا بد من تحقيقه، ويعتبر العجز أمراً خطيراً يؤدي إلى زيادة الافتراض الذي قد يؤدي إلى استمرار العجز المالي الذي يرهن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، كما أنّ العجز يؤدي إلى طبع النقود أو ما يُعرف بالإصدار النقدي الجديد الذي يؤدي بدوره لزيادة العرض النقدي المؤدي للإرتفاع العام في الاسعار كنتيجة لعدم تكافؤ المعروض النقدي مع السلع المعروضة.¹

2- المذهب الكنزى:

بعد الازمة الاقتصادية العالمية بدأت الآراء المتجهة نحو الدفع بالتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة التوازن في الحياة الاقتصادية ويعتبر الميزانية كأداة في يد الدولة حسب المذهب الكنزى، ويرى كينز أنه ليس من الضروري إحترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، بل ويبيّن أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات، ولكن المهم هو التوازن الدائم للموازنة على المدى الطويل وأن عجز الموازنة أمر ضروري ما دام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظيف.²

3- المذهب النيوكلاسيكي:

يرى هذا المذهب أن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الإقتصاد، فالمذهب النيوكلاسيكي يحمل نفس أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاستقرار النقدي لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود

¹ - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ط 3، ص 6.

² - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-49.

بمستويات تفوق مستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويرى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية التوازن المالي للموازنة العامة وأن عجز الموازنة العامة ليس له ضرورة، ويرون أيضا أن تدخل الدولة يزيد في مستوى النفقات الجارية مما يزيد في حجم العجز وأن الاستثمار يكون بتدخل القطاع الخاص.¹

4- المذهب الإسلامي:

من المنظور الإسلامي فإن من واجب الدولة أو السلطة الحاكمة أن توفر الحاجات العامة للمجتمع، وعليها تحمل مسؤولية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ويتم اللجوء للتمويل غير العادي عند وقوع العجز في الموازنة ولا يؤخذ التوازن المالي والمحاسبي للموازنة كهدف بحد ذاته بل الهدف هو تحقيق الأهداف العامة من خلال النفقات واليرادات العامة للدولة، والعجز هو حدث ضروري يلجأ له القائمون على الدولة لتحقيق أهداف عامة.²

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر

يرى الكثير أن عجز الموازنة العامة هو أمر إعتيادي في الموازنة العامة بل ومنهم من يرى بضرورة أن يكون هناك عجز مقصود أو مستهدف لتحقيق اهداف معينة، وهناك عدة عوامل تؤدي إلى حصول العجز في الموازنة العامة، إن السبب الرئيس في العجز هي العوامل الاقتصادية من خلال معدلات نمو النفقات العامة وكذا تراجع اليرادات العامة، بالدرجة الأولى ثم تليها العوامل الاجتماعية والسياسية وسنحاول معرفة مختلف هذه العوامل التي أدت للعجز الموازني في الجزائر.

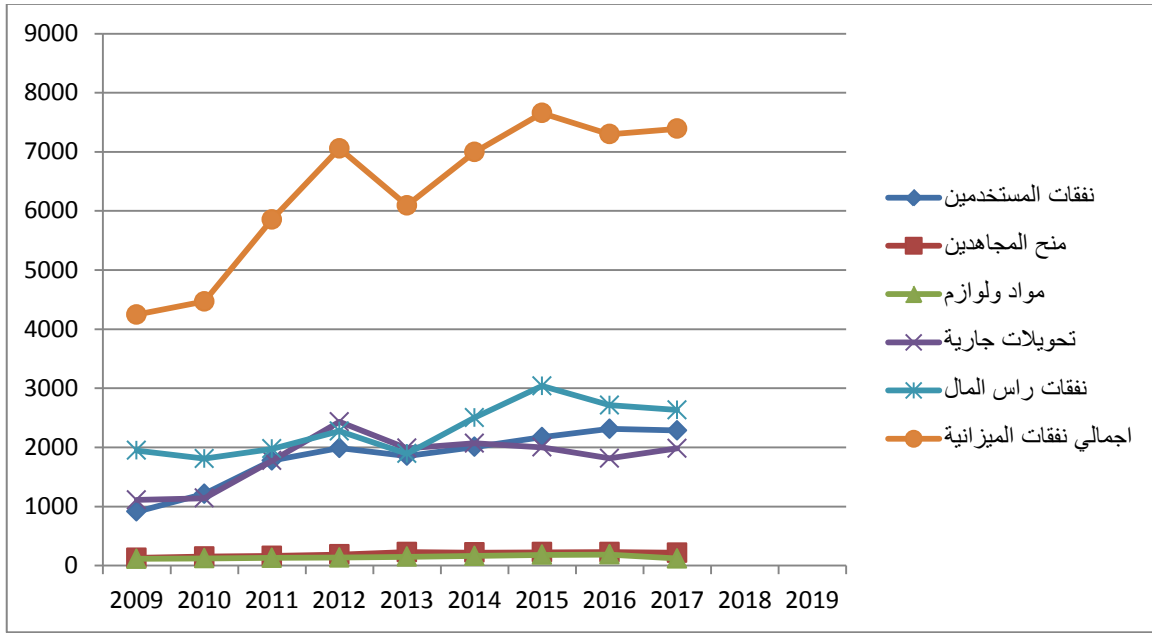
أولا: العوامل المتعلقة بالنفقات العامة

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤدية للعجز في الموازنة العامة نظرا للإرتباط الوثيق بين الإقتصاد والموازنة العامة للدولة، حيث أن الموازنة العامة تعكس الصورة والوضعية المالية للدولة، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد أن أهم عامل هو الارتفاع المستمر في النفقات العامة، وتمثل النفقات العامة العامل الرئيس في عجز الموازنة العامة بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ونجد أن النفقات العامة في الجزائر عرفت نمو كبيرا منذ الاستقلال وخاصة في فترة الدراسة، ومن أجل معرفة قمنا بتحليل مكونات النفقات العامة كمايلي:

1 - رمزي زكي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، 1986، القاهرة، ص 102.

2 - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الشكل رقم 3-1: تطور النفقات العامة في الجزائر (2009-2017). الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر

تأخذ النفقات العامة منحى تصاعديا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت إجمالي النفقات العامة من 4246 مليار دج سنة 2009 إلى 7389 مليار دج سنة 2017 ويشمل هذا الاجمالي على نفقات التسيير والذي يمثل الجزء الأكبر من النفقات العامة، وقد عرفت نفقات المستخدمين نموا نسبيا حيث سجلت سنة 2009 مبلغ 910 مليار دج لتصل سنة 2017 مبلغ 2286 مليار دج ، بينما عرفت نفقات رأس المال إرتفاعا من 1946 مليار دج سنة 2009 إلى 2631.5 مليار دج سنة 2017 مما يوضح الدور الكبير لهذا النوع من النفقات في الموازنة العامة للدولة، ونظرا لتوسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الجزائر ازدادت معها التحديات المتعلقة بحجم الانفاق العام، ونجد من ذلك الدعم الاستهلاكي لبعض السلع والخدمات والنفقات التحويلية وعمليات التضامن الوطني، مما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام ومنه على رصيد الموازنة العامة للدولة واتساع حجم العجز الموازي.

كما أن السياسة الانفاقية التوسعية قد جعلت الجزائر تلجأ إلى سياسات التمويل بالعجز التي تعتبر أداة من أدوات تمويل الموازنة العامة، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف

والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.¹ ويعتبر الإنفاق الإستثماري والبنى التحتية من بين أهم عوامل تنامي النفقات العامة في الجزائر، حيث تشير المعطيات الخاصة بالموازنة تطور حجم النفقات الاستثمارية المتعلقة بهذا النوع من الانفاق إلى أكثر من 3000 مليار دج سنة 2018.

- **التذبذب في الإيرادات العامة:** تعد الإيرادات العامة الهيكل الأساسي للموازنة العامة للدولة ولا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر إلا إذا كان هناك نقص في الإيرادات العامة يقابله إرتفاع النفقات العامة، ومن أجل معرفة درجة نمو الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات يتم اللجوء إلى حساب معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة ويتم حسابه كالتالي:²

$$\phi e = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta E}{E}$$

حيث أن : eQ معامل حساسية الإيرادات للتغير في النفقات T: الإيرادات العامة E: النفقات العامة

ومن أجل حساب درجة الحساسية نأخذ الجدول التالي:

1 - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 123.

2 - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الجدول رقم 3-1: معامل حساسية الإيرادات للنفقات العامة 2009-2018: الوحدة: مليار دج

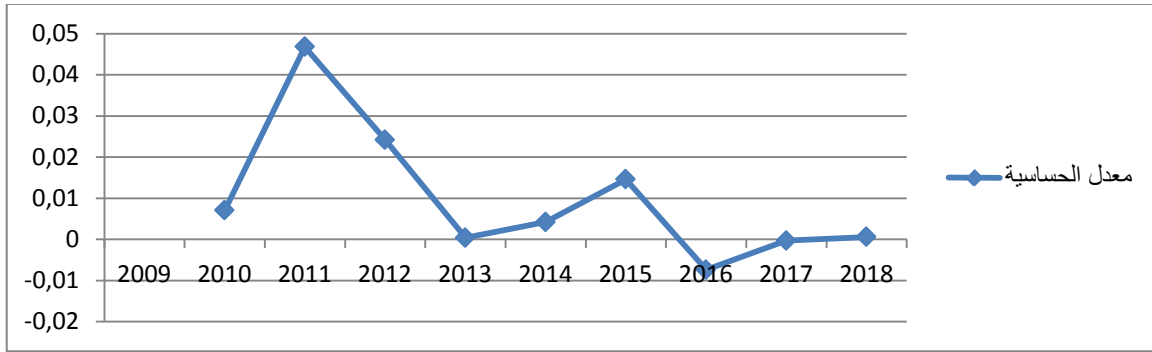
السنوات	الإيرادات العامة	التغير في الإيرادات	النفقات العامة	التغير في النفقات	معامل الحساسية
2009	1348,36	-	4246,33	-	
2010	1572,94	224,58	4466,94	220,61	0,0071
2011	1960,41	387,47	5853,57	1386,63	0,0468
2012	2284,99	324,58	7058,17	1204,60	0,0242
2013	2279,42	-5,57	6024,13	-1034,04	0,0004
2014	2350,02	70,60	6995,77	971,64	0,0042
2015	2829,60	479,58	7656,33	660,56	0,0146
2016	3329,03	499,43	7297,49	-358,84	-0,0074
2017	3920,90	591,87	7282,63	-14,86	-0,0003
2018	3964,27	43,37	7726,29	443,66	0,0006

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات.

إذا كان معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات يتجه نحو الارتفاع أو أكبر من الواحد $eQ > 1$ فهذا يدل على تقلص العجز الموازي عبر الزمن وإذا كان هذا المؤشر يتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت، وتكون الموازنة العامة للدولة في حالة جيدة إذا كان المؤشر السابق يساوي أو يقترب من الواحد أي توازن الموازنة العامة، غير أنه في حالة ما إذا كان المؤشر ينخفض فإن الموازنة في حالة إختلال قد يؤدي إلى الوقوع في المديونية العامة على المدى الطويل لتغطية العجز الموازي.

أما إذا كان معدل الحساسية كبير جد عن الواحد يعني عدم الاستغلال الأمثل والكامل لجميع الموارد المالية، ووجود وفرة مالية غير مستغلة في الموازنة العامة للدولة وهو ما يعتبر تجميد للموارد المالية.

الشكل رقم 3-2: تطور معدل حساسية الإيرادات للنفقات العامة في الجزائر 2009-2018.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 3-1.

من الشكل اعلاه فإن معدل حساسية الإيرادات للنفقات العامة لم يتجاوز الواحد في مجمل فترة الدراسة مما يدل على ان العجز الموازي في الجزائر يتجه نحو الارتفاع عبر الزمن ولا يتعدى الواحد خلال مرحلة الدراسة.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالإيرادات العامة

تتأثر الموازنة العامة بدرجة كبيرة بالتقلبات الحاصلة في جانب الإيرادات بل وتساهم في تحديد العجز أو الفائض ومن بين اسباب العجز المتعلقة بالإيرادات نذكر منها:

- الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي: يعتبر الهيكل الضريبي اللبنة الأساسية في الإيرادات العامة للدولة وأحد أهم مصادر التمويل، ومن أجل تفادي الوقوع في العجز المالي يجب أن التقديرات الضريبية محددة بدقة وأن تتماشى مع ماتم تحصيله خلال السنوات السابقة، ومن بين الأسباب المتعلقة بالجانب الضريبي نجد التهرب الضريبي الذي يعتبر ظاهرة إقتصادية تعاني منها معظم الدول على إختلاف مستوياتها، وقد تم التركيز على هذه الظاهرة بعد تراجع مداخيل الضرائب مما زاد في حدة العجز الموازي. كما نجد من بين الاسباب المتعلقة بالجانب الضريبي عدم مرونة النظام الضريبي للتطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي خاصة فيما تعلق بالمداخيل والاسعار وتتكدس الخزينة العمومية فقدان أموال كبيرة جراء جمود النظام الضريبي وعدم مرونته، فحصيله الضرائب في كل سنة مالية تكون عاجزة عن مواكبة التطورات المجال المالي والاقتصادي.
- الأسباب المتعلقة بالتقلبات النفطية: تتمحور هذه الاسباب بالتقلبات الحاصلة في الاسواق العالمية للنفط حيث تجعل الموازنة العامة للدول النفطية رهينة لاسواق النفط ومن بين الأسباب أيضا التسعير النفط في ما يعرف بالسعر المرجعي للنفط حيث يكون في أغلب الأحيان عند مستويات منخفضة عن الأسعار العالمية

مما يجعل الإيرادات في الموازنة منخفضة عن ما يجب أن يكون أو في حالة إنخفاض الأسعار تحت مستوى السعر المرجعي تصبح الموازنة في حالة عجز هيكلية تام.

المطلب الثالث: أساليب علاج عجز الموازنة في الجزائر

يعتبر التأصيل النظري الطريق المثالي لإيجاد حلول لعجز الموازنة وقد أسهمت المدارس الفكرية في طريقة إيجاد حل للعجز الموازني إنطلاقاً من توجهاتها الاقتصادية، ولعلّ من أهم الطرق لمعالجة العجز الموازني مايلي:

- **الإقتراض من البنك المركزي¹**: يعتبر الإقتراض من البنك المركزي أحد الأساليب المالية لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا التمويل للعجز بمثابة تغطية لهذا العجز ويقوم البنك المركزي بتزويد الحكومة بالأموال اللازمة لسد الفجوة الناتجة عن إرتفاع النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات على أن يتم إسترجاع الاموال من طرف البنك المركزي عن طريق الخزينة العمومية عند توفر الفائض المالية، وليس له أثر انكماشية مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، والزيادة في عرض النقود المتضمنة في تمويل عجز الموازنة يمكن أن تكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وفي هذه الحالة فإن محاولة الوحدات الاقتصادية التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية، وهو ما يطلق عليه بضريبة التضخم.

- **الإقتراض من البنوك التجارية**: هذا النوع من الإقتراض شبيه بالنوع الأول إلا أنه يختلفان في طريقة جمع الموارد اللازمة من الاموال حيث يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبيا على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطيّات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي.²

بلغ حجم الإقتراض البنكي في الجزائر من أجل تمويل عجز الموازنة قيما متفاوتة خلال فترة الدراسة وهذا التفاوت يرجع إلى الوضعية السنوية لعجز الموازنة بحد ذاته، والجدول الموالي يوضح لنا هذا التفاوت.

¹ - صيرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 184.

² - نفس المرجع السابق، ص 185 .

الجدول رقم 3-2: تطور التمويل البنكي لعجز الموازنة في الجزائر 2009-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
التمويل البنكي	93.46	30.146	19.829-	51.546	165.461-
نسبة تغطية العجز %	8.39	20.14	0.8-	1.58	7.5-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل البنكي	18.676	152.546	232.63	872.871	1304.086
نسبة تغطية العجز %	0.58	4.8	9.92	54.88	66.78

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

من الجدول السابق يتبين لنا حجم التغيرات التي طرأت على التمويلات البنكية الموجهة لسد عجز الموازنة في الجزائر حيث يتم اعتماد سياسة التمويل البنكي بعد الرجوع إلى النتائج المحصلة من السنة المالية المعنية، ومن الملاحظ أيضا أن القطاع البنكي لم يكن يلعب دورا كبيرا في تمويل الموازنة العامة للدولة في بداية فترة الدراسة حيث بلغت نسبة التمويل 8 في المائة سنة 2009 لترتفع إلى 20 في المائة سنة 2010، ولم تتجاوز النسبة 10 في المائة إلى غاية 2016.

إنتهجت الحكومة سنة 2016 سياسة القرض الوطني من أجل تعبئة المدخرات المالية حيث أصدرت سندات حكومية من أجل تمويل الموازنة وقد كان لهذه السياسة الأثر الملحوظ، حيث أصبحت الإقتراض البنكي يغطي مانسته 55 في المائة من العجز الموازني سنة 2017 ثم إنتقلت هذه النسبة إلى 67 في المائة سنة 2018 وهو ما يبين عن مؤشر ايجابي باستجابة القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية، لكن هذا قد يؤدي إلى تحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية مستقبلا إذا لم تكن هناك سياسة رشيدة ومصادر تمويلية لتغطية تكاليف الفوائد.

- الإقتراض الداخلي خارج القطاع المصرفي: إن اللجوء إلى التمويلات الخارجة عن نطاق القطاع المصرفي أساسها تعبئة المدخرات المالية التي تكون في حالة ركود وغير مستغلة في الاقتصاد دون اللجوء إلى القطاع المصرفي، وقد يؤثر ذلك على الطلب الخاص بشكل يجعل جزء من الاموال المخصصة للاستهلاك تذهب لجانب الإقتراض، وقد يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الإقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية، ويعتبر اللجوء إلى

القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمخدرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدول.¹

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات عند الإقتراض الداخلي منها مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تقديم القروض وكذا قدرة المالية العامة على تحمل خدمة الدين العام ومدى إستجابتها للإلتزامات المستقبلية إتجاه الدين العام، ويجب كذلك من وجود الآليات والهيكل التي تسمح وتنشط طرق تعبئة الموارد العامة كوجود سوق مالية واسعة تنظم هذا النوع من العمليات.

- **الإقتراض الخارجي:** يتم اللجوء إلى هذا النوع من الإقتراض عند عجز الدولة عن توفير مصادر تمويلية تسد بها العجز الموازي لاسيما الإقراض من الداخل تلجأ، ويوفر هذا النوع من الإقتراض إمكانية حصول الدولة على موارد من العملة الصعبة تُستخدم لتغطية عجز ميزان المدفوعات غير أنه لا يتم اللجوء إلى هذا النوع من الإقتراض لما له من مخاطر من الجانب السياسي إلا إذا كانت المصادر الداخلية غير كافية لتغطية العجز أو لم يتم تعبئة هذه الموارد، ويتم الإستعانة بالمؤسسات المالية الدولية ومختلف المؤسسات المالية الأجنبية، وما يميز هذا النوع أنه تمويل غير تضخمي ولكن الإقتراض الخارجي قد يؤدي إلى مشاكل مالية مستقبلية متعلقة بخدمة الدين الخارجي، فيوفر هذا النوع من القروض قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال.²

- **التمويل عن طريق الإصدار النقدي:** يعتبر هذا النوع من الاساليب غير التقليدية لعلاج العجز الموازي ويتم بواسطة ضخ كميات معينة من الإصدار النقدي الجديد في الإقتصاد، وهذا النوع من الاصدار يكون بدون تغطية ويعتبر تمويلا بالتضخم، فهذه السياسة المالية تستهدف تمويل العجز الذي سببه الانفاق العام ويزداد عنها إرتفاعا في الاسعار وتكون هذه الارتفاعات حسب درجة مرونة القطاع الانتاجي للطلب المتزايد، وتستخدم هذا النوع من السياسات المالية بشكل متعمد من أجل تحقيق أهداف إقتصادية من خلال عملية الإصدار النقدي على حساب توازن الموازنة ويكون من هذه الأهداف الأثار التوسعية في الإقتصاد كالنمو

1 - زغلول رزق ، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 13 ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 06.

2 - حامد دزار ، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر ، ص 344.

والتشغيل الكامل، ويعتبر هذا النوع من التمويل كمحفز للارتفاع في الطلب الكلي الذي يؤدي إلى الزيادة في الانتاج والكلي وحجم التشغيل.¹

الجدول رقم 3-3: تطور التمويل غير البنكي لعجز الموازنة في الجزائر 2009-2018.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
التمويل غير البنكي	655.258	674.339	727.998	913.836	241.112
نسبة تغطية العجز %	58.83	45.06	29.48	28.15	10.93
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل غير البنكي	204.084	136.614	64.584	82.872	583.256
نسبة تغطية العجز %	6.40	4.30	2.75	5.21	29.87

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

يعتبر التمويل غير البنكي أو غير التقليدي إحدى أهم الطرق التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل عجز الموازنة في الجزائر، حيث تتم هاته الطريقة بضخ كميات هامة من النقود داخل الاقتصاد خاصة عندما تكون المداخيل النفطية بما فيها صندوق ضبط الموارد غير قادر على تغطية هذا العجز، وقد عرف هذا النوع من التمويل إنخفاضاً واضحاً منذ سنة 2009 حيث بلغ 58 في المائة ليتراجع سنة 2010 إلى 45 في المائة ثم 29 في المائة سنة 2011 ليصل إلى معدل 2.75 في المائة سنة 2016 كنتيجة لإنتهاج الحكومة سياسة التمويل عن صندوق ضبط الإيرادات وكذا التحسن في الإيرادات العامة، لكن مع بداية إستنزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات وعدم استقرار أسعار النفط تم إستخدام هذه الطريقة في التمويل ليلعب نسبة تمويل العجز 29 في المائة سنة 2018 وهي أعلى نسبة منذ سنة 2011.

- التمويل عن طريق ضبط الموارد: يعتبر تمويل العجز عن طريق ضبط الموارد من إحدى الطرق التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية عجز الموازنة و كغيرها من الدول النفطية ، قامت الجزائر بإنشاء حساب تخصيص خاص

¹ - إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 44.

أطلق عليه اسم صندوق ضبط الموارد، وكان ذلك سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر عوائد نفطية بلغت أسعار النفط خلالها مستويات قياسية لم تعرفها الجزائر من قبل.

الجدول رقم 3-4: نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة في الجزائر 2009-2018.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
مبلغ التمويل	364.282	791.938	1761.45	2283.26	2132.471
نسبة تغطية العجز %	32.70	52.92	71.34	70.33	96.66
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
مبلغ التمويل	2965.67	2886.51	1387.94	784.459	131.912
نسبة تغطية العجز %	93.08	90.98	59.24	49.32	6.75

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

يتبين لنا من الجدول أعلاه مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي حيث إرتفعت نسبة التمويل من 32 في المائة سنة 2009 إلى حوالي 96 في المائة سنة 2013 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر توسعا كبيرا في الانفاق العام من جهة وإرتفاع المستوى العام لأسعار النفط، من جهة أخرى مما خلق فوائض مالية كبيرة إستخدمت لتمويل العجز المالي كسياسة لإدارة الفوائض المالية.

المبحث الثاني: تحديات إدارة الفوائض المالية وآلية توازن الموازنة العامة في الجزائر

لقد أدى الارتفاع الهام لأسعار النفط في الأسواق العالمية مطلع القرن الحالي إلى تحقيق الجزائر لفوائض مالية مُعتبرة، ولكن هذه الفوائض المالية هي ظرفية وغير مستقرة ومرتبطة بتقلبات أسعار النفط وكان للجزائر أن تتخذ تدابير وآليات لإدارة هذه الفوائض من أجل خلق توازنات مالية في حالة عجز الموازنة العامة للدولة وسوف نتطرق في هذا الجزء إلى الآليات المتخذة لإدارة الفوائض في الجزائر ضمن ما يسمى صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تُعتبر صناديق الثروة السيادية إحدى الآليات التي لجأت إليها بعض الإقتصاديات التي تتميز بفوائض مالية غير مستقرة خاصة الدول المصدرة للنفط والتي جعلت هذه الصناديق كبداية للإستثمار ومواجهة الصعوبات المالية المستقبلية، ومن أهم الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا النوع من الصناديق هو محاولة تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد وأصول مالية قابلة للإستثمار ومواجهة التقلبات الدورية للأسعار والإدارة الجيدة للحسابات الجارية.¹

أما في الجزائر فقد بدأت تجربة الصناديق مع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، ويعرف صندوق ضبط الموارد بأنه حساب من حسابات التخصيص الخاص مفتوح في كتابات الخزينة يقيد فيه الإيرادات الخاصة بالفائض في الجباية النفطية عن ما هو مقدّر في قانون المالية وكل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق أمّا في جانب النفقات فيقيد فيه ضبط النفقات وتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة وكذا الدين العمومي، وقد تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 02/2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000² وقد أضيف لباب الإيرادات تسيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية وفي باب النفقات تمويل عجز الخزينة وتحديد سقف رصيد الصندوق بمبلغ 740 مليار دج ومن خصائص صندوق ضبط الموارد أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية ولا يخضع للمبادئ العامة التي تحكم الموازنة العامة للدولة، كما أنه موجه خصيصا لتمويل العجز الموازي في حالة العجز وكذا إحتواء الفوائض المالية في حالة الفائض المسجل ضمن الجباية النفطية، كما أن الأمر بالصرف لهذا الحساب هو الوزير المكلف بالمالية.³ وقد عرفت الارصدة المالية

¹ - Massimiliano Castelli, Fabio Scacciavillani, **The New Economics of Sovereign Wealth Funds**, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2012, p 44.

² - القانون رقم 02-2000 مؤرخ في 27 يونيو 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، ص7.

³ - المادة 25 من الأمر رقم 04-06، مؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47.

للسندوق عدة تطورات منذ إنشائه حيث إرتبطت الأرصدة بمدى تحسن أسعار النفط من جهة، وتطور العجز الموازي من جهة أخرى أي وضعية الموازنة العامة للدولة دون أن يتم تجاهل السعر المرجعي للنفط.

يرتبط الإقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي لما له من مساهمة كبيرة في التنمية وتوازن ميزان المدفوعات، لكن عدم إستقرار السوق النفطية خلق مشاكل عدة في هيكل الإقتصاد الوطني بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة، وقد أدى عدم الإستقرار إلى ضرورة إيجاد آليات لإدارة الفوائض المالية، ولعل من الدوافع التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عدم وجود حساب يتم فيه نقل الفوائض المالية من سنة لأخرى ضمن الموازنة العامة إنطلاقا من مبدأ السنوية للموازنة العامة، ومن الدوافع أيضا الحاجة إلى إيجاد مصدر لتمويل العجز في حالة وقوعه. ولم تقتصر دوافع إنشاء الصندوق على الدوافع السالفة الذكر بل تعداه إلى عناصر أخرى منها عدم الإستقرار في السوق النفطية العالمية التي عرفت في السنوات الأخيرة عدم إستقرار وتقلبات حادة ترجع لعدة أسباب سياسية او إقتصادية، وأصبح بذلك القطاع النفطي جد حساس لأي تغيرات جيوسياسية ولعل خوض التجارب الدولية في مجال الصناديق السيادية كان كذلك من بين الاسباب التي دعت الجزائر لإنشاء مثل هذا النوع من الصناديق على غرار بعض دول الأوبك.

المطلب الثاني: التطور المالي لصندوق ضبط الإيرادات

ساهم صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه في إحتواء الفوائض المالية الناتجة عن الجباية النفطية من أجل إستعمالها في تمويل العجز الحاصل في الموازنة. وعرف صندوق ضبط الإيرادات في بداية إنشائه تطورا ملحوظا في رصيده المالي حيث بلغ 453 مليار دج سنة 2000 كنتيجة للفائض المالي المسجل في الجباية النفطية كما بلغ رصيد الصندوق نهاية سنة 2000 مبلغ 232 مليار دج وهذا بعد الإقتطاعات الخاصة بالمدىونية العمومية التي دفعت مستحقاتها من الصندوق بمبلغ 221 مليار دج.

كما عرف صندوق ضبط الإيرادات تراجعاً في رصيده سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 وبلغ مستوى 171 مليار دج بعدما كان في حدود 232 مليار دج، ثم تراجع هذا الرصيد إلى اقل من 28 مليار دج سنة 2002 وهي أقل قيمة سجلها منذ إنشائه ويعود هذا الإنخفاض إلى تحمل الصندوق أعباء المدىونية العمومية التي دفعت بمبلغ 170 مليار دج سنة 2002، بالإضافة الى إنخفاض الجباية النفطية وتراجع أسعار النفط.

الجدول رقم 3-5: تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات للجزائر 2000-2018. الوحدة: مليار دج

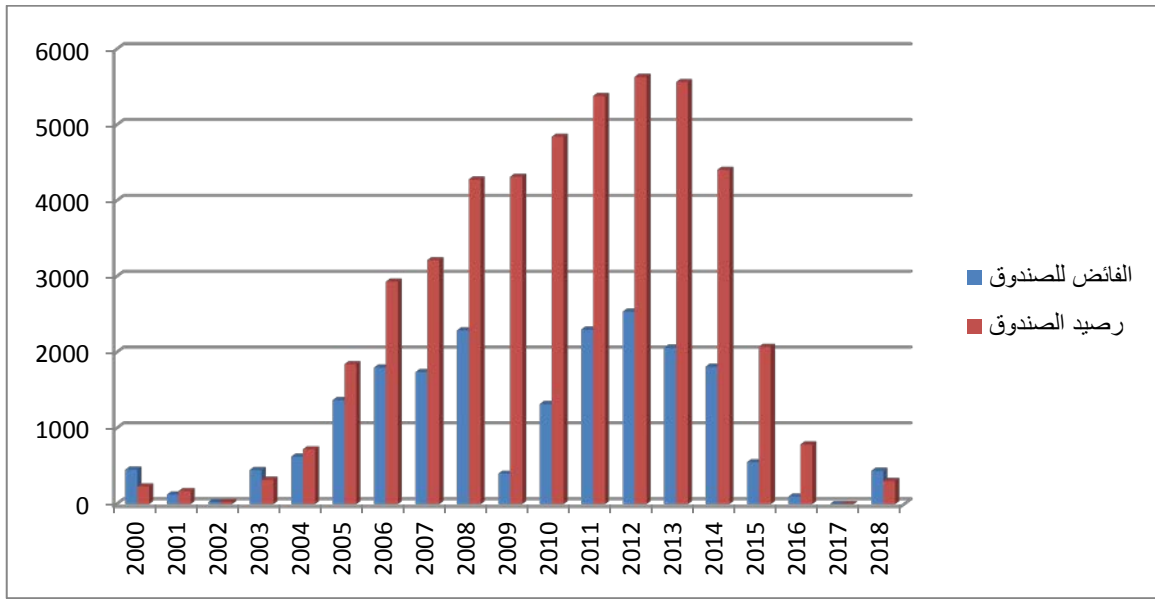
السنوات	الجباية المحصلة	الجباية المقدرة	الفائض للصندوق	رصيد الصندوق
2000	1173.237	720.00	453.237	232.137
2001	964.464	840.60	123.864	171.534
2002	942.904	916.40	26.504	27.978
2003	1284.974	836.06	448.914	320.892
2004	1485.699	862.20	623.499	721.688
2005	2267.86	899.00	1368.836	1842.686
2006	2714.00	916.00	1798.00	2931.045
2007	2711.848	973.00	1738.848	3215.53
2008	4003.559	1715.40	2288.159	4280.073
2009	2327.675	1927.00	400.675	4316.465
2010	2820.010	1501.70	1318.31	4842.837
2011	3829.72	1529.40	2300.32	5381.702
2012	4054.349	1519.04	2535.309	5633.751
2013	3678.131	1615.90	2062.231	5563.511
2014	3388.050	1577.73	1810.32	4408.159
2015	2275.132	1722.94	552.192	2073.846
2016	1781.10	1682.55	98.550	784.458
2017	2126.987	2126.987	0	0
2018	2787.106	2349.69	437.412	305.50

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

أما فيما يخص الأهداف التي كانت مسطرة للصندوق خلال هذه الفترة، فتتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة في حالة انخفاض فائض الجباية النفطية، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط لمستوى أقل من السعر المرجعي الذي يتم تقريره من طرف وزارة المالية، وكذا تخفيض حجم المديونية العمومية، إلا أن الشيء الملاحظ أن

الصندوق لم يحقق الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله، وهو تمويل عجز الموازنة العامة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى فاق السعر المرجعي والمقدر بـ 19 دولار للبرميل، واقتصرت نشاط الصندوق فقط على تسديد المديونية العمومية.¹

الشكل رقم 3-3: تطور الفائض وصيد صندوق ضبط الإيرادات 2000-2018. الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 3-4.

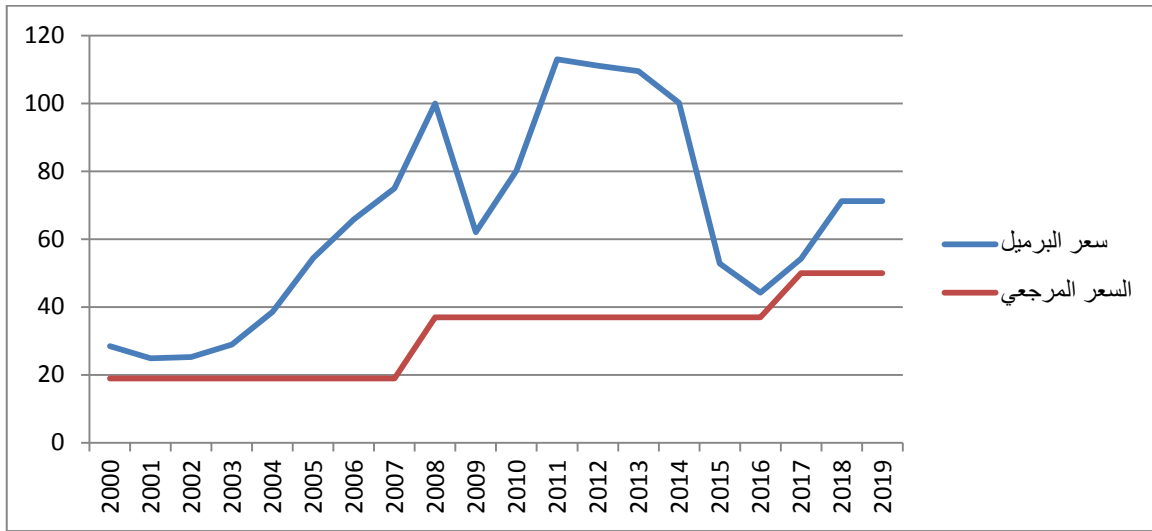
ومع حلول سنة 2003 بدأت أسعار النفط في التحسن وبدأ رصيد الصندوق يرتفع حيث بلغ نهاية 2003 مبلغ 320 مليار دج، ليواصل الارتفاع للسنوات الموالية ليصل الرصيد سنة 2006 إلى 2931 مليار دج وهو أعلى مستوى وصل إليه رصيد الصندوق منذ إنشائه، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل في المتوسط لسنة 2006 إلى أكثر من 65 دولار للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل سنة 2000 بداية عمل الصندوق.

وشهدت سنة 2006 تعديلات في آلية عمل الصندوق حيث أضيف إليه مهمة تمويل عجز الخزينة العامة وهو العجز الناتج من ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات وهذا حسب ما نصت عليه المادة 25 من الأمر 04-06 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وواصل الصندوق إرتفاعه لسنة 2007 حيث وصل إلى 3215 مليار دج متأثراً كذلك بارتفاع أسعار النفط التي وصلت لحدود 75 دولار للبرميل رغم خصم مبالغ

¹ - بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص 137.

المديونية العامة التي قدر فيها مبلغ الخصم لسنة 2007 ب 314 مليار دج وتعويض تسبيقات بنك الجزائر بمبلغ 607 مليار دج بالإضافة إلى تمويل عجز الخزينة المقدر بمبلغ 531.9 مليار دج ويعبر الرصيد عن التراكمات للأرصدة السنوية التي سمحت بتسديد مختلف هاته الاعباء.

الشكل رقم 3-4: تطور أسعار النفط 2000-2019. الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة، أعداد مختلفة.

يعتبر الارتباط وثيقا بين أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات لإعتبارين أولهما إرتباط مداخل الصندوق بالفائض المتحصل عنه من الفرق بين الجباية النفطية المقدرة والمحصلة فعليا فكلما كان المداخل المحصلة فعليا أكبر كان رصيد الصندوق في نمو أكبر، ومن ناحية أخرى كلما كانت أسعار النفط منخفضة كانت المداخل قليلة مما يخلق عجز داخل الموازنة يكون صندوق ضبط الإيرادات في حالة لتمويل العجز، وهذا ما نلاحظه في السنوات التي تلت 2007 والتي عرفت نمو كبيرا في مداخل الصندوق ساهم فيها على القضاء على المديونية العمومية حيث تم تسديد ما يقارب 314.45 مليار دج سنة 2007 ومبلغ 465.43 مليار دج لسنة 2008.

وعرف رصيد الصندوق ذروته سنة 2012 حيث بلغ أكثر من 5633 مليار دج كنتيجة لبلوغ أسعار النفط سنتي 2011 و 2012 عتبة 100 دولار للبرميل، لكن الاسعار بدأت في التراجع بعد سنة 2014 مع بروز بوادر لأزمة نفطية أدت إلى هبوط أسعار النفط إلى ما دون 60 دولار للبرميل سنة 2015، مما أدت إلى تراجع كبير في رصيد الصندوق الذي تجاوز إلى 2073 مليار دج سنة 2015 ويعود سبب الانخفاض في رصيده كذلك إلى تغطيته لعجز الموازنة بعدما تم تسديد المديونية العمومية. وقد عرفت الجزائر سنة 2017 أزمة في توفير

الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وعرف الصندوق للمرة الأولى في تاريخه رصيدا منعدما بعدما تم إستنفاد رصيده بالكامل في تغطية عجز الموازنة وبدأت الجزائر في الاستعانة بالمدىونية الداخلية لتمويل عجز الموازنة العامة، وعرفت سنة 2018 تحسنا في رصيد الصندوق بعد التحسن في أسعار النفط حيث بلغ رصيده 305 مليار دج.

المطلب الثالث: تحديات مساهمة الصندوق في إدارة الفوائض وتمويل الموازنة العامة.

إتخذت الجزائر عدة تدابير من شأنها ضمان إستقرارية الموارد المالية للدولة وضمان تمويل التنمية ولعل من بينها حساب التخصيص الخاص أو ما يسمى بصندوق ضبط الموارد وبهدف التعرّف على دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازنات المالية، سيتم التطرق بالتّحليل لدور الصندوق في تمويل العجز الموازني وسداد الدين العمومي للدولة، والملاحظ منذ إنشاء صندوق ضبط الايرادات أن تمويل العجز من خلال الصندوق في تزايد مستمرا سنويا وأصبح الإعتماد على الصندوق بشكل كبير في تمويل العجز مما أدى إلى تدهور أرصدة الصندوق، وللتذكير فإن الصندوق لم يكن له دور تمويل عجز الخزينة في بداية إنشائه سنة 2000 بل تم تعديل البنود الخاصة به سنة 2006 ليصبح من مهامه تمويل العجز الحاصل في الموازنة، وكانت نسبة تمويل الموازنة العامة سنة 2006 حوالي 3 في المائة فقط من موارد الصندوق.

مع التزايد والتوسع في النفقات العامة للدولة أصبحت الرهانات كبيرة على الصندوق مع تحسن أسعار النفط في الأسواق النفطية لترتفع نسبة تمويل العجز الموازني إلى 11.37 في المائة سنة 2007 وتنتقل هذه النسبة إلى 13.78 في المائة سنة 2008، وبما أن أهداف الصندوق هو تمويل عجز الخزينة والمدىونية فقد تمكنت الجزائر من دفع كل الديون الخارجية من الصندوق مع نهاية 2008 ما جعل الجزائر تخصص نسبة كبيرة من إيرادات صندوق ضبط الموارد للتمويل عجز الخزينة.

الجدول رقم 3-6: تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة 2000-2018.

الوحدة: مليون دج

السنوات	الرصيد السنوي قبل الاقتطاع	الإقتطاعات لتمويل العجز	الرصيد بعد الإقتطاع	نسبة تمويل العجز
2006	3 640 686	91 530	3 549 156	2,51%
2007	4 669 893	531 952	4 137 941	11,39%
2008	5 503 690	758 180	4 745 510	13,78%
2009	4 680 747	364 282	4 316 465	7,78%
2010	5 634 775	791 938	4 842 837	14,05%
2011	7 143 157	1 761 455	5 381 702	24,66%
2012	7 917 011	2 283 260	5 633 751	28,84%
2013	7 695 982	2 132 471	5 563 511	27,71%
2014	7 373 831	2 965 672	4 408 159	40,22%
2015	4 960 351	2 886 505	2 073 846	58,19%
2016	2 172 396	1 387 938	784 458	63,89%
2017	784 458	784 458	-	100%
2018	437 412	131 912	305 500	30,16%

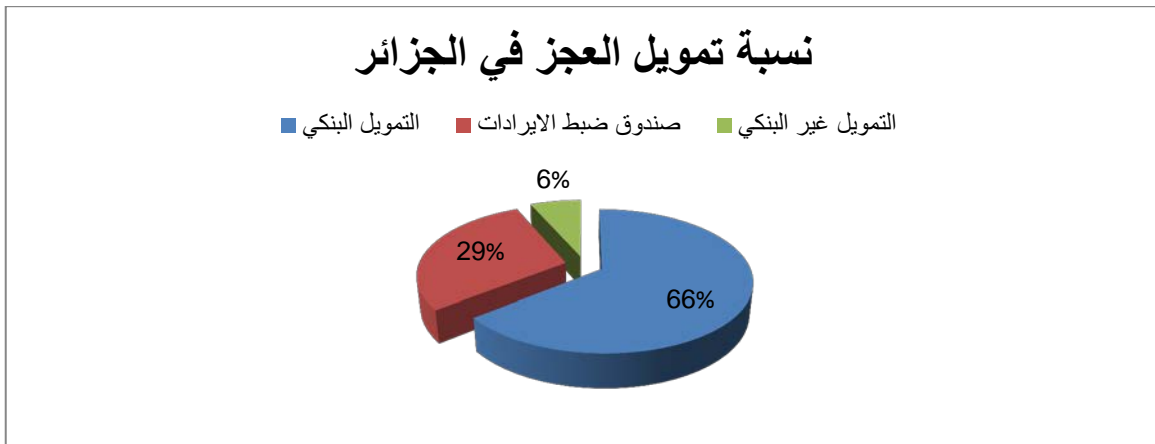
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

بدأت الجزائر في التوسع في النفقات العامة من أجل تمويل مختلف المشاريع التنموية كنتيجة للسياسة المالية التوسعية المنتهجة وإطلاق مختلف البرامج التنموية، حيث بدأ العجز الموازي في الزيادة رغم رفع السعر المرجعي لسعر النفط إلى 37 دولار للبرميل في سنة 2008 حيث كان له الأثر في إنخفاض نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات للعجز الموازي إلى 7.78 في المائة سنة 2009 وزيادة في الجباية النفطية ضمن قانون المالية بالرغم من الانخفاض في أسعار النفط.¹

¹ - أنظر الملحق رقم 5.

ومع بداية التحسن في المداخيل النفطية بدأت أرصدة الصندوق في التعاظم وبدأت معها الزيادة في العجز الموازي سايره تعاظم دور الصندوق في تمويل العجز الموازي حيث بلغ نسبة 14 في المائة سنة 2010 لينتقل إلى أكثر من 24 في المائة سنة 2011 ويواصل الارتفاع إلى نسبة 40.22 في المائة سنة 2014¹ وبلغ تمويل العجز أعلى نسبة له منذ إنشائه عتبة 58 في المائة كنتيجة لتراجع المداخيل النفطية والايادات العادية وزيادة النفقات العامة مع ظهور بوادر لأزمة نفطية قد تكون طويلة الأمد، وواصل الصندوق تمويله للعجز للسنة الموالية حيث بلغ نسبة 63 في المائة ليصبح للصندوق الدور الأساس في تمويل العجز، وهو ما أدى تدهور الوضعية المالية للصندوق ووصوله لمستويات غير مسبوقة في تاريخه حيث أصبح رصيده يقدر ب 784 مليار دج نهاية عام 2016.

الشكل رقم 3-5: نسب تمويل العجز في الجزائر لسنة 2018. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

مع تواصل الانخفاض الحاد في أسعار النفط أصبح الجزائر أمام حتمية الاستدانة وإستنفاد آخر رصيد للصندوق والمقدر ب 784 مليار دج سنة 2017 لتمويل العجز الموازي، وهي المرة الأولى في تاريخه يبلغ رصيد الصندوق حدَّ النفاذ، ومع حلول سنة 2018 بدأت حالة الموازنة في التحسن مما أدى إلى إنخفاض تمويل الصندوق للعجز الموازي إلى نسبة 30 في المائة ولجوء الجزائر إلى اساليب أخرى لتمويل العجز الموازي كالتمويل غير التقليدي.

¹ - أنظر الملحق رقم 1.

وكنتيجة عامة فقد ساهم صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض المالية وتمويل عجز الموازنة للجزائر حيث قام بإحتواء الفوائض الناتجة عن إرتفاع اسعار النفط فوق السعر المرجعي المحدد من أجل إعادة تمويل العجز، ولكن هذه الآلية تعتبر بحد ذاته إعادة توزيع للمداخيل فقط، كما أن محدودية عمل الصندوق وعدم إستغلال الموارد المالية في حالة الفوائض حسابات الخزينة العامة، وبالتالي فالموارد الموجهة لتغطية عجز لخزينة ماهي إلا إيرادات غير مدرجة في الموازنة العامة يتم تغطية النفقات العامة بها وتلجأ الدولة لصندوق ضبط الموارد.

كما ساهمت المديونية الخارجية في تقلص مستوى رصيد الصندوق، حيث بدأ منذ إنشائه في تسديد دفعات المديونية العمومية وهي إحدى المهام التي أوكلت إليه، وهو ما حمل الصندوق عبئ السنوات السابقة وتكاليف المديونية دون أن تكون هناك رؤية لإستثمار موارد الصندوق في القطاع الاقتصادي.

الجدول رقم 3-7: تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات للمديونية 2000-2009.

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	221100	184467	170060	156000	222703
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	247838	618111	314455	465437	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

ساهم صندوق ضبط الإيرادات في القضاء على المديونية بعد أن أوكلت له مهمة تسديد دفعات الدين العام بعد تحقيقه فوائض مالية في السنوات الأولى من إنشائه، لكن هذا النوع من التمويل أسهم في خفض أرصدة الصندوق الموجهة أساسا لتمويل العجز كما واجه صندوق ضبط الإيرادات عدة تحديات منها أن الصندوق ضعف التكامل بينه وبين الموازنة العامة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة المالية الشاملة وخلق صعوبات في تنسيق النفقات العامة مثل إزدواج النفقات وإستدامة العجز الموازي وكذا نقص الإيرادات الخاصة به مقارنة بالنفقات خاصة في ظل التقلبات السعرية للنفط.

كما تواجه الصندوق إشكالية تسيير الصندوق كحساب خاص وليس كصندوق سيادي يدير الحوافز المالية للحكومة من أجل تنويع مصادره من الإيرادات من جهة ومساهمته في تمويل الاستثمارات من جهة أخرى، ولعل من التحديات التي تواجه عمل الصندوق هو عدم وجود آلية للرقابة على عمل حسابات التخصيص الخاص من قبل هيئات الرقابة مثل البرلمان، ويمكن القول أن الصندوق كان من أهم الآليات التي تمت بها إدارة الفوائض في الجزائر.

المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة كآلية لضبط الموازنة العامة.

تعتبر الآليات المتعلقة بالنفقات العامة من بين أهم الآليات المساعدة على توازن الموازنة العامة للدولة وتشير المعطيات أنّ الإلتجاه المتزايد للنفقات العامة سببه التوسع في الدور الوظيفي لنشاط الدولة داخل القطاع الإقتصادي وكذا الزيادة في الحاجيات العامة المنبثقة عن النمو السكاني، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية ضمن السياسة المالية والمرتبطة بالسلوك الاقتصادي الكلي.

يعتبر موضوع ترشيد النفقات العامة من المواضيع التي عرفت إهتماما كبيرا من الجهاز التنفيذي للموازنة العامة بعد أن عرفت الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً خاصة النفطية منها، وقد حاولت الحكومة إعتتماد كافة الوسائل الممكنة بتقليل الإعتمادات واتخاذ تدابير إسترجاع الإعانات غير المستغلة للمؤسسات والهيئات ذات الطابع الإداري، وسيتم التطرق في الجزء من الدراسة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بترشيد النفقات العامة وأساليب الترشيد ودور هذا النوع من الآليات في الحفاظ على التوازنات المالية في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة ترشيد النفقات العامة.

يقصد بإصطلاح ترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أقل حدّ ممكن، والحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام الهدف منه هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاجية بأقل قدر من الإنفاق العام، ويعني ترشيد الإنفاق العام أيضا حسن التصرف في الأموال العامة وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ولا تبذير مع وجود غاية وهدف للنفقة العامة، ويتضمن ترشيد الإنفاق العام التحكم وضبط النفقات، واحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ومحاولة الإستفادة من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة بأكثر قدر ممكن.¹

تهدف سياسة ترشيد النفقات العامة إلى إيجاد الحلول المثلى من أجل الإستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها العامة ويعد ترشيد الإنفاق من المبادئ العامة في السياسة المالية لاقتصاديات الدول خاصة في الأوضاع التي تكون فيها الموارد والإمكانات المالية محدودة أو في فترات الأزمات

¹ - بلقلة إبراهيم ، سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، 30 و 31 أكتوبر 2012 ، جامعة البويرة ، ص3.

المالية ولا يقصد الترشيد عملية تقليص أو ضغط الإنفاق العام بقدر ما يقصد به الاستعمال الأمثل للموارد المالية لتحقيق أكبر نجاعة وفعالية ممكنة لهذا الإنفاق، ويمكن صياغة الأهداف المتعلقة بترشيد الإنفاق العام كما يلي:¹

- الزيادة في كمية المخرجات بنفس ونوع المخرجات من أجل رفع الكفاءة الإقتصادية للموارد أو على نحو يقلل من المخرجات إستنادا للمدخلات.

- محاولة تقليص عجز الموازنة والحد من الفروقات الكبيرة بين الإيرادات والنفقات العامة وعقلنة النفقات العامة بشكل يساعد على التحكم في التضخم والدين العام وتحديد المشاريع البنوية.

- مراجعة هيكل النفقات العامة عن طريق تقليص نوع وحجم النفقات التي ليس لها مردودية كبيرة، وتجنب الوقوع في المديونية، أي أن الترشيد أداة أفضل من المديونية من حيث الآثار المستقبلية، ويهدف الترشيد أيضا لإيجاد توازن مالي في الأمد الطويل.

إن الأهداف السابقة الذكر قد يصعب تحقيقها وهذا لصعوبة تحديد المخرجات والمدخلات، حيث أن المدخلات والمخرجات قد لا تكون خاضعة أحيانا للقياس الكمي أي أنها ذات طابع نوعي.²

المطلب الثاني: تحديات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

أثرت التقلبات في الإيرادات العامة للجزائر مع التزايد المستمر للنفقات العامة في زيادة العجز الموازي الذي بلغ مستويات لم تبلغها الموازنة العامة منذ الاستقلال مما دعى الحكومة إلى إتخاذ إجراءات سُميت بالتقشفية ضمن السياسة المالية (سياسة مالية إنكماشية) والتي كانت على إثر التدهور في أسعار النفط منتصف 2014، وقد قامت الحكومة بإتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي من شأنها المحافظة على التوازن المالي وتقليص عجز الموازنة بأكبر قدر ممكن ومن التدابير المتخذة بداية من السنة المالية 2016 نذكر مايلي:³

- شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتجميد بعض المشاريع الوطنية ذات المبالغ الكبيرة والتي لم يتم الإنطلاق فيها.

¹ - محمد صادق ربابعة ، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن ، 2010 ، ص 47.

² - Jack Diamond , **Measuring Efficiency in Government Techniques and Experience**, it appears in c.v. brown, p.m Jackson Public Sector Economics, 1986, p 171.

³ - عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مقال على الرابط الإلكتروني: www.edu-dz.com تاريخ الإطلاع : 2019/08/01 ، ص5.

- تجميد عمليات التوظيف في القطاع العام والإكتفاء بالمناصب التي يتم تحريرها بعد عمليات الاستقالة والاحالة على التقاعد.
 - تعديل قانون التقاعد رقم 83-12 بحيث تم رفع السن القانونية للإحالة على التقاعد إلى غاية 60 سنة كاملة مع إمكانية التمديد لغاية 65 سنة وإلغاء التقاعد النسبي دون شرط السن.
 - تحديد قائمة بالمنتجات المستورد عبر فرض رخص الاستيراد، ومنع بعض المنتجات المنتجة محليا من الاستيراد.
 - إقرار زيادات في بعض الرسوم والضرائب ضمن قانون المالية 2016 منها رفع الرسم على القيمة المضافة وبعض الرسوم الأخرى وفرض حقوق جمركية على الاستيراد.
 - تقليص الإعتمادات المالية ضمن قانون المالية وتسقيف النفقات العامة للإدارات المركزية والهيئات والمؤسسات غير الممركزة، حيث إنخفضت هذه الاعتمادات سنة 2016 ب 8.8% مقارنة بسنة 2015، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 في المائة وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 في المائة.
- وبالرغم من الآليات السابقة الذكر إلا أنّ التحديات التي تواجهها الحكومة قد تجعل هذه الآليات غير فعالة خاصة في المدى البعيد مع الوضع الذي تعيشه الاسواق العالمية والصراعات داخل المنظمات الدولية والاقليمية المنتجة للنفط، ولعل من بين التحديات التي قد تكون عقبة في وجه الاستقرار المالي للموازنة العامة نذكر منها:

- **تحديات متعلقة بالأسعار:** إن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي من شأنه أن يزيد من درجة الإنفاق الحكومي، حيث أن التضخم يساهم في إنخفاض القدرة الشرائية للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والأفراد على حد سواء وقد سجلت الجزائر عدة معدلات تضخم خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم 3-8: نسبة التضخم في الجزائر 2009-2018. الوحدة: %

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59	4.25

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

- **التحديات المتعلقة فعالية الإجراءات الترشيدية:** من بين التحديات أيضا نجد أنّ الإجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في المدى القصير فيظل نزوب الهوامش الوقائية للمالية العامة خاصة إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.¹
- **تحديات البدائل الإقتصادية:** من التحديات التي تواجه الجزائر ضعف البدائل التمويلية والاقتصادية وتأثر الصادرات النفطية بقيمة الدولار حيث أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن الدولار في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لأمريكا، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.²
- **التحديات المتعلقة بالنمو السكاني وزيادة التحويلات:** الزيادة في التكاليف الاجتماعية وتحمل الدولة تكاليف التحويلات الاجتماعية المتزايدة من سنة لأخرى كنتيجة للنمو السكاني للجزائر، حيث بلغ عدد السكان في الجزائر 42 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصاء في بداية 2018، وتغطي ميزانية التحويلات الاجتماعية أكثر من 445 مليار دج موجهة لدعم العائلات و 290 مليار دج للمتقاعدين و500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد و336 مليار دج للسياسة العمومية للصحة وأكثر من 350 مليار دج للسياسة العمومية للسكن وحوالي 300 مليار دج تعبأ لفائدة نفس القطاع من طرف الصندوق الوطني للاستثمار. وقد خصص غلاف مالي بـ 1.763 مليار دج للتحويلات الاجتماعية خلال سنة 2019 (مقابل 1.760 مليار دج سنة 2018) أي ما يعادل 21 في المائة من مجموع ميزانية الدولة.
- **التحديات المتعلقة بالفساد المالي وزيادة الإنفاق:** تعتبر الزيادة والإسراف في الإنفاق الحكومي من أهم العوامل التي تؤثر في توازن الموازنة وتنخر هيكل الإقتصاد الوطني، حيث يشمل الفساد المالي المتعلق بالإنفاق العام تضخيم الفواتير أو إنشاء مشاريع ونفقات ليس لها جدوى إقتصادية والهدف منها إستهلاك الاعتمادات المالية في الموازنة فقط.

¹ - كزيز نسرين، حميدة مخطار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص121.

² - كزيز صباح، كزيز نسرين، الرشادة الاقتصادية كمقاربة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر: دراسة في التحديات والفرص، مداخلة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2017، ص10.

الجدول رقم 3-9: تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد 2012-2017.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النقاط	34	36	36	36	34	33
الرتبة	105	100	100	88	112	112

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، على الموقع :

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf
تاريخ الإطلاع : 2019/09/26

من الجدول السابق يتبين لنا أن الجزائر من الدول التي لم تتجاوز الحد أو التنقيط المحدد حيث أن الدول التي تتجاوز هذا الحد من الدول التي ينخفض فيها مؤشر الفساد، لكن في الجزائر لا تزال هناك مؤشرات توحى بتوسع هذه الظاهرة خاصة مع التوسع في السياسة الانفاقية للحكومة وتقييد آليات الرقابة على المال العام.

الجدول رقم 3-10: تطور مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.¹

السنة	/2008	/2009	/2010	/2011	/2012	/2013	/2014
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4	2.8	3.1
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74

المصدر: عيودوي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

- التحديات المتعلقة بالوضع السياسي والأمني : تؤثر الأزمات السياسية والأمنية في زيادة نفقات الدولة من أجل الحفاظ على الأمن مما يجعل ترشيد النفقات العامة في حالات عدم الإستقرار أمر يصعب تحقيقه، ومن المعروف أن الجزائر في محيط إقليمي مليء بالتوترات الأمنية خاصة على الحدود مع الدول التي تشهد توترات وحروب على غرار ليبيا ومالي.

¹ - عيودوي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 07، الجزائر، 2016، ص 192.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

تؤثر سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لأنها تعتمد بشكل اساسي على النفقات العامة والنفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وذلك نظرا لما تحدثه من آثار اقتصادية في حجم الانتاج الوطني، وفي طريقة توزيعه وفي الاستهلاك والادخار والاستثمار ومن الواضح أن مفهوم ترشيد النفقات الانفاق يتضمن أحكام الرقابة على النفقات وتلافي التبذير والنفقات غير الضرورية، وبالتالي تخفيض النفقات بشكل عام.¹

تبنى الموازنة العامة على أساس مساهمتها في بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، ولكن قد تواجه الحكومة مشكلة في التوفيق بين المساهمة في الاقتصاد والحفاظ على التوازنات المالية للدولة، ولعل الجدل القائم حول دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كامل على القطاع الحكومي في الحياة الاقتصادية، ومن هنا يتبين لنا الدور الذي قد يسببه ترشيد الإنفاق العام أو السياسة المالية الإنكماشية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وهي كالتالي:

- أثر ترشيد الإنفاق على الأسعار: تتأثر الاسعار بترشيد الانفاق عن طريق تأثرها بانخفاض الطلب الكلي حيث نجد أن الدولة خاصة في حالات الازمات تلجأ إلى تقليص الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الاسعار خاصة أسعار السلع المتعلقة بعمليات التجهيز العمومي، ويمكن أن تحدث زيادة الإنفاق العام آثارا تضخمية في حالة عديدة، خاصة في جانب التحويلات النقدية الموجهة من طرف الدولة لطبقات معينة بهدف رفع القدرة الشرائية لهذه الفئة، لكن إذا لم يأخذ المخطط المالي المعد من قبل الحكومة بالحسبان هذه الزيادة في القدرة الشرائية التي سوف تترجم على صعيد زيادة الطلب، وبالتالي إذا كان الجهاز الإنتاجي غير قادر على مسايرة هذا الطلب، فسوف يترجم الأمر إلى فائض في الطلب ومن ثم زيادة أسعار بعض المنتجات الضرورية، وقد عرفت نسبة التضخم معدلات منخفضة في السنوات التي عرفت فيها الجزائر أزمات مالية كنتيجة لإنخفاض الانفاق العام الناتج عن تراجع المداخيل مثل سنة 2014 أين سجل معدل التضخم نسبة 2.92% وهي نسبة منخفضة مقارنة مع السنوات التي عرفت تحسن في المداخيل المالية للدولة وتوسع الانفاق الحكومي.

- أثر ترشيد الإنفاق على البطالة: تؤثر النفقات العامة على الطلب على اليد العاملة من خلال جانبيين أولهما مباشر فعمليات التوظيف التي تقوم بها الدولة تقوم من خلالها على القضاء على نسبة معينة من البطالة ولها

1 - محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص373.

وجه اجتماعي واقتصادي، أما الجانب الآخر فهو مناصب العمل غير المباشرة الناتجة من المشاريع التنموية والتي يتم توظيف العمال من أجل إنجاز هاته المشاريع، وقد قامت الجزائر بتجميد التوظيف كآلية لترشيد النفقات مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، ولم يكن للقطاع الخاص في الجزائر الدور الكبير مقارنة مع القطاع الحكومي في تقليص حجم البطالة.

- أثر ترشيد النفقات العامة على الناتج: تعكس درجة تأثير ترشيد النفقات العامة على الناتج مدى تأثير الناتج بحد ذاته بالنفقات العامة، حيث نجد أن الدول التي تكون الدولة هي المتدخل الأكبر في الاقتصاد يكون فيها التأثير للنفقات العامة كبير على الناتج، ومنه فإن أي تأثير في درجة الانفاق سوف يكون له الأثر المكافئ على الناتج، أي أن العلاقة هنا تكون طردية لإرتباط عامل النمو بالنفقات العامة، أما عند ماتكون درجة التدخل محدودة فإن عامل الترشيد لا يكون له الأثر الكبير على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 3-11: تطور نسبة الناتج حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة نمو الناتج %	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4
قطاع الفلاحة %	1.4	0.5	1.0	0.6	0.7	0.2	0.6	0.2	0.1	0.7
قطاع المحروقات %	3.6-	0.7-	1.2-	1.2-	2.0-	0.2-	0.1	1.4	0.4-	1.2-
قطاع الصناعة %	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.2
أشغال عمومية والري %	0.7	1.0	0.5	0.7	0.6	0.7	0.5	0.6	0.5	0.7
السلع والخدمات %	2.1	2.4	2.3	2.0	2.3	2.6	1.9	1.1	1.2	1.4
حقوق ورسوم جمركية %	0.5	0.3	0.1	1.1	0.9	0.3	0.5	0.3-	0.3-	0.2-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، مرجع سابق.

إن الجدل حول مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي يعتبر إنعكاسا واضحا للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه، فمن خلال المعطيات السابقة يتبين لنا النمو الذي عرفه الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، فنجد أن النمو عرف تطورا ايجابيا لأغلب القطاعات إلا أن النمو في قطاع المحروقات عرف نمو سلبيا خلال الفترة في إشارة إلى تراجع مساهمة قطاع المحروقات خلال الفترة مع نمو لقطاعات أخرى مثل قطاع الصناعة وقطاع السلع والخدمات خاصة قطاع النقل العمومي الذي عرف تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، والملاحظ أيضا أن الناتج المحلي قد عرف تراجعا في النمو خلال السنتين الأخيرتين مقارنة بالسنوات 2010 إلى 2016 حيث عرف النمو في الناتج المحلي تراجعا ملحوظا كنتيجة للظروف التي تمر بها الموازنة العامة بصفة خاصة والقطاع الاقتصادي بصفة عامة.

المبحث الرابع: آليات ضبط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر.

ترافق تطور الموازنة العامة مع اتساع النشاط الاقتصادي فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات إلى القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، هذا الدور الذي فتح المجال أمام تحديات جديدة تواجهها الموازنة العامة في كيفية ضبط الموازنة العامة من جهة وتلبية الحاجيات العامة المتزايدة من جهة أخرى، ويجد معد الموازنة العامة نفسه أمام عدة خيارات صعبة من بينها كيفية ضبط الموازنة العامة للدولة والتوازن الاقتصادي في نفس الوقت.

لكن قيام الموازنة العامة بمهمة تحقيق التوازن الاقتصادي جعلها تنتقل من الحياد إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية عبر التوسع في حجم الإنفاق العام، وأمام هذه السياسة المالية لم تعد الموارد المالية العامة قادرة على كفاية النفقات الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة مالية على مستوى اقتصاد الدولة تمثلت بظهور العجز في موازنتها، الأمر الذي دعى إلى إيجاد آليات كفيلة بضبط الموازنة العامة للدولة والحفاظ على توازنها على الأقل في الأجل البعيد.

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى مختلف الآليات الكفيلة بضبط وتوازن الموازنة العامة من خلال القوانين والتشريع أولاً، ثم من خلال الاجراءات التقديرية لتعزيز جودة الموازنة العامة للدولة، وصولاً إلى الاجراءات الكفيلة بوجود إستدامة مالية عن طريق نظام جبائي فعال.

المطلب الأول: قوانين المالية كآلية لضبط الموازنة العامة

شهدت إدارة المالية العامة في الجزائر في القرن الماضي تغييراً هيكلياً في قواعد وآليات إعداد الموازنة العامة من خلال القانون 84-17 الذي أطر المالية العامة للدولة والقانون 90-21 المتعلقة بالمحاسبة العمومية.¹ وقد ارتكزت هذه التغييرات الهيكلية إلى التعديلات التشريعية التي شهدتها قوانين الموازنة العامة للدولة والتي استهدفت رفع من درجة التخطيط المالي من خلال تعديل القانون المنظم لقوانين المالية للدولة بموجب القانون العضوي رقم 18-15 لسنة 2018 المتعلق بقوانين المالية²، وفيما يتعلق بتطوير عملية إعداد الموازنة العامة ورفع دقة تقديراتها، فقد شهدت القانون رقم 84-17 المشار إليه عدة تعديلات ضمن القانون الجديد رقم 18-15، أهمها:

¹ - تم التطرق للقانونين في الفصل الثاني.

² - قانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2018.

- يكون إعداد قانون المالية بالرجوع إلى تأطير وبرمجة الميزانية ويساهم في تجسيد السياسات العامة التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج إنطلاقا من أهداف واضحة ومحددة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضع تقييم،¹ أي الإنتقال من البرامج المخططة عن طريق الأهداف إلى الموازنة بالنتائج، ويرمي مشروع القانون العضوي إلى إصلاح تسيير المالية العمومية حيث سيوجه للبحث عن الفعالية والنتائج وإلى تحسين تقديم قوانين المالية للحصول على مقروئية افضل وتعزيز شفافية المعلومات الميزانية وتقوية الرقابة البرلمانية، وإدماج عناصر المرونة في التسيير المالي.
- تعديل التقسيم الخاص بالنفقات العامة إلى تقسيم حسب الوظائف بل التقسيم حسب الأقسام.²
- يكتسي طابع قانون المالية قانون المالية للسنة، قوانين المالية التصحيحية، القانون المتضمن تسوية الميزانية. كما يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات وصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء، ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة.³
- الإبقاء على مبدأ السنوية في الميزانية مع وجود إطار طويل الامد للبرامج الحكومية من أجل تنفيذ السياسات العمومية ويستلزم ذلك استثناء تطبيق مبدأ السنوية بالنسبة لنفقات الاستثمار لبرامج بعينها مع تحديد نسبة نقل الاعتمادات على أن لا يفوق نسبة 5 بالمائة من الاعتماد المالي المعني.⁴
- التقليل من العمل بالحسابات الخاصة وتقليصها الى ستة حسابات وهي: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات القروض والتسبيقات، حسابات التسوية مع الحكومات الاجنبية، حسابات المساهمة والالتزامات وحسابات العمليات النقدية.⁵ مع نقل أرصدة وإعتمادات هاته الحسابات من سنة لأخرى.
- يتضمن القانون الجديد تدابير أخرى تتمثل في إمكانية فتح اعتمادات مالية عن طريق مراسيم مسبقة مع إعلام الجهات المختصة في البرلمان وكذا إمكانية اصدار الحكومة لمراسيم بإلغاء أو تجميد الاعتمادات حسب الحالة، وكذا تعزيز إعلام البرلمان من خلال الهيكلية الجديدة لقانون المالية، إذ تم إدراج ثمانية جداول في قانون المالية

1 - المادة الأولى من القانون 18-15 نفس المرجع.

2 - المادتين 28 و 29 نفس المرجع.

3 - المواد 4 و 5 ، نفس المرجع.

4 - المادة 36، نفس المرجع.

5 - المادة 42، نفس المرجع.

بدلا من ثلاثة، بالإضافة إلى إرفاق قانون المالية المقدم للبرلمان بقائمة للحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ إيراداتها ونفقاتها وكذا إعداد مشروع قانون المتضمن تسوية الميزانية بالرجوع إلى السنة المالية السابقة ن-1 وذلك لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات فيما يتم الاستناد إلى المرجع ن-2 بالنسبة لسنوات 2023، 2024 و2025 .

- إن القانون الجديد للمالية العامة يهدف إلى إصلاح الإطار الميزانياتي والمحاسبي، ما يترتب عنه عصرنة المالية العمومية، موازاة مع ذلك اقرار تحولات عميقة في كفاءات تسيير المال العام، فيما يركز أساسا على مبدأ الموازنة ليس من حيث طبيعة النفقات، بل وفق مبدأ الموازنة الموجهة نحو النتائج انطلاقا من أهداف محددة مسبقا، ما يمنح استقلالية أكبر للمسيرين، بما يكرس مبادئ التقييم ومراقبة الأداء. وبصفة عامة فإن القانون الجديد يهدف إلى التكفل بأربع محاور ممتلة في إصلاح اطار التسيير المالية العمومية بتوجيهه نحو البحث عن الفعالية والنتائج، وتحسين تقديم قوانين المالية ومحتوياتها للحصول على نصوص أوضح وأفضل، ومعلومات ميزانية تتميز بالشفافية، ويخص المحورين الأخيرين تعزيز الجانب الاعلامي والرقابة البرلمانية، وكذا إدماج عناصر المرونة في تسييرها.¹

- كما تضمن القانون الجديد ضمن موارد الخزينة وأعباؤها عمليات تتمثل في توظيف المتوفرات المالية للدولة وكذا إصدار الإقراض وتسيير الاموال المودعة، وخصم وقبض السندات لصالح الدولة.² وتهدف الدولة من خلال هذه الاجراءات لإيجاد الآليات الكفيلة لتعبئة الموارد والمدخرات وكيفية إدارتها عن طريق الخزينة العمومية، وتشمل أيضا عمليات اقتراض الدولة، في شكل قروض وتسبيقات، وإصدار سندات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل، بما في ذلك الشكل الإجباري لتغطية كل أعباء الخزينة، وعمليات تحويل الدين العمومي أو إعادة التحويل أو توحيد دين الخزينة المستحق دفعه كاملا.

- وسيدخل القانون الجديد المقترح على البرلمان حيز التنفيذ في 2021 وسينفذ بطريقة تدريجية عن طريق إدراج في كل سنة مالية كتلة عملياتية ووظيفية ليبلغ استيعاب آليات الموازنة بالبرنامج والتسيير القائم على النتائج مستواه الكلي في 2023.

¹ - فريال بوشوية، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية قفزة في عصرنة المنظومة المالية، موقع جريدة الشعب، مقال على الرابط: <https://www.djazairss.com/echchaab/115730> تاريخ الإطلاع: 2019/10/01.

² - المادة 59، القانون 18-15، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: إجراءات تقدير وتعزيز جودة الموازنة العامة.

تعتمد الدول المتطورة في استخدام الأساليب العلمية لتقدير وتطوير جودة الموازنة العامة والتخطيط المالي بحيث يتم إتباع مجموعة من الاجراءات والآليات التي تساهم في التخطيط الجيد ومن بين هاته الآليات نجد:

أولاً: مُحَدَّدَات تقدير الموازنة العامة.

ترتبط دقة تقديرات الموازنة العامة للدولة على دقة توقعات الاقتصادي الكلي، وبالتالي يتطلب ذلك تقييم توقعات الاقتصاد الكلي بدقة، وعرضها في وثائق الموازنة العامة، وإتاحتها للتدقيق من جانب خبراء خارجيين مستقلين.¹ وعلى ضوء ذلك، توجد مجموعة من المحددات التي تضمن تقييم ما إذا كان مشروع الموازنة العامة يتضمن تقديرات واقعية أم غير واقعية، ومن أهم هذه المحددات:²

- أن تستند التقديرات الموازنية سواءا في جانب الايرادات أو النفقات إلى إفتراضات متناسقة ومقبولة وقابلة للتحقيق، وتخلو من عامل التحيز.
- تحديد التوقعات عن طريق آليات وجهات مسؤولة يخول لها تقييم توقعات الإقتصاد الكلي، مع ضرورة الأخذ بعدد قليل من الآراء حيث أن الدراسات أكدت أن تعدد الجهات المسؤولة عن توقعات الاقتصاد الكلي تؤثر سلبا في دقة التقديرات وجودتها.³
- نشر بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتقييم أثر هذه المتغيرات على تقديرات الموازنة.
- نشر المنهجية والأساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير توقعات الاقتصاد الكلي.
- تعديل توقعات الاقتصاد الكلي وتقديم تفسيرات واضحة لأسباب التباين بين التقديرات الأصلية لهذه التوقعات والتقديرات المعدلة لها في تقارير متابعة الموازنة العامة.
- مقارنة التقديرات الأصلية لتوقعات الاقتصاد الكلي والنتائج الفعلية لها في تقارير الحشاش الختامي للموازنة بنهاية العام المالي ومناقشة نتائج هذه المقارنة.

¹ - عمر محمد البدويهي، تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة للدولة، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، العدد 7، 2017، ص8.

² - نفس المرجع، ص8.

³ - Kyobe, A. and Danninger, S. **Revenue Forecasting: How is it done? Results from a Survey of Low-Income Countries**, IMF Working papers, 2005.

ويعتمد إعداد الموازنة العامة للدولة في الجزائر على وجود تنسيق بين وزارة المالية ومختلف الهيئات المتخصصة في قياس متغيرات الاقتصاد الكلي، وبصفة أساسية معدل النمو الاقتصادي المستهدف، كما يتولى الديوان الوطني للإحصاء تقدير معدلات التضخم والبطالة.

أما في وزارة المالية فقد تم إنشاء مديرية التقديرات والسياسات التي تقوم ب:

- وضع توقعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تحديد نظم المعلومات التابعة لوزارة المالية؛
- وضع العناصر اللازمة لتصميم السياسات المالية وتقييمها؛
- وضع الإطار الاقتصادي الكلي والمالي للقوانين المالية؛
- تحضير تقارير تقدم قوانين المالية؛
- رصد وتقييم التوازن في الخطط الاجتماعية؛
- محاكاة آثار التدابير الاقتصادية والمالية.

ثانيا: الإجراءات المقترحة لتقدير الموازنة العامة.

ومن أجل أن تكون تلك المحددات ذات فعالية يتوجب إتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز ودقة التقديرات المقدمة ضمن الموازنة العامة للدولة بناء على دراسات ومعطيات علمية ومن بين هذه الاجراءات نجد:¹

- الإعتقاد على الأساليب الإحصائية والنماذج القياسية: من أجل أن تكون التقديرات قريبة من الواقع يجب استخدام أساليب التقدير التحكيمي Judgement ونماذج الانحدار البسيط Regression Simple وفي الوقت ذاته، تُشير التجربة الدولية أنه بالإضافة إلى أساليب التقدير التحكيمي ونماذج الانحدار البسيط يجب الاعتماد على أساليب إحصائية أكثر تطوراً مثل تحليل السلاسل الزمنية أو ما يسمى Series Time Analysis، وكذا الاعتماد على نماذج الاقتصاد الكلي الهيكلية Macroeconomic Structural Models ، كما أن الاتجاه الأكثر تطبيقاً هو استخدام توليفة من هذه الأساليب بهدف الوصول قدر الإمكان إلى تقديرات واقعية للموازنة العامة.

حيث أن الإعتقاد على الطرق الكمية من شأنه التنبؤ والإستشراف للتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي من أجل إيجاد إسقاطات على الواقع والاقتراب قدر الامكان إلى القيم الحقيقية.

¹ - عمر محمد البدويهي، مرجع سبق ذكره، ص9.

- إخضاع توقعات الإقتصاد الكلي لأدوات تحليل الحساسية: أكدت التجربة الدولية أهمية إخضاع توقعات الإقتصاد الكلي لأدوات تحليل الحساسية Sensitivity Analysis ؛ للتعرف على مدى حساسية نتائج المالية العامة للتغير في توقعات الإقتصاد الكلي في الأجلين القصير والمتوسط فعلى سبيل المثال، إذا تبين خلال الربع المالي الأول أن معدل النمو الحقيقي سوف يكون أقل مما كان متوقفاً، فإن ذلك حتماً سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات العامة، كما سيؤدي إلى نشوء التزامات مالية أعلى بالنسبة لبرامج الحماية الاجتماعية لتعويض الفئات المتضررة من تراجع معدل النمو، وبالتالي يقع على السلطات المالية عبء مراجعة تقديرات الموازنة والتقدم للسلطة التشريعية لاعتماد أية موازنات تكميلية خلال العام المالي.
- طرق الإفصاح حول الأساليب المستخدمة: إن عملية المصادقة والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة تعتبر من أهم المراحل خاصة تلك المتعلقة بعمليات الانفاق العام، ولكن قبل تقديم الموازنة العامة يجب أن تكون هناك معايير من الشفافية المتعلقة بإتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بالمالية العامة، ولعل من بين الوثائق المقدمة هي التقارير التقديمية لعرض قوانين المالية والأسس التي تمت مراعاتها عند إعداد الموازنة العامة.
- توحيد الأساس المحاسبي في تسجيل معاملات المالية العامة: إن اختلاف الأنظمة المحاسبية التي تطبقها الموازنة العامة للدولة وباقي الكيانات العامة مثل البنك المركزي والهيئات العامة يجد من جودة التخطيط المالي. فعلى سبيل المثال، تستخدم الهيئات الاقتصادية أساس الاستحقاق وبما يتفق مع المعايير المحاسبية، في حين تستخدم الموازنة العامة الأساس النقدي. وعلى ضوء ذلك، يُلاحظ أن بعض بنود الدعم والمساهمات المدرجة بالموازنة العامة وكذلك الفوائض المحولة والضرائب المسددة من الهيئات الاقتصادية للموازنة والمسجلة وفقاً للأساس النقدي قد تختلف عن مثيلتها المسجلة في موازنات الهيئات الاقتصادية وفقاً لأساس الاستحقاق.¹
- تحديث الإطار القانوني للموازنات: كانت تعتمد الجزائر في موازنتها على الموازنة التقليدية أو موازنة البنود، لكن مع التطور في الأنظمة المحاسبية والمالية كان لزاماً عليها ان تسير هذا التطور، ولذا فإن الجزائر تعمل وفق القانون 17/84 ولم يتم تحديثه إلا سنة 2018 وفق القانون رقم 15/18 المنظم لقوانين المالية والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 2021 والمرتكز أساساً على الموازنة المبنية على الأهداف والنتائج.
- والملاحظ أيضاً أن قانون المحاسبة العمومية رقم 21/90 الذي بموجبه تنظم عمل المالية العامة في الجزائر لم يتم تحديثه إلى يومنا هذا، هذا مما يؤدي إلى وجود عقبات قانونية تحول دون مساندة التطور الحاصل ضمن التشريع المالي وعدم تماشي وفق نموذج الموازنة الجديد، وإيجاد تركيبة ميزانية تحقق الأهداف التي تساعد على التحكم

¹ - عمر محمد البديهي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

في النفقات العامة، من خلال توفير المعلومات من أجل تحليلها وإتخاذ الخيارات المتاحة، كما تساهم الشفافية في طرح الموازنة العامة في إبداء الآراء من الخبراء والمراقبين وغيرهم لإثراء الجانب المالي والقانوني لإيجاد سياسة واقتصادية فعالة.

إن وضع السياسات المالية على المدى المتوسط والطويل من شأنه أن يعطي الحكومة نظرة مستقبلية للوضع المالي من خلال مؤشرات مالية عن طريق وضع موازنة مالية متعددة السنوات تشمل الاستراتيجية المستقبلية للاستثمار العمومي في الاقتصاد، كما تبين كيفية إدارة النفقات الجارية بصورة تضمن تغطية هذا النوع من النفقات.

المطلب الثالث: آليات ومقترحات تبني نظام ضريبي فعال

تسعى أغلب الإقتصاديات الدولية لإيجاد نظام ضريبي يحقق التوازن المالي للموازنة وكذا يعطي الاستدامة المالية لها، وتكون دراسة فعالية النظام الضريبي من خلال معرفة الضرائب والرسوم ذات الجدوى ضمن السياسة الضريبية المعدة من طرف السلطات التنفيذية، ويعد مؤشر الفعالية أهم المؤشرات التي تحكم نجاح السياسة الضريبية، ويعكس نجاح السياسة الضريبية مدى تمكن الدولة من إنجاز سياسة مالية ناجحة بإعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية، لذا نجاح النظام الضريبي يعتبر نجاح للسياسة الإقتصادية المنتهجة أي وجود سياسة إقتصادية فعالة.

وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى طبيعة ومكونات الجهاز الضريبي وكذا مدى فعالية كل نوع من أنواع الضرائب والرسوم المشكلة لهذا الهيكل خارج إطار المحروقات، وإعطاء إقتراحات حول النظام الجبائي الحالي.

أولاً: هيكل النظام الضريبي في الجزائر

يقوم هيكل الجباية العادية خارج المحروقات في الجزائر، بعد الإصلاحات على جملة من الضرائب أبرزها:

الضرائب المباشرة:

تضم الضرائب المباشرة مجموعة من الضرائب والرسوم أهمها:¹

¹ - النظام الجبائي الجزائري، متاح على الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz>

1- **الضريبة على الدخل الاجمالي:** وهي ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الاجمالي للأشخاص الطبيعيين ويتم حسابها على اساس سلم تصاعدي يتم تحديده بموجب قوانين المالية وهي ضريبة على العموم تصريحية مع بعض الاستثناءات التي تخضع للاقتطاع من المصدر وفق معدلات نسبية، يتم فرضها على المداخيل المتعلقة بالأرباح المهنية والمداخيل الفلاحية، والمداخيل التجارية الناتجة عن تأجير العقارات وبيع رؤوس الأموال المنقولة، وكذا الرواتب والأجور، وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية .

يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح أو المداخيل الصافية الفئوية وحسابها على أساس تصاعدي باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محدد، والأعباء القابلة للخصم التالية:

- فوائد القروض والديون المبرمة لأغراض مهنية و كذا تلك التي تم إبرامها قصد اقتناء أو بناء مسكن.
- اشتراكات التأمين على الشيخوخة و التأمينات الاجتماعية المكتسبة شخصيا.
- نفقات الإطعام.
- بوليصة التأمين المبرمة من طرف المالك المؤجر.

2- **الضريبة الجزافية الوحيدة :** هي ضريبة تم استحداثها بموجب تدايير قانون المالية لسنة 2007 لتعويض النظام الجزافي للضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، تفرض على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاط صناعي، أو تجاري، أو حرفي، أو مهنة غير تجارية والتي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج، المستثمرون الذين يمارسون المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة المؤهلة للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة".

3- **الضريبة على أرباح الشركات:** هي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل المحققة من الشركات وتخضع هذه الأرباح للمعدلات 19، 23، 26 في المائة تفرض على الربح الصافي الناتج عن النتائج المحققة من طرف المؤسسة (مبيعات، عائدات إستثنائية) ناقص الأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، إهتلاكات، ضرائب و رسوم مهنية...).

4- **الرسم على النشاط المهني:** يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات، غير أنه، تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص

المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني. يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25% غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

5- **رسم التطهير:** يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية، تتراوح قيمة هذا الرسم من 1000 إلى 130000 دينار جزائري.

6- **الضريبة على الأملاك:** هي ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر أو خارج الجزائر ولديهم أملاك عقارية في الجزائر.

أ- الرسوم على رقم الأعمال:

يشمل الرسوم التي يتم فرضها على بصورة غير مباشرة على السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك وتشمل:

1- **الرسم على القيمة المضافة:** وهي ضريبة تطبق على المعاملات حيث تتسم باتساع الوعاء يتم حسابها باعتماد معدلين 19% المعدل العادي و 9% المعدل المخفض، يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

2- **الرسم الداخلي على الاستهلاك:** هو عبارة عن رسم يفرض عند الاستهلاك على المواد المتعلقة بالتبغ والسجائر والكبريت والقداحات، أساس فرض الرسم تستند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ المحتوى في المنتج النهائي، يستند المعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم، بالنسبة للمواد المشكلة جزئياً من التبغ يطبق الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتج بأكمله، بالنسبة للسجائر والمواد المعدة للتدخين الخالية من التبغ يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع بدون احتساب الرسوم، يتراوح المعدل بين 10 و 20 في المائة.

3- الرسم على المنتوجات البترولية: هو عبارة عن رسم يطبق على إستهلاك بعض المنتجات البترولية، ويتم حسابه على أساس الهكتلتر يتراوح بين 1 إلى 1400 دج/هكتلتر.

ب- الضرائب غير المباشرة:¹

ويشمل رسمين هما: رسم المرور يفرض على المنتجات الكحولية، ورسم الضمان والتعير يفرض على الذهب والفضة والبلاتين.

ت- حقوق التسجيل:

هي عبارة عن رسوم تفرض على عمليات التحويلات لكامل الملكية (بيع عقار أو منقول) أو التنازل عن أجزاء حق الملكية (الانتفاع وملكية الرقبة)، نقل الانتفاع للأموال العقارية إيجارات لمدة محددة أو غير محددة، نقل الملكية عن طريق الوفاة (الموارث)، الهبات، القسمة، ومختلف العقود التي تسجل عند المصالح المتعلقة بحصص الأسهم وحصص الشركة، وتعفى الدولة من جميع حقوق التسجيل فيما يخص العقود المتعلقة بالمبادلات وعمليات الشراء والتنازل عن الأموال من كل نوع وكذلك المتعلقة باقتسام هذه الأموال مع الخواص.²

ث- حقوق الطابع:

هي عبارة عن رسوم يتم فرضها لقاء خدمات معينة مثل إستخراج الوثائق وطوابع المخالصات وغيرها.³

ثانيا: فعالية النظام الضريبي الحالي

تعكس الفعالية المتعلقة بالنظام الضريبي مدى نجاعة السياسة الضريبية المنتهجة للدولة وتعتبر مؤشرا فعالا لمدى تحقيق الاهداف المسطرة وفق التقديرات الموجودة في الموازنة لتفادي وجود إختلالات، وتتوقف فعالية النظام الضريبي على مدى إحترام مجموعة من القواعد والاجراءات المتعلقة بالاسس العامة للضريبة، ومن أجل معرفة فعالية النظام الضريبي الحالي سنحاول التطرق إلى نمو حصيللة الجباية العادية المكونة للضرائب والرسوم في الجزائر.

¹ - النظام الجبائي الجزائري، مرجع سابق.

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

الجدول رقم 3-12: تطور الإيرادات الضريبية للجزائر حسب النوع 2009-2017.

الوحدة: مليار دج

السنة	1	2	3	4	5	6	7
	مجموع الإيرادات الضريبية 7+6+5+2	الضريبة على المداحيل 4+3	الضريبة على الأجور	ضرائب أخرى	الضريبة على السلع و الخدمات	الحقوق الجمركية	التسجيل والطابع
2009	1146.6	462.1	183.6	278.5	478.5	170.2	35.8
2010	1298	561.7	244.8	316.9	514.7	181.9	39.7
2011	1527.1	684.7	382.6	302.1	572.6	222.4	47.4
2012	1908.6	862.3	552.5	309.8	652.0	338.2	56.1
2013	2031	823.1	494.4	328.7	741.6	403.8	62.5
2014	2091.4	881.2	531.9	349.3	768.5	370.9	70.8
2015	2354.7	1034.5	596.5	438.0	824.3	411.2	84.7
2016	2482.2	1109.2	635.1	474.1	887.8	389.4	95.8
2017	2663.1	1236.1	705.1	531.0	976.00	356.0	95.0

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2013 و 2017.

بعد التوسع في السياسة المالية الذي عرفته الجزائر خلال العقد الأول من القرن الحالي عرف النشاط الإقتصادي نمو ملحوظا إنعكس بدوره على المداحيل الجبائية خارج إطار المحروقات، حيث عرفت الإيرادات الضريبية خارج المحروقات نمو معتبرا بداية من سنة 2009 حيث سجلت مبلغ 1146 مليار دج وتساهم الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة في ظل وجود تدبذبات في مداحيل النفط، وقد سجلت بلغت الإيرادات الضريبية 2 663,1 مليار دينار في 2017 مقابل 2482,2 مليار دينار في 2016، أي ارتفاع بنسبة 7,3 %، مقابل 5,4 % في 2016 والملاحظ هو الارتفاع في الضريبة المباشرة على المداحيل والأرباح 126,9+ مليار دينار، خصوصا على الأجور، التي تقتطع عند المصدر، يفوق الارتفاع في الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات 88,2+ مليار دينار، في حين انخفضت الحقوق الجمركية من جديد

تبلغ 356,0 مليار دينار في 2017 ، مقابل 389,4 مليار دينار في 2016 و 411,2 مليار دينار في 2015 فيما يخص هيكل الإيرادات الضريبية، نلاحظ في سنة 2017 إستمرار أهم التوجهات للفترة 2002-2016، حيث كسبت الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح 1,7 نقطة مئوية في 2017 ، ممثلة بذلك 46,4 % من الإيرادات الضريبية، مقابل 44,7 % في 2016 و 23,2 % في 2002.

عكس ذلك، تراجعت الحقوق الجمركية، بقيمة 2,3 نقطة، لتمثل 13,4 % فقط من الإيرادات الضريبية في 2017، مقابل 15,7 % في 2016 و 26,6 % في 2002، ويرجع ذلك إلى تراجع الواردات من السلع منذ 2015 ومختلف الإعفاءات من الحقوق الجمركية.

أما فيما يخص وزن الضرائب على السلع والخدمات، فبعد أن شهد في 2015 أدنى مستوى له، عرف ارتفاعاً بشكل جدّ طفيف، منتقلاً من 35,8 % في 2016 إلى 36,6 % في 2017، ومع ذلك لا يزال جدّ منخفض بالمقارنة مع مستوى 2002، أين حقّق 46,3 %، بالمقارنة مع النسب لدى الدول المتقدمة والناشئة.¹

الجدول رقم 3-13: تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسب المئوية من الإيرادات الضريبية) 2002-2017

2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	الإيرادات الضريبية
46,4	44,7	43,9	42,1	44,8	33,7	23,2	الضرائب على المداخيل والأرباح
36,6	35,8	35,0	36,7	37,5	45,3	46,3	الضرائب على السلع والخدمات
13,4	15,7	17,5	17,7	14,6	17,4	26,6	الحقوق الجمركية

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص 60.

يبين لنا تطور الضرائب على المداخيل والأرباح ضمن المنظومة الضريبية خارج المحروقات مدى أهمية هذا النوع من الضرائب وفعاليتها ضمن الموازنة العامة، حيث أن هذا النوع يستمد فعاليته من طريقة التحصيل (الاقتطاعات من المصدر)، في حين أن الضرائب على السلع والخدمات عرفت تراجعاً في هيكل الضرائب بسبب طبيعة هذه الضرائب وصعوبة طرق التحصيل، ويعكس هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات النقائص المزمّنة في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص 59.

الجدول رقم 3-14: تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح (2002-2017).

الوحدة: %

2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	الضرائب على المداخيل والأرباح
57	57,3	57,7	60,4	64,1	48,4	47	الضرائب على الأجرور
43	42,7	42,3	39,6	35,9	51,6	53	ضرائب أخرى

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص 60.

وعلى الرغم من أن السنوات 2015 و 2016 و 2017 لا تؤكد التوجهات نحو الارتفاع لقيمة الضرائب على الأجرور ضمن الضرائب المباشرة وانخفاض حصة الضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية ضمن الضرائب المباشرة، فإن هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة يعكس هيمنة الاقتطاعات عند المصدر (الأجرور والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد)، ويشير إلى تواجد نقائص في مجال تحصيل الأنواع الأخرى من الاقتطاعات (الضريبة على الدخل الإجمالي للشركات والضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية)، وهو أمر في تعارض واضح مع أهمية وعاءاتها الضريبية المعنية (فائض صافي الاستغلال للشركات والقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي خارج المحروقات).¹

إن الاعتماد على الضرائب ذات المردود الضعيف على حساب الضرائب الأخرى ينقص من فعالية الجهاز الضريبي في تحصيل الإيرادات الضريبية لصعوبة تحصيل بعض الأنواع الضريبية، حيث نجد أن معظم الضرائب والرسوم ذات المردودية المرتفعة هي ضرائب مقتطعة من المصدر في حين أن الضرائب والرسوم الأخرى تكون منخفضة التحصيل لإرتباطها بعدة عوامل ولعل من بين التحديات التي تواجه النظام الضريبي نجد:

- الشفافية: تعتبر الشفافية من أهم المبادئ التي يبنى عليها الحكم الراشد وكذا مبدأ العدالة الضريبية حيث أن النظام الضريبي المبني على التخفيضات والإعفاءات يصعب تحديد تكلفتها نتيجة لغياب تقارير تحدد التكاليف المتعلقة بهاته الضرائب مما يعزز عدم الاستقرار في التدابير الجبائية.²
- كفاءة الإدارة الضريبية: إن ضعف الإدارة الضريبية في التحكم بالآليات الحديثة في إطار جباية الضرائب يؤدي إلى صعوبة تقدير الوعاء وعدم المساواة بين المكلفين بالضريبة في حين التطبيق، ومع ضعف الإدارة

¹ - نفس المرجع السابق، ص 60.

² - عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتها للنفط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2016، ص 122.

الضريبية فإن هذه الأخيرة تتبع إجراءات تحصيلية معقدة مما يؤدي إلى ضعف التحصيل، ويلعب الجانب البشري دورا مهما أيضا في الكفاءة الإدارية للضرائب من خلال الدور الكمي والنوعي، وعليه فإن النظام الضريبي كلما استطاع توفير احتياجاته من الموارد المادية والبشرية والأدوات المساعدة للاستخدام الأمثل كلما زادت فعاليته واستطاع تحقيق أهدافه المحددة.

بالإضافة إلى العنصرين السابقين هناك عناصر أخرى مثل التهرب الضريبي والغش الضريبي بالإضافة إلى جمود النظام الضريبي، وارتفاع مستوى الضغط الضريبي والإشكالات المتعلقة بالازدواج الضريبي بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالثقافة الضريبية للمجتمع، والفساد الإداري داخل منظومة الضرائب، وقصد تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري نضع الاقتراحات التالية:

- الإ اعتماد على الدراسات الميدانية والعلمية في تحديد الضرائب والرسوم والمعدلات المتعلقة بهما تعكس الواقع الاقتصادي ودرجة الوعي الضريبي.
- مراجعة القوانين المتعلقة بالتشريع الضريبي ومعالجة الاختلالات الخاصة بطرق التحصيل والثغرات القانونية التي يتضمنها قانون الضرائب، وذلك بإنشاء لجان قانونية ومالية تتكفل بإصلاح المنظومة الجبائية.
- مراعاة المبادئ العامة للضريبة من خلال الإستغناء عن الضرائب والرسوم المكلفة وإستبدالها بضرائب ذات جدوى، مع إيجاد آليات لحماية المكلفين بالضريبة.
- إيجاد آليات قانونية للمتابعات القضائية للمتورطين في قضايا الغش والتهرب الضريبي.
- عصنة الوسائل المادية خاصة المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل التحكم الجيد في المعلومات ومتابعة التحويلات المالية من أجل حصر ومتابعة المدينين.
- مراعاة الجوانب المتعلقة بالجانب الإجتماعي والمستوى المعيشي حسب المناطق الجغرافية في تحديد الضرائب من حيث الطبيعة والمعدلات.
- إصلاح الجوانب المتعلقة بالاستثمار من أجل خلق بيئة ضريبية مستدامة ومراعاة الجوانب الفنية للضرائب، دون إهمال للمعايير الدولية في تحديد الضريبة.
- رفع المستوى التكويني لعمال إدارة الضرائب بشكل يتماشى مع المعطيات الحديثة المتعلقة بالجانب القانوني والتكنولوجي وكذا الجانب الوظيفي.
- إعطاء تحفيزات مالية ومعنوية للموظفين تتعلق بجانب التحصيل من أجل تحسين ورفع مردودية الضرائب.

- اللجوء الى التعاون الدولي في اطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.
- إنشاء آليات جديدة توسع من نطاق الاقتطاع من المصدر بالنسبة للمكلفين بالضريبة بحيث تشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين وتحديد مستويات لحجم الاقتطاع من المصدر بحيث يأخذ بعين الاعتبار الحالة المالية للمكلف بالضريبة ومدى إلتزامه.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي من أجل خلق بيئة إستثمارية تجذب رؤوس الاموال تكون ذات مردودية تنعش القطاع الاقتصادي الى جانب تطهير الادارة من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبية، بالاضافة الى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لاقامة الاستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتمويل بالمواد الاولية وتوفر اليد العاملة المؤهلة.

خلاصة الفصل

ما يُمكن أن نخلص إليه في فصلنا هذا أن الجزائر تواجه تحديات عديدة في كفاءات ضبط موازنتها العامة، حيث تعاني الجزائر من عجز في الموازنة خلال فترة الدراسة وأن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة يلاقي إهتماما كبيرا من الحكومة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة إذا تحول العجز العارض أو المؤقت إلى عجز هيكلي يترتب عنه آثار غير مرغوب فيها، وقد شهدت الجزائر طفرة مالية بداية من القرن الحالي وضعت الجزائر أمام تحدي إدارة هذه الفوائض المالية من أجل إستغلالها في الفترات اللاحقة حيث أنشئت صندوق ضبط الإيرادات لإدارة هاته الفوائض، وعرفت الموازنة العامة من خلال الاجراءات المتخذة في هذا المجال تغطية لعجزها المتنامي بإستخدام فوائض الصندوق وكنتيجة لذلك ومع تراجع اسعار النفط أصبح رصيد الصندوق يتهاوى مما طرح تحديات أخرى حول حلول اخرى لمواجهة العجز الموازي.

ومن أجل مواجهة العجز الموازي كان لزاما على الجزائر إتخاذ إجراءات ضرورية للحفاظ على التوازنات المالية وكان من بين الاجراءات المتخذة تبني سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنى على الاستخدام الأمثل للموارد وليس في وقت الأزمات فقط، حيث بدأت بإجراءات تمس النفقات العامة من خلال تقليص الإعتمادات المالية، وبعض الإجراءات الأخرى الهادفة إلى التحكم الجيد بالنفقات العامة مع تفعيل بعض الاجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة وزيادة الضرائب والرسوم، وختاما فقد تم التوصل في المبحث الأخير إلى مختلف الآليات التي من شأنها إعادة التوازن المالي للموازنة من خلال ضرورة تفعيل الدراسات العلمية والاحصائية في إعداد الموازنة وإعطاء بعض الاقتراحات لذلك، وقد توصلنا إلى ضرورة تفعيل ومراجعة إجراءات خاصة بالضريبة خارج المحروقات كآلية يمكن الاعتماد عليها في توفير الاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر.

الخاتمة

❖ الخاتمة " Conclusion "

تتضمن خاتمة الدراسة أهم النتائج العلمية والعملية وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة وتحليل التطورات المتعلقة بالإشكاليات، مما يسمح بتقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات بناءً على رؤية وتطلعات الباحث من أجل الإهتمام بالجانب العملي والعلمي للموازنة العامة وذلك قصد تحسين أداء الموازنة مع الاضطرابات في أسعار النفط العامة، وفي الأخير تم تحديد آفاق الدراسة.

➤ أولاً: نتائج الدراسة

بناءً على الدراسة التي أجريت حول معرفة الدور الذي يلعبه النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذا الطبيعة القانونية والمالية ونتائج الأرصدة السنوية للموازنة العامة خلال فترة الدراسة، وبالاعتماد على ما تم تناوله من مفاهيم متعددة في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، إضافة إلى ما تم تحليله من بيانات، وبعد نتائج التحليل لمخاور ومجالات وأبعاد الدراسة وتفسيرها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1- الفرضية الرئيسية الأولى: نصت على أنه " للنفط دور مهم على الساحة الاقتصادية العالمية ومن أهم المصادر الطاقوية في العالم ولا يمكن إستبداله في الوقت الراهن بأي مادة بديلة، وتساهم في ذلك مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية ويتم تحديد قيمته من خلال قوانين العرض والطلب."، وأثبتت النتائج الفرضية الرئيسية الأولى على ما يلي:

- إن تزايد الإهتمام بالموارد الطاقوية البديلة لم يجعل النفط يفقد مكانته على الساحة العالمية كمصدر أساسي للطاقة ولكن مع الاكتشافات الحديثة قد يؤدي إلى الاستغناء عنه مستقبلاً؛
- تلعب المؤسسات الدولية والاقليمية الدور الكبير في توفير المواد الطاقوية للاقتصاد العالمي مما يساهم في رفع النمو الاقتصادي العالمي؛
- لا يخضع النفط لقوانين العرض والطلب بل يتعداه إلى عوامل أخرى سياسية وجيوسياسية تؤثر على الامدادات النفطية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: نصت على أنه " تساهم الموازنة العامة في دعم النشاط الاقتصادي للدولة، وانطلاقاً من ذلك تستند الجزائر على نظام تشريعي للموازنة العامة لا يتماشى مع الظروف والنظام الاقتصادي السائد، مما يجعل مصادر الإيرادات العامة غير كافية بتغطية إلتزامات الدولة المتعلقة بالنفقات العامة."، وأثبتت النتائج الفرضية الرئيسية الثانية على ما يلي:

- لا يحكم الموازنة العامة في الجزائر إطار تشريعي يتلاءم مع النظام الإقتصادي الحديثة حيث أن القانون المنظم لقوانين المالية لا يراعي التغيرات الحديثة في مجال الموازنة العامة؛
 - تتنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ليست كفيلة بتغطية النفقات العامة للدولة، وتتم الموازنة العامة في الجزائر بوضعية غير عادية في ظل الاعتماد بنسبة كبيرة على الجباية النفطية؛
 - إن التزايد المستمر في النفقات العامة مع عدم وجود سياسة استثمار عمومية تؤدي إلى تحمل الموازنة العامة أعباء ونفقات تحويلية ليس جدوى في الاقتصاد؛
 - توجد علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر، غير أن طبيعة التأثير تكون على مستوى الرصيد النهائي نظرا لإعتماد الجزائر السعر المرجعي الثابت سنويا.
- 3- الفرضية الرئيسية الثالثة:** نصت على أنه " يعتبر العجز الميزة الغالبة على طبيعة الموازنة العامة في الجزائر نظرا للدور الذي تساهم فيه الموازنة في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر، وتستخدم آليات فعالة لإدارة الفوائض المالية للجباية النفطية، بالإضافة إلى الآليات المتعلقة بالنفقات والتقدير الموازني، مع وجود تحديات تعيق تبني نظام جبائي فعال. " وأثبتت النتائج الفرضية الرئيسية الثالثة على ما يلي:
- تعاني الجزائر من عجز في موازنتها العامة لعدم الإستخدام الكامل والأمثل للموارد النفطية (تبني السعر المرجعي) ويصعب معالجته عند تحسن أسعار النفط نظرا للزيادة السنوية لحجم العجز؛
 - إستخدام الجزائر لصندوق ضبط الإيرادات في إدارة الفوائض المالية ماهو إلا تأجيل لإستخدام الإيرادات النفطية وتحميد للموارد المالية ويكمن فقط في توزيع الموارد المالية على عدة سنوات؛
 - ترشيد النفقات العامة من الآليات الفعالة في ضبط توازن الموازنة العامة للدولة ويجب أن يكون الترشيح بصفة دائمة؛
 - النظام الضريبي هو أحسن آلية لإستدامة مالية خارج النفط، يشمل إصلاح الضريبة والآليات المتعلقة بالتحصيل.

➤ ثانياً: توصيات ومقترحات الدراسة

- بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:
- إيجاد آليات كفيلة بإصلاح النظام القانوني والتشريعي للموازنة العامة للدولة؛
- اعتماد الأساليب الحديثة في تسيير الموازنة العامة وفق النظم الحديثة؛

- إعادة النظر في تقسيم الموازنة العامة حسب الأبواب والأقسام وضرورة الانتقال إلى الموازنة المبنية على الأهداف من أجل معرفة مدى فعالية كل ميزانية؛
- التنوع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستثمارية إستراتيجية بالإعتماد على التجارب الدولية في هذا المجال، وهذا من أجل المحافظة على المقدرات المالية؛
- تنوع الاستثمارات في حالة الفوائض عن طريق صندوق ضبط الموارد خاصة في الأسواق المالية الدولية، وتشجيع الاستثمار الداخلي؛
- إخضاع جميع الحسابات الخاصة لمختلف الرقابات البرلمانية والمالية من أجل إضفاء الشرعية على العمليات التي تتم في هذه الحسابات؛
- إعطاء صندوق ضبط الإيرادات مزيد الاستقلالية في التسيير وتوسيع صلاحياته ليشمل مجال تمويل الاستثمارات في الجزائر؛
- يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- توسيع الاستثمارات العمومية نحو مجالات لها مردودية كبيرة مثل البناء وقطاع الخدمات وكذا القطاع الزراعي.

➤ ثالثاً: آفاق الدراسة

أنشاء القيام بالدراسة صادف الباحث بعض الإشكاليات والتساؤلات التي لم يتوفر للدراسة إمكانية الإجابة عليها ويمكن إعتبارها آفاق جديدة للبحث، هذه الإستحالة تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الأبحاث والدراسات في الموازنة العامة النفط لذا يلخص الباحث آفاق الدراسة وفق النقاط التالية:

1- الدراسة الحالية إذ أنها لم تغطي جميع الأبعاد للموازنة العامة في الجزائر فإنها أبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى مستقبلية تتناول أبعاد جديدة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة (الموازنة العامة والنفط) التي لم ترد في هذه الدراسة؛

2- إقتصرت الدراسة الحالية على الموازنة العامة في الجزائر، هذا ما أدى بترك المجال مفتوح للباحثين في إجراء دراسة للموازنات العمومية للمؤسسات والهيئات غير المركزية، وعليه تقترح الدراسة على الباحثين في هذا المجال على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العديد من الأمور المتعلقة بمهذين المفهومين (الموازنة العامة والنفط) فيمكن للدراسات المستقبلية أن تبحث في المواضيع التالية:

- إجراء دراسة للآثار التي تخلفها السياسات المالية على الموازنة العامة في الجزائر.

- إجراء دراسة دور الموازنة العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية.

- الآثار التي تنجر على التمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر.

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع، وأن يصبح بداية لبحوث أخرى لأنه ما زال بحاجة إلى المزيد من التناول، فلكل عمل إنساني قصور، وإننا لا ندعي الكمال في دراستنا، فالكمال لله وحده لا شريك له، اللهم إنني أستودعك ما قرأت وما حفظت وما تعلمت، فرده عند حاجتي إليه، إنك على كل شيء قدير، ونختتمه بقوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَنًا نَّصِيرًا﴾ (سورة الإسراء، الآية 80).

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم متولي حسن المغربي، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010 .
- 2- أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، دار تحامة للنشر، جدة، 1980.
- 3- جمال الدين بن منظور، لسان العرب المحيط، دار الجيل ودار لسان العرب، المجلد 6، بيروت، 1988
- 4- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، لبنان، ط1، 2000.
- 5- حامد دزار ، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر .
- 6- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2006.
- 7- حمدي أحمد العناني، إقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق: دراسة اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- 8- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، المريخ للنشر والاشهار، ط6، عمان، الأردن، 2016.
- 9- رمزي زكي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، 1986، القاهرة.
- 10- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992.
- 11- سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2018.
- 12- سليم زيدان، البترول والغاز الطبيعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
- 13- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ و إقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ط3.

قائمة المصادر والمراجع

- 14- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 15- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الإقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 16- عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة، جامعة الموصل، 1976.
- 17- عبد المجيد قدي، الإقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2016.
- 18- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية و تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعيرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- 20- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010.
- 21- عمار محمد سلو العبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الإقتصادية في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2012.
- 22- مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 23- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 24- محمد الطاقه، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007.
- 25- محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والإشهار، ط1، الجزائر، 2017.
- 26- محمد شاعر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 27- محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2015.
- 28- محمد ماضي، كمال ديب، إدارة الموارد النفطية، النشر الجديد، الجزائر، 2017.
- 29- نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، ط1، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- 30- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، إقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد 1992.

قائمة المصادر والمراجع

- 31- يحي ديدي، المالية العمومية، دار الخلدونة، الجزائر، 2010.
 - 32- يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:**
- 1- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1982-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
 - 2- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2015-2016.
 - 3- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.
 - 4- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009.
 - 5- صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013-2014.
 - 6- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008.
 - 7- قويدري قوشيح بوجمة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2009.
 - 8- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

- 9- محمد صادق ربابعة ، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة ،كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن ، 2010.
 - 10- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2006/2005.
 - 11- مشدن وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
 - 12- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة إقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
 - 13- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- ج- المجلات العلمية:**
- 1- حسام خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57.
 - 2- حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهائبي، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، العراق، 2007.
 - 3- زغلول رزق ، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 13 ، جامعة القاهرة ، 2002 .
 - 4- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، بغداد.
 - 5- سوناطراك، تعرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، حيدر ة، الجزائر، 1991.
 - 6- صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط؟، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.
 - 7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

- 8- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016.
- 9- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017.
- 10- الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، المجلد 36، العدد 132، مجلة النفط والتعاون العربي، الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، الكويت، 2010 .
- 11- الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد الرابع، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 12- عماد الدين محمد المزيبي، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، 2013، العدد الأول، المجلد 15.
- 13- عمر محمد البديهي، تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة للدولة، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، العدد 7، 2017.
- 14- عيدودي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 07، الجزائر، 2016.
- 15- كزيز نسرين، حميدة مخطار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة الابداع، جامعة البليدة، المجلد 8، العدد 1، 2018.
- 16- محمد حسن سالم، من يقود أسعار النفط في هذه المرحلة؟، مجلة عالم النفط والغاز، العدد الخامس، مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة، القاهرة، الربع الأول، 2010.
- 17- محمد حسن سالم، من يقود أسعار النفط في هذه المرحلة؟، مجلة عالم النفط والغاز، العدد الخامس، مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة، القاهرة، الربع الأول، 2010.
- 18- محمد خالد المهابني، الموازنة العامة للدولة في سورية - الواقع والافاق -، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول، 2000.
- 19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير السنوي، 2018.
- 20- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، الكويت، 2011.
- 21- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، 2012.
- 22- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

23- منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، التقرير السنوي للمنظمة، 2018.

ح- الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والدولية:

- 1- خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له المخاطر والحلول، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 2- طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية.
- 3- بلقلة إبراهيم، سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، 30 و 31 أكتوبر 2012، جامعة البويرة .
- 4- كزيز صباح، كزيز نسرين، الرشادة الاقتصادية كمقاربة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر: دراسة في التحديات والفرص، مداخلة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2017.

خ- المراسيم والقوانين:

- 1- القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990.
- 2- القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1984.
- 3- القانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2013.
- 4- القانون رقم 02-2000 مؤرخ في 27 يونيو 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37.
- 5- قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 2006.
- 6- قانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

د- أبحاث وتقارير منشورة عبر مواقع الأنترنت:

- 1- تاريخ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مقال على الموقع :
<http://www.oecd.org/about/history> تاريخ الاطلاع: 2019/03/15.
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 4- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 5- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 7- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 8- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 9- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 10- الدول الأعضاء في الأوبك مقال على الموقع :
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm تاريخ الاطلاع:
2019/03/13
- 11- سياسة نفطية مقال على الموقع: www.ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع: 2019/03/13
- 12- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مقال على الرابط الإلكتروني: www.edu-dz.com تاريخ الإطلاع :
2019/08/01 .
- 13- الفرق بين الموازنة والميزانية مقال على الموقع: <https://www.mawdoo3.com>
- 14- فريال بوشوية، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية قفزة في عصرنة المنظومة المالية، موقع جريدة الشعب، مقال على الرابط: <https://www.djazairess.com/echchaab/115730>
تاريخ الإطلاع: 2019/10/01.
- 15- مؤشرات إقتصادية ومالية، مديرية التقديرات والسياسات العامة، وزارة المالية، الجزائر على الرابط:
<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

قائمة المصادر والمراجع

16- نبذة تاريخية عن المنظمة مقال على الموقع : [www.oapec.org/ar/Home/About-](http://www.oapec.org/ar/Home/About-Us/History/History)

[Us/History/History](http://www.oapec.org/ar/Home/About-Us/History/History)

17- النظام الجبائي الجزائري، متاح على الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Mohamed El Hocine Bennissad, **Eléments D'économie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economica**, paris, 1981.
- 2- Rabah Mahiout, **Le Pétrole algérien**, ENAP, Alger, 1974.
- 3- Jean piere Angelier, **l'énergie international 1987-1988**, Economica 1987.
- 4- Joël Maurice, **Prix du Pétrole**, PAO, Paris, 2001.
- 5- Abdelatif benachanhou , **la fabrication de l'algerie**, alpha design, alger, 2009.
- 6- Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire D'Economie Et De Sciences Sociales**, Hatier édition, paris, 2002.
- 7- Mario I, Blejer & Cheasty, **Analytical and Methodological Issues in the Measurement of Fiscal Deficits**, IMF Working Papers, November 1990.
- 8- Massimiliano Castelli, Fabio Scacciavillani, **The New Economics of Sovereign Wealth Funds**, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2012 .
- 9- Jack Diamond , **Measuring Efficiency in Government Techniques and Experience**, it appears in c.v.
- 10- brown, p.m Jackson **Public Sector Economics**, 1986.
- 11- Kyobe, A. and Danninger, S. **Revenue Forecasting: How is it done? Results from a Survey of Low-Income Countries** , IMF Working papers, 2005.
- 12- Opec, **word oil outlook 2040**.
- 13- BP, **Statistical Review 2019**.

الملاحق